تنمية وإعمار
Development and Reconstruction

مجلة علمية - صادرة عن يمن انفورميشن سنتر

العدد السادس
ابريل 2022

تنمية وإعمار

مجلة علمية

رئيس التحرير: د. أحلام عبد الباقي القباطي
مدير التحرير: أ.د. فتحية محمد باحشوان
سكرتير التحرير: د. عبد القوي حزام الشميري

هيئة التحرير
أ. د. فتحية محمد محفوظ
د. عبد القوي حزام الشميري
د. فتحية محمد الهمداني
م. عبد الوهاب محمد العاقل
م. أحمد سعيد الوحش

التدقيق اللغوي: أ. هاجر سامعي
الإخراج الفني: هاني عبدالله الناشري

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر
ولايسمح بإعادة طبع المجلة أو أي جزء منها او نقلها دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-425622

الفهـــــرس

المحتوى	الصفحة
قواعد النشر	6-2
الافتتاحية	9-7
بحث: ظاهرة الفقر في اليمن وأثرها على المرأة والطفل.	96-10
تقرير تنموي: البعد البيئي والتنمية.	130-97
بحث: حوكمة الجامعات اليمنية (تصور مقترح).	200-131

أهداف المجلة :

مجلة تنمية وإعمار هي مجلة بحثية تهتم بالبحوث والدراسات الإنسانية والتطبيقية المتعلقة بالتنمية والإعمار والتعايش المجتمعي والسلام، وتهدف إلى تحقيق مفهوم البحث العلمي الرصين بما يتلاءم مع التطور المعرفي والثورة العلمية والتكنولوجية، ويتمثل هذا المفهوم في تجسيد الشراكة والتعاون بين الجهدين الأكاديمي والمؤسسي في مختلف المجالات التنموية محلياً، ووصولا إلى المستوى الإقليمي والدولي من خلال الآتي:

1 – تكوين رصيد وثائقي (أبحاث، دارسات، أوراق عمل، تقارير تنموية) في العلوم التنموية الاجتماعية والتطبيقية.

2 – بناء شراكة من خلال اتفاقيات التعاون والشراكة مع الهيئات المحلية والدولية التي لها نفس الاهتمامات.

3 – نشر التجارب ذات العلاقة لمواكبة التطورات العلمية والتخصصية في المجالات التنموية المختلفة والسلام.

4 – تقديم دراسات تسهم بالارتقاء بوظائف المؤسسات والهيئات المعنية بمجالات التنمية الشاملة.

5 – نشر الأبحاث والدراسات التي تنطبق عليها شروط النشر في مجالات الدراسات والأبحاث العلمية في مختلف المجالات والتخصصات التنموية باللغتين العربية والإنجليزية.

6 – نشر ملخصات الأبحاث الجامعية في مجال الإعمار والتنمية والسلام التي تم مناقشتها وإجازتها، على أن يكون الملخص من إعداد الباحث نفسه.

شروط قبول المواضيع (بحث – دراسة - تقرير تنموي - ورقة علمية):

1 – أن تتسم الدراسة بالأصالة في الطرح، مع الالتزام بمنهجية البحث العلمي المتعارف عليها في مجالات الدراسات وأبحاث العلوم الإنسانية والإدارية، وكذا العلوم الطبيعية (التنموية).

2 – أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة ومراعياً لقواعد الضبط، وخالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية.

3 –ألا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

4 – أن يسلم الباحث بحثه في نسخة إلكترونية بصيغة (WORD) عبر البريد الإلكتروني.

5 – أن تكون الرسوم والأشكال والجداول البيانية – إن وجدت – معدة بطريقة جيدة وواضحة، وأن تشتمل على العناوين والبيانات الإيضاحية اللازمة، وألا تتجاوز أبعادها وأحجامها هوامش الصفحة.

6 – ألا تزيد كلمات العنوان عن (20) كلمة.

7 – ألا تزيد عدد كلمات الملخص باللغة العربية عن (200) كلمة، وعن (250) كلمة باللغة الإنجليزية.

8 – أن يتراوح عدد الكلمات المفتاحية بين (5-2) كلمات.

9 – في حال استخدام الباحث لبرمجيات أو أدوات قياس كالاختبارات أو الاستبانات أو غيرها من أدوات، فعليه أن يقدم نسخة كاملة من الأدوات التي استخدمها إذا لم ترد في متن البحث أو لم تُرفق مع ملاحقه، وأن يشير إلى الإجراءات القانونية التي تسمح له باستخدامها.

10 – ألا يتجاوز عدد صفحات البحث في صورته النهائية، بما فيه الملخص والمراجع والملاحق، أربعين صفحة حسب التنسيقات الآتية:

- المسافة بين السطور (1.5) سم.
- حجم الخط في اللغة العربية: (14)، نوع الخط: (Simplified Arabic)، والعناوين بخط غامق.
- حجم الخط باللغة الانجليزية: (12)، نوع الخط: (Times New Roman) والعناوين بخط غامق.
- هوامش الصفحة: (2.5) سم من جميع الجهات، وترقم الصفحة أسفلها في المنتصف.

11 – أن يثبت البحث جميع المصادر والمراجع في قائمة المراجع؛ بحيث يتم سرد المراجع العربية والأجنبية –إن وجدت – وفق الطريقة الآتية:

– مثال لكيفية توثيق بحث منشور في دورية:

في قائمة المراجع: كوكز، فيصل صدام (2019): السلم والتعايش المجتمعي ودوره في التنمية الشاملة وتجاوز الأزمات العدد (7)، ص 65 – 90.

– في المتن: (كوكز: 2019)

- مثال لكيفية توثيق كتاب:

- أبو النصر، مدحت (2017): التنمية المستدامة (مفهوم-أبعادها -مؤشرات)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

12 - يتم توثيق المصادر والمراجع في البحث وفقاً لطرائق التوثيق المتعارف عليها في العلوم الإنسانية والطبيعية، ويتم التوثيق في المتن بذكر الاسم الأخير وسنة النشر، وعلى الباحث تجنب كتابة اسم المرجع في الهامش، أي باتباع نظام (APA)، مع مراعاة أن يكون ترتيب قائمة المصادر والمراجع من الأحدث إلى الأقدم، تليها جميع الروابط الإلكترونية للمواقع في آخر القائمة.

شروط النشر في مجلة تنمية وإعمار:

1 - أن تكون المواضيع متوافقة مع أهداف مركز يمن انفورميشن وذات العلاقة ضمن سياق (مجالات التنمية- التعايش المجتمعي والسلام- مجالات الإعمار)

2 - أن تكون المواضيع ملتزمة بالمعيار الأساسي وهو موضوعية الطرح العلمي، وحيادية الباحث في التناول.

3- أن يلتزم الباحث بما ورد في فقرة (شروط قبول الموضوع للنشر: ص3)، وفي فقرة (أنواع الأبحاث والدراسات ص:4).

4- يرفق مع البحث موافقة خطية يقدمها الباحث أو الباحثون بنقل حقوق الطبع والنشر إلى مركز يمن انفورميشن سنتر ولا يحق للباحث نشرها في أي مكان آخر.

5- يتحمل الباحث كامل المسؤولية القانونية عن محتوى الموضوع، وتُخلي المجلة مسؤوليّتها عن أي حقوق محمّلة بالمحتوى قد تعرّض الباحث للمساءلة القانونية.

ملاحظة: في حالة استيفاء البحث أو الدراسة لشروط النشر في المجلة يتم النشر مجانياً، وهناك جائزة مادية لأفضل بحث أو دراسة، بالإضافة إلى ميدالية التميز في المؤتمر السنوي للمركز.

أما الأبحاث والمواضيع فوفق الطرق الآتية:

أولاً: الأبحاث الميدانية:

يورد الباحث ملخصاً يتضمن الهدف العام من البحث أو الدراسة يذكر فيه المحاور الأساسية التي تم تناولها، مع استعراض موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها.

ينبغي أن تحتوي الأبحاث الميدانية على مقدمة يوضح الباحث فيها طبيعة البحث ومسوغات القيام به، مشيراً إلى طبيعة المشكلة ومدى تأثيرها على الواقع التنموي والسلام، وأن يوضح باختصار ما أظهرته البحوث السابقة حول هذه المشكلة. يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة أو فرضياتها التي يمكن من خلالها التوصل إلى حل لتلك المشكلة، ثم يعرض الباحث حدود البحث الذي تم تعميم نتائج الدراسة في إطاره، ثم يذكر التعريفات الدلالية (المفهومات والمصطلحات الواردة في البحث)، ومن ثَمَّ يستعرض أهم الدراسات المرتبطة بالموضوع وأحدثها ويحللها ويناقشها موضحاً تعليقه عليها. يلي ذلك عرض لإجراءات البحث والمنهجية المتبعة ثم يقدم وصفاً لمجتمع البحث وعينته ونوع الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحديد مدى صدقها وثباتها، ثم يعرض بعد ذلك نتائج البحث ومناقشتها وما توصل إليه من توصيات ومقترحات خاتماً البحث بسرد قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

ثانياً: الأبحاث النظرية والتفسيرية:

يورد الباحث ملخصاً يتضمن الهدف العام من البحث أو الدراسة يذكر فيه المحاور الأساسية التي تم تناولها، مع استعراض موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها.

يعرض الباحث مقدمة البحث يوضح فيها طبيعة المشكلة أو الموضوع قيد الدراسة، مع تحديد أهمية البحث ودوره في إضافة الجديد إلى المعرفة السابقة، يلي ذلك عرض للموضوعات المطلوب تحليلها ومناقشتها بحيث تكون مرتبة بطريقة منطقية مع ما يسبقها أو يليها من الموضوعات لتؤدي بمجملها إلى توضيح الفكرة العامة التي يهدف الباحث الوصول إليها، على أن تتضمن الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات لحل المشكلة أو إزالة الغموض الذي يحيط بالموضوع قيد البحث. وأخيراً يرفق الباحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

ثالثا: الأوراق العلمية والتقارير التنموية:

الورقة العلمية:

لا بد من تقديم ملخص موجز يوضح الباحث فيه الهدف من الورقة العلمية، والنتائج، وأهم المصطلحات (الكلمات المفتاحية)، ثم يتم عرض مقدمة تبين المشكلة التي ترتبط بالجانب التنموي ودورها في وضع المعالجات للموضوع قيد البحث وأهميتها، يلي ذلك عرض لمفردات الورقة بصورة متتابعة ومترابطة ومناقشتها وتحليلها بطريقة علمية ومنطقية وذلك لتوضيح الهدف العام الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه، وبإمكان الباحث الاستعانة بوسائل متنوعة كالصور الفوتوغرافية أو الخرائط أو الأشكال البيانية لإثراء الموضوع وتوضيحه بطريقة أفضل، بعد ذلك يورد الباحث نتائج الورقة العلمية، ومن ثم يتم مناقشتها وتحليلها وتوضيح العلاقة بين ما توصلت إليه الورقة وبين النظريات الخاصة بالموضوع قيد البحث، ثم يختم الباحث الورقة بخاتمة يذكر فيها ما توصل إليه من نتائج بطريقة ملخصة وواضحة، ويرفقها بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

التقرير التنموي:

يتم عرض ملخص تنفيذي يوضح الباحث فيه الهدف من التقرير والنتائج التي توصل إليها بإيجاز، على أن يتضمن التقرير مقدمة توضح أهمية الموضوع، ثم تُعرض مفردات التقرير بطريقة منطقية وواضحة، ويُختتم بتوضيح شامل للنتائج وما الذي يمكن أن يضيفه للمجال المدروس، ثم بخاتمة موجزة مع إرفاق قائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها.

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

ترسل جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى العنوان الآتي:
يمن انفورميشن سنتر

مجلة تنمية وإعمار

البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org

الافتتاحيـــة

نائب رئيس المركز لشؤون الدراسات والبرامج
رئيس تحرير «تنمية وإعمار»

د. أحلام عبد الباقي القباطي

مجلة «تنمية وإعمار» هي أحد إصدارات يمن انفورميشن سنتر (YIC)، تعمل على تشخيص الأوضاع وتحديد الاحتياجات المجتمعية والمؤسسية ودراستها لتقديم مقترحات حلول للمشاكل المختلفة، متبعة المنهج العلمي والتخصصي في دراسة المشكلات وتحليلها، للإسهام في التخفيف من وطأة آثار الإرهاصات التي يعيش المجتمع اليمني في ظلها بسبب الصراعات والحرب المستمرة التي دخلت عامها الثامن.

تركز المجلة على التحديات التي تواجه اليمن في المجالات التنموية، وعلى محور إعادة الإعمار وبناء النسيج المجتمعي للوصول إلى السلام. وقد نشرت في أعدادها الخمسة السابقة خمسة عشر موضوعًا متنوعًا ما بين أبحاث وتقارير ودراسات، بمعدل ثلاثة مواضيع في كل عدد. سلطت مواضيع العدد الأول الضوء على أهمية بناء النسيج المجتمعي وإنعاش التعايش تحت العناوين الآتية:

السلام والتنمية بين التحدي والمساهمة من وجهة نظر المرأة اليمنية.

دور الكادر الأكاديمي في تفعيل التعايش المجتمعي.

دور وسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء السلام المجتمعي.

وفي العدد الثاني ركزت المواضيع التنموية على استراتيجيات عملية إعادة الإعمار ومتطلباته، وجاءت عناوينها كالآتي:

استراتيجيات إعادة الإعمار في اليمن (بحث).

أثر التوسع العمراني على التنمية الزراعية في مدينة إبّ (بحث).

متطلبات إعادة الإعمار في اليمن (تقرير تنموي).

أما (العدد الثالث) فقد تطرق إلى دراسة ثلاثة مواضيع تنموية على النحو التالي:

السياحة وتنمية الريف اليمني (بحث).

الصراع في اليمن وآثاره على الجانب الاقتصادي (تقرير اقتصادي).

التمكين المجتمعي مرتكز النهوض بالتنمية الشاملة لليمن (تقرير تنموي).

في حين أن (العدد الرابع) اهتم بقضية النزوح وضمان الجودة في التعليم واقترح آليات لإعادة الإعمار وفق العناوين أدناه:

النازحون في حضرموت: المشكلات والآثار (بحث).

تصور مقترح لضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمؤسسات التعليم العام في اليمن (بحث).

تقرير تنموي: مقترح آليات إعادة الإعمار في اليمن (تقرير تنموي).

أما (العدد الخامس) فقد كانت مواضيعه المهمة معنونة بالآتي:

العنف ضد المرأة وأثره على الأسرة والمجتمع: حضرموت أنموذجا (بحث).

تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن في ضوء التجارب العالمية – تصورٌ مقترح (بحث).

ملاءمة تشكيل الفضاءات المعمارية للعمارة الطينية مع البيئة المناخية في وادي حضرموت–اليمن (ورقة بحثية).

يأتي هذا العدد –الذي بين أيديكم الآن– ليتوج المسيرة بإضافة رصينة للتراكم المعرفي بما يحويه من أبحاث علمية تنموية إعماريه. تحقيقاً لأهداف مركز «يمن انفورميشن سنتر» بتقديم الحلول المدعومة بالتحليل العلمي المنهجي. يهتم هذا العدد بثلاث مشاكل تقع ضمن التحديات التي تواجه المجتمع اليمني لا سيما في الوقت الحالي؛ تندرج المشكلة الأولى التي تناولها البحث الأول في مجال التنمية البشرية ممثلة بمحاولة إعمار ما خلفته الأوضاع الراهنة من آثار سلبية على أهم شريحة في المجتمع (المرأة والطفل).

وقد جاء البحث بعنوان «ظاهرة الفقر في اليمن وأثرها على المرأة والطفل»، مستهدفًا الوقوف على ظاهرة الفقر في اليمن وتوضيح الأنماط والأسباب والآثار على المرأة والطفل والمجتمع. كما تم إستعراض تجارب بعض الدول التي تجاوزت خط الفقر كالتجربة الماليزية والسنغافورية، وكانت أهم نتائجه الإشارة إلى أهمية السعي في إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة التي تحد من تمكينها وإدماجها في عملية التنمية بوصفها أكثر فئات المجتمع تضررًا وحرمانًا.

كما شدّد البحث على ضرورة القضاء على الفقر لعلاج الأوضاع المتردية التي يعاني منها أطفال اليمن؛ وبيَّن أهمية دعم الأسر الفقيرة من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية المختلفة.

أما الموضوع الآخر فهو تقريرٌ تنمويٌ ركز على بعد مهم من أبعاد التنمية، وهو ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي بوصفه مكونًا أساسيًا لتحقيق التنمية الشاملة. جاء التقرير بعنوان «البعد البيئي والتنمية»، تم فيه إلقاء الضوء على أهمية البعد البيئي كمحور لأبعاد التنمية الشاملة. وركز على تحديد المشاكل التي تعد تحديات للوضع البيئي اليمني، ومن ثم طُرحتْ مجموعة من الحلول المناسبة لكل مشكلة على حدة. وخلص التقرير إلى أهمية لفت النظر إلى البعد البيئي وأهميته بالنسبة لكل مجالات التنمية الأخرى التي تعد انعكاسًا طرديًا لمستوى توفر متطلبات البعد البيئي، كما أشار إلى ضرورة الوقوف بجدية بجانب كل المبادرات أو التوجهات التي من المأمول أن يكون لها أثر على أرض الواقع بحيث يتم فيها مراعاة التكامل مع العملية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والبيئية ورفع مستوى الوعي، وكذا ضمان إشراك جميع أطياف المجتمع -وفي مقدمتها المرأة اليمنية-، وتشجيع الاستثمارات في المجالات البيئية التي لها دور كبير في دعم التنمية المستدامة.

في حين أن البحث الثالث، والموسوم بـ «حوكمة الجامعات اليمنية- تصورٌ مقترح»، يتناول مجال التنمية الإدارية، على أساس أن الحوكمة هي أهم الثقافات الإدارية العملية الهادفة إلى رفع مستوى الأداء للمؤسسات التعليمية من خلال تفعيلها لدور الشفافية والمساءلة وتحقيق العدالة والمساواة. هدف البحث إلى بناء تصور مقترح لحوكمة الجامعات اليمنية من خلال التعرف على الإطار الفكري للحوكمة، وأهمية تطبيقها، وواقعها في الجامعات اليمنية، وتحديد أهم الصعوبات التي تواجه تطبيقها بشكل عام، وتطبيقها في الجامعات اليمنية بشكل خاص. عرض البحث تجربتي حوكمة الجامعات في الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما تجربتين ناجحتين، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى العديد من النتائج كان أهمها ضرورة العمل على القضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي للنهوض بدور الجامعات بشكل مناسب، وأهمية نشر الثقافة القانونية والإدارية.

ختامًا، نتمنى للقارئ الكريم أن يجد في الأبحاث أعلاه ما يروى شغفه ويضيف إلى معارفه، ونرجو من القراء والمهتمين بمجالات التنمية وإعادة الإعمار والسلام تزويدنا بملاحظاتهم ومقترحاتهم.

ظاهرة الفقر في اليمن
وأثرها على المرأة والطفل

بحث اجتماعي

أ.د. فتحية محمد باحشوان

يناير. 2022

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على واقع الفقر في اليمن وأسبابه ومدى أثره على المرأة والطفل، مع عرض لبعض التجارب التنموية في البلدان التي عانت من الفقر، ومدى نجاح التجربة في تحقيق أهدافها، وأهم الدروس المستفادة منها، وكيفية الاستفادة منها في الحد من الفقر في اليمن، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي لوصف واقع الظاهرة ومدى انتشارها في مجتمعنا. فمن خلال القيام بعرض وتحليل مؤشرات الفقر من الإحصائيات والتقارير والأبحاث ومن التقارير الدولية؛ فقد توصل البحث إلى نتائج عدة، من أهمها اتساع ظاهرة الفقر وانتشارها في المجتمع في السنوات الأخيرة. يؤثر الفقر على المرأة والطفل فازدادت أعداد الوفيات بين الأطفال، ولجأت بعض الأسر إلى سحب أبنائها من التعليم لعدم مقدرتها على دفع رسوم المدارس، ولم تستطع الأسر إشباع الحاجات الضرورية لأفرادها من مأكل ومشرب... إلخ. وتسببت الأوضاع الحالية في اليمن بزيادة عملية النزوح إلى مناطق أخرى، وكان أكثر المتضررين منها هم النساء والأطفال، وانتشرت ظاهرة التسول بينهم، كما يتعرض كثير منهم لأشكال متنوعة من العنف.

الكلمات المفتاحية: الفقر، فقر المرأة، فقر الطفل.

الفصل الأول

المقدمة:

يعد الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تختلف مفاهيمها باختلاف الشعوب والثقافات، وهو ناتج عن قصور في الحالة الاقتصادية لبعض الشعوب. ولا يعني للذين يعانون منه إلا شيئًا واحدًا هو الحرمان سواء كان حرمانًا ماديًا أو حرمانًا في فرص العيش، وفقدان العديد من صور الرفاهية، وفي عدم قدرتهم على القيام بتحقيق الاحتياجات الطبيعية، مثل توفير الملبس والحصول على الغذاء والتعليم والعلاج من الأمراض، وغيرها من المشكلات المتعددة التي تواجههم.

إن إظهار أسباب ومسببات الفقر ودوافعه –لا سيما إفرازاته الضارة الكبيرة على مستوى المجتمع– وما لهذه المسببات من الأثر الضار على بنية المجتمع والفرد وتماسكه، ستؤدي إلى الانحرافات اجتماعية التي يمكن أن يفرزها الفقر من ظواهر متعددة كالمشكلات الاجتماعية التي تصيب الأسرة والمرأة والطفل، والانحرافات الاجتماعية وما قد يطرأ من تغييرات كمية وكيفية، وما يمكن أن يترتب من انعكاسات سلبية على المجتمع وكل بناءاته المختلفة.

وقد ألقت الأحداث في اليمن بظلالها على كل مناحي الحياة الإنسانية، مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتزايد أعداد النازحين بصورة غير مسبوقة، والارتفاع الجنوني في أسعار الغذاء والدواء؛ ونتيجة لهذه الأوضاع يعاني كل من المرأة والأطفال في اليمن من شتى أنواع الحرمان، ويتعرضون في حالات كثيرة إلى العنف الجسدي والنفسي، وتزداد هذه المعاناة في ظل ازدياد الفقر للأسرة.

إن مشكلة الفقر مشكلة اجتماعية، بل ومن أهم وأخطر المشكلات التي تؤثر على كل مناحي الحياة وتزداد خطورتها التي انعكست على فئات المجتمع بدرجات متفاوتة يومًا بعد يوم، وأصبحت واحدة من أهم المهددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي في اليمن؛ فالوضع الاقتصادي للأسرة يشير إلى مستوى معيشتها، أي درجة إشباع حاجاتها المادية وغير المادية، أما مصدر إشباع هذه الحاجات فهو الدَخْل الناجم عن العمل أو غيره من مصادر الدَخْل الأخرى التي تلعب دورًا في ارتفاع مستوى المعيشة أو انخفاضه، الأمر الذي يؤثر على نوعية السكن وحجمه وملكيته والتغذية والحالة التعليمية والترفيهية والصحية للأسرة.

ومشكلة الفقر والقضاء عليها تعد من أكبر التحديات التي تواجه اليمن مع قلة الموارد وازدياد حدة المشكلة، كما أن لهذا الداء أضرارًا عديدة تتعدى ذات الفقير إلى أسرته ومجتمعه، منها الديني والأخلاقي والاجتماعي والسياسي، لذلك يحاول هذا البحث التطرق إلى موضوع الفقر وأثره على المرأة والطفل في ظل الأوضاع الحالية في اليمن.

مشكلة البحث:

الفقر ظاهرة قديمة جدًا، وآفة اجتماعية خطيرة لها آثارها على الفرد والأسرة والمجتمع. وهو يرتبط بالكثير من الأسباب التي تساعد في نشره، أهمها التكاثر والانفجار السكاني، إضافة إلى الكوارث التي تتعرض لها الدول، والحروب التي تساعد في هدم الحياة واستنزاف الطاقات، وهذا كله يؤدي إلى التشتت والتشرد ومحاولة إيجاد المأوى، وقلة وجود فرص العمل، والخلل في هياكل الأجور والأسعار، مما يجعل التطور والتنمية في تراجع.

ألقت الصراعات الدامية في اليمن بظلالها المأسوية على كل مناحي الحياة الإنسانية، منذ أكثر من ستة أعوام، نتج عنها تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتزايد أعداد النازحين، فضلاً عن الارتفاع الجنوني في أسعار الغذاء والدواء، كل هذا أثر على الوضع الاقتصادي للأسرة ومستواها المعيشي. لذلك أصبحت كثيرٌ من الأسر تعتمد على المرأة في الإعالة، خاصة تلك الحالات التي يغادر الرجل مكانه ويترك للمرأة دفة الأمور في قيادة الأسرة والأطفال وتحمل عبء ما تقتضيه هذه الأسرة فتصبح المرأة معيلتها الرئيسة، حيث توجه دَخْلها لتوفير الحاجات الأساسية لأطفالهن، وكلما زاد دَخْل الأم قلت احتمالية معاناة أطفالها من الجوع وسوء التغذية. إن هذه الظاهرة تنتشر أكثر بين النساء غير المتعلمات واللاتي لم يحصلن على التدريب والتأهيل الكافي.

وتعد النساء أكثر الفئات الاجتماعية تضررًا من مشكلة الفقر، وفقر النساء يعد إشكالية ينضم تحتها أو يتفرع عنها منظومة من المشكلات الفرعية التي تشكل أوجهًا متنوعة لها وتتبادل معها التأثير والتأثر؛ فالمرأة بوصفها محور الحياة الأسرية، والأسرة بوصفها محور الحياة الاجتماعية؛ فإن أي قضية تمسها أو تؤثر على عطائها وأدوارها الاجتماعية ستؤثر حتمًا على حياتها الزوجية والأسرية وتنشئة أبناءها، وسيتكلف المجتمع كثيرًا في الإنفاق على تبعات تلك الآثار في وقت هو أحوج لأن ينفقها على مقومات تنمية البلاد وتطويرها وتقدمها.

كما أن أعداد الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة الدَخْل في تزايد مستمر، مما

يتسبب في تفاقم أوضاعهم المعيشية المزرية وزيادة حرمانهم من حقوقهم بوصفهم أطفالًا، ونتيجة للأوضاع التي تعيشها اليمن، دُمرت مئات المدارس وتضررت أكثر الوحدات الصحية؛ حيث ارتفع معدل وفيات الأطفال، ونتيجة لهذا انتشرت ظواهر عمالة الأطفال والتسول بشكل لافت، ليجد كل من المرأة الأطفال أنفسهم وحيدين أمام واقع مرير، معرضين للعنف وضحايا للاستغلال ورهنًا للمعاناة كونهم الحلقة الأضعف في كل الحروب التي تمر بها البلاد.

لذا تم بلورة مشكلة البحث الحالي في التساؤلات الآتية:

- ما واقع الفقر في اليمن؟
- ما هي أسباب انتشار الفقر في اليمن؟
- ماهي أنماط الفقر عند المرأة والطفل؟
- ما هي آثار الفقر على المرأة والطفل في اليمن؟
- ما مدى نجاح تجربتي (سنغافورة وماليزيا) في الحد من الفقر، وما هي أهم الدروس المستفادة منها؟
- ما هو التصور المناسب والمقترح عن آليات الحد من الفقر للمجتمع اليمني؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أن مشكلة الفقر -بصفة عامة- هي إحدى أضلاع مثلث المشكلات الاجتماعية، فيما الضلعان الآخران هما: المرض والجهل؛ إذ تدور المجالات التنموية حول هذه الأضلاع.

إن ارتباط مشكلة الفقر في اليمن بالمتطلبات المعيشية أثر على الأسرة اجتماعيًا واقتصاديًا وصولًا إلى الأوضاع النفسية والصحية والمعنوية، وسبب مشكلات وآثار نفسية واجتماعية على المرأة والطفل.

يأتي هذا البحث ليكون محاولة للفت الأنظار إلى خطورة تزايد عدد الفقراء، ومحاولة التعرف على واقع الفقر في اليمن، ومدى أثره على المرأة والطفل، والعمل على إيجاد حلول علمية مناسبة للمشكلات التي تواجهها في الواقع المجتمعي.

أهداف البحث:

1- التعرف على واقع الفقر في اليمن.
2- التعرف على أسباب الفقر في اليمن.
3- تشخيص أنماط الفقر في المجتمع اليمني عند المرأة والطفل.
4- التعرف على آثار الفقر على المرأة والطفل في اليمن.
5- عرض تجربتي (سنغافورة وماليزيا) في التنمية الاقتصادية في الحد من الفقر، وعرض مدى نجاح التجربتين في تحقيق أهدافهما، وأهم الدروس المستفادة منهما.
6- تقديم تصور مقترح عن آليات الحد من الفقر للمجتمع اليمني.

مصطلحات البحث إجرائيًا:

1 - **الفقر:** هو عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة مما يؤدي إلى عدم إشباع الحاجات المطلوب أو المرغوب فيها اجتماعيًا ومعنويًا.

2 - **فقر المرأة:** نقصد به المرأة التي لا تجد من يعولها نتيجة وفاة المعيل أو هجرته، ولا تجد ما يكفيها لحياة كريمة بسبب نقص الدَخْل الذي يحول دون عيشها بالشكل المطلوب.

3 - **فقر الطفل:** ونقصد به عيش الطفل فقيرًا لسوء العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتمثل في الحاجة إلى الغذاء والمسكن والتعليم، أي أن الطفل يكون غير قادر على الحصول الحد الأدنى من المستوى المعيشي المناسب.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** ظاهرة الفقر وأثرها على المرأة والطفل في اليمن.
- **الحدود المكانية:** الجمهورية اليمنية.
- **الحدود الزمانية:** ديسمبر، 2021.

الفصل الثاني

أولاً: مفاهيم البحث:

مفهوم الفقر:

تعددت وتنوعت تعاريف الفقر واختلفت حسب وجهات نظر الباحثين والدارسين حوله؛ فمن وجهة نظر علماء الاجتماع تعد ظاهرة الفقر ظاهرة نسبية توجد في المجتمعات الإنسانية كافة (الخصاونة؛ وآخرون، 1998)، ويعرفونها أيضًا أنها القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية، وتشكل حاجات عالمية يجب إشباعها، وفي حال عدم إشباعها يعرف الناس الفقراء (شكري؛ وآخرون، 1995: 34). وينظر إليها الاقتصاديون على أنها تمثل المجموعة غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية، التي تمكنها من الحياة الكريمة (الخصاونة؛ وآخرون، 1998). كما يشير مصطلح الفقر إلى الحرمان من القدرة على اتخاذ القرارات وفق الخيارات والفرص الأساسية اللازمة لسعادة الفرد أو الأسرة أو المجتمع (بوش، 2005: 2015)

ويربط الاقتصاديون بين الفقر ونقص الدَخْل، لكن الاجتماعيين يرون أن الفقر لا يعني نقص الدَخْل فقط ولكنه يرتبط بالحقوق والعلاقات وكيفية تعامل الناس فيما بينهم ونظرتهم إلى أنفسهم، بالإضافة إلى عدم ملاءمة الدَخْل. واعتبرت تقارير التنمية البشرية الفقر مفهومًا مركبًا متعدد الأبعاد يتجاوز مجرد الحرمان من الضرورات المادية ليتضمن مفهوم الحرمان من الخيارات والفرص التي تعد أساسية لتحقيق التنمية البشرية؛ فهدف التنمية أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية خلاقة، وأن يتمتع بمستوى معيشي لائق؛ لذا نجد أنفسنا أمام مفهوم جديد للفقر هو مفهوم القدرات وأهمها الصحة ومعرفة القراءة والكتابة، وهما عاملان مهمان فيما إذا كان الشخص تشمله حياة المجتمع أو أنه مستبعد منها (الشبيكي، 2004: 5).

أما حسني إبراهيم فيشير إلى عدد من التعاريف للفقر، منها أن الفقر هو عجز الفرد عن الحصول على الضروريات والحاجيات، والفقير هو الذي لا يمتلك شيئًا، والشعوب الفقيرة هي الشعوب التي يكون أغلبية مواطنيها من المعدمين وذلك تمييزا لهم عن أولئك الأغنياء الذين يمتلكون معظم وسائل الإنتاج. وبعض الباحثين يستندون في تعريفهم على معيار الدَخْل، أي أن انخفاض الدَخْل إلى مستوى معين في السنة (75-50 دولارًا) بأسعار عام 1970 -بحسب رأي البنك الدولي- يعني

وجود الفقر. وآخرون يرون أن الفقر لا يعني عدم توفر الملكية للفرد أو الشعب، ولا يعني العيش عند مستوى الكفاف، وإنما يعني إحساس الفرد أو الشعب أنه يعيش عند مستوى يقل عما يعيش عنده أفراد أو شعوب أخرى (إبراهيم، 2009: 11).

أما عاطف غيث فيعرف الفقر بأنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة الأفراد (محمد، 1997: 342). ويعرفه لويس كوزر أنه ما يصم حياة جماعة اجتماعية معينة على أنها تعيش ضمن دائرة الفقر (العمر، 2005: 191).

ويعرف بأنه نقص في القدرة الإنسانية الفردية، والفئوية والمجتمعية والمؤسسية، ينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو عنهما معًا في مجتمع ما وفي زمن معين، مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي لإشباع الحاجات المادية، والاجتماعية والثقافية، والنفسية للأفراد والجماعات (حمزة؛ وآخرون، 2002).

وقد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده أن «الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة» إلا أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف». (البنك الدولي،1990: 41)

وحاليًا، ينظر إلى الفقر على أنه مفهوم له أكثر من زاوية يمكن التعرف على مستوى الفقر من خلالها، فبالإضافة إلى فقر الدَخْل، هناك أيضا مفهوم فقر القدرات، بمعنى أن الفقير هو الذي لا قدرة له على تحقيق حياة جيدة تقوم على التعليم والصحة والدَخْل، وهي الجوانب التي تضمنها تعريف التنمية البشرية الذي يؤكد على أن «التنمية هي تطوير وتنمية العنصر البشري بما يؤدي إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمامه في شفافية وحرية وديمقراطية، بما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر»، ومن ثم أصبح قياس فقر القدرات يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هي:

- مؤشر غذائي صحي: ويقاس بنسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة.
- مؤشر صحي إنجابي: ويقاس بنسبة حالات الولادة دون إشراف صحي.
- مؤشر تعليمي معرفي: ويقاس بنسبة الأمية بين الإناث (العجلوني،2010، 2،3).

وينقسم الفقراء والمساكين إلى قسمين هما:

- القادرون بدنيًا أو فكريًا على العمل، وهؤلاء يحتاجون إلى أن توفر لهم مناصب شغل في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لكي يحصلوا على دَخْل

دائم ومضمون ويستطيعوا أن يعيشوا حياة عادية بكرامة ويساهموا في نمو الثروة الوطنية وتمويل صندوق الزكاة إذا تجاوزت أموالهم النصاب.

- غير القادرين على العمل، مثل المسنين والمعاقين واليتامى والمرضى الذين يحتاجون إلى المساعدة سنويًا؛ لأن مساعدتهم واجبة حيث يتعلق الأمر هنا بتوفير وسائل العيش لأناس غير قادرين على العمل وكسب عيشهم بوسائلهم الخاصة. ويجب أن يلعب التضامن دوره باستمرار لمصلحتهم والتخفيف عنهم (الشبيكي، 2004: 7-5).

إذن، الفقر هو وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، والفقراء هم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

مفهوم فقر المرأة:

حظي موضوع فقر المرأة في العقدين المنصرمين باهتمام عالمي، وأجريت الدراسات والأبحاث حول النساء الفقيرات في العالم، وتعددت وجهات النظر في موضوع تأنيث الفقر. ومن الملاحظ أن مصطلح تأنيث الفقر يحمل معاني متعددة؛ ففي العادة قد يقصد به أن المرأة أكثر تعرضًا للوقوع في الفقر أكثر من الرجل، أو أن الفقر بين النساء يزيد في المعدل عن الفقر بين الرجال. كما يشير المفهوم إلى ما إذا كان فقر المرأة والرجل يعود إلى نفس الأسباب أم أن فقر كل منهما يعود لأسباب مختلفة (الكفاوين، 2015: 1231).

وعرفته منظمة العمل الدولية أنه زيادة نسبة الفقر بين النساء عن مثيلتها بين الرجال، وأن حدة فقر النساء أكبر مما هي بين الرجال (النجار، د.ت: 8). أما تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1997 فيعرف فقر المرأة (تأنيث الفقر) بأنه فرص أقل، وعدم التكافؤ في فرص التعليم والعمالة وملكية الأصول (البنك الدولي، 2000: 3).

ويصف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) تأنيث الفقر بأنه عبء الفقر الذي تتحمله المرأة، خاصة في الدول النامية، ولا تعد هذه الظاهرة نتيجة ضعف الدَخْل فقط، بل هي أيضا نتيجة الحرمان من الفرص والوصول إلى مصادر الدَخْل المتاحة، وهذا ما يؤكد انتشار ظاهرة «تأنيث الفقر» بسبب تركز المال في أيدي الرجال، مقابل حرمان النساء منه، وأن حدة فقر النساء أكبر مما هي بين الرجال مما يعكس فرصًا أقل للمرأة.

ورغم اختلاف وجهات النظر حول هذه القضية فإن الثابت هو زيادة عدد النساء اللواتي يترأسن أسرًا فقيرةً؛ حيث أشارت بعض التقارير إلى أن عدد النساء الريفيات الفقيرات زاد في العشرين سنة الماضية حوالي 50 % في حين أن نسبة الزيادة بين الرجال 30 %، أي أصبح من المقبول –نسبيًا– القول إن النساء أكثر فقرًا من الرجال، وأن المرأة التي ترأس (تعيل) أسرة فقيرة هي الأكثر فقرًا من الرجال. وقد أشار مؤتمر بكين 1995 إلى أن هناك أكثر من مليار فقير في العالم معظمهم من النساء يعيشون في أوضاع غير مقبولة معظمهم في الدول النامية (الكفاوين، 2015: 1231).

أسباب مشكلة تأنيث الفقر:

يدعي منظور النسوية ومبتدعوها ودعاة تغريب المرأة الذين استوردوا هذا المصطلح (تأنيث الفقر) أن للفقر عند النساء أسبابًا من أهمها:

- التاريخ العريض من الاضطهاد والتهميش للمرأة بزعمهم، بسبب التقسيم الاجتماعي والأنثوي.
- تحكم الرجل بمقاليد الاقتصاد وتسيُّدِه على المرأة (من وجهه نظرهم).
- اقتصار دور المرأة على الجانب المنزلي والإنجابي واهتمامها بشؤون الأسرة.
- حرمان المرأة من التعليم.
- حرمانها من تملك الأراضي والموارد المالية والعقارات.
- حرمانها من حقها في الميراث.
- اعتقادهم أن هناك علاقة بين زيادة عدد أفراد الأسرة التي تعولها المرأة وبين الفقر.
- ادعاؤهم أن هناك علاقةً وثيقة بين الزواج المبكر وبين الفقر.

مفهوم الطفل:

يُشير مفهوم الطفل إلى معانٍ وإشارات مُختلفة ومُتعدّدة تصف على الأغلب مرحلةً زمنيّة من عمر الإنسان. وتَعرض القواميس والمعاجم والمنظّمات الدوليّة تعريفات مخصوصة تتميّزُ كلها بسمات مُعيّنة تتّفقُ مع رسالة المنظّمة أو الجهة المُعرّفةً لمفهوم الطّفلً، ومن هذه التعريفات ما يأتي:

يعرف الطفل لغويًا: طِفلٌ (بكسر الطاء وتسكينُ الفاء)، مفرد وجمعها أطفال، وهي الجزء من الشيء، والمولودُ ما دامَ نَاعمًا دونَ البلوغ، والطّفل أول الشيء، والطفل أولُ حياة المولودِ حتى بلوغه، ويطلق لِلذكر والأنثى.

أما الطفل في الاصطلاح؛ فإنه مبني على المرحلة العمرية الأولى من حياة الإنسان التي تبدأ بالولادة، وتتسم هذه المرحلة المبكرة من عمر الإنسان باعتماده على البيئة المُحيطة به كالوالدين والأشقاء بصورة شبه كلية، وتستمر هذه الحالة حتى سن البلوغ.

وهناك تعريف في اتفاقية حقوق الطفل الدولية بأنّه: «كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه». ولا تُحدّدُ اتفاقيّة حقوق الطفل في تعريفها السنّ العُمريّ للطفل على إطلاقه، إنّما تُظهر المرونة في تعريفها من خلال إلزام الدّول المُوقّعة على الاتفاقيّة -البالغ عددها (192) دولة حتى شهر نوفمبر من العام 2015- على تحديد النقطة المَرجعيّة للإعمار عند ظروف ومُتطّلبات مخصوصة، كالسن القانونيّة لعمل الأطفال وتعليمهم، وتنفيذ الأحكام الصّادرة بحقّهم، أو سجنهم، أو ما يُشابه ذلك من ظروفٍ مُتعلّقة بالمَرحلة المُحدّدة في تعريف الاتفاقيّة.

أما علم النفس فيعرضُ مفاهيمَ جديدةً تتعلّق بتعريف الطّفل؛ إذ يعتمد في تعريفه للطفل على دراسة التّفاعلات المُتغيّرة في سلوكيات الأطفال وعقولهم ضمن المرحلة التطوّريّة التي يمرُّ بها الجنين أثناء تخلّقه قبل الولادة وامتدادًا لمرحلة المُراهقة، ويَشمل تعريف علم النّفس للطفل مُتغيّرات النمو الجسديّ والتّنمية العقليّة، وما يُصاحب ذلك من سلوكيات وتطوّرات عاطفيّة واجتماعية (موسوعة علم النفس الطفل).

ويعود تعريف الطفل أو مرحلة الطفولة في علم الاجتماع إلى العديد من التعريفات التي تضم الحياة والصورة الكاملتين لحياة الطفل في هذه المرحلة، وتلك التعريفات هي:

- التعريف الأول: يرى علم الاجتماع أن الطفل من يكون في المرحلة الأولى من عمره، أي من بعد ولادته وحتى قبل بلوغه سن الرشد، وفي هذه المرحلة يجب على الأهل الحذر التام من تعرض الطفل لسوء معاملة والاعتداءات الجنسية والعديد من المشاغبات التي تجعل الطفل يعيش مرحلة غير سعيدة.
- التعريف الثاني: يرى علم الاجتماع أن الطفل في مرحلة الطفولة يكون فاقدًا للخبرة والمعلومات التي تكفيه أن يعبر بحياته فيما بعد، ولا بد من تعليم الطفل في هذه المرحلة ما يستوعبه عقله، حتى يستطيع إكمال حياته بدون مشاغبات وبدون مشاكل ويستطيع أن يحل جميع مشاكله بمفرده بدون تدَخّل أحد، ويستطيع الاعتماد على نفسه.
- التعريف الثالث: يرى علم الاجتماع أن الطفل ومرحلة الطفولة تكون منذ

ولادته وحتى البلوغ، وفي هذه المرحلة يستطيع التمييز بين الخطأ والصواب، ولا بد أن يتعلم الطفل الكثير من الأمور، وعلى الأهل أن يراعوا الطفل في هذه المرحلة العمرية حتى يكبر ويكون سندًا وعونًا لنفسه.

خصائص الفقراء:

يمكن تلخيص أهم الخصائص التي تتميز بها الطبقة الفقيرة في النقاط التالية:

- انخفاض مستوى دَخْلها وانتشار الأمراض.
- سوء التغذية وتدهور الحالة الصحية.
- ارتفاع معدلات وفيات الأطفال.
- انخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية.
- صعوبة الحصول على الوظائف.
- تدني مستوى حالة السكن والمستوى المعيشي بصفة عامة.
- صعوبة الحصول على خدمات المرافق العامة في بعض الأحيان كالمياه الصالحة، والصرف الصحي، الكهرباء، ومياه الشرب (خباري، 2014: 136).

وقد وضع علماء الاجتماع والاقتصاد مجموعة من الخصائص التي يعاني منها أفراد الأسرة الواحدة، وهي:

1- الحرمان. 2-العزلة. 3-الاغتراب. 4-الاعتماد على الغير.
5-نقص الأصول الاقتصادية والخيارات. 6-الوهن. 7- عدم الاستقرار.
8-انخفاض نسبة المشاركة في صنع القرار.

إضافة إلى ذلك، فإنهم حددوا مجموعة من الخصائص التي يتميز بها المحرومون، ووصفهم بأنهم يعانون من الفقر وتدني المرتبة الاجتماعية، والعزلة، والضعف البدني، والوهن، وموسمية العمالة والعجز، وقلة الحيلة والمهانة (الرفاعي، 2007).

ثانيًا: مظاهر وأنماط الفقر:

تتعدد مظاهر الفقر وأنماطه، ومن أهمها ما يلي:

1- نقص التعليم:

يُعد التعليم غير الملائم أحد أهمّ الأسباب التي تؤدّي إلى الفقر في معظم الدول، سواء في دول العالم المتقدم أو في البلدان النامية المنكوبة بالفقر، ومن أبرز مظاهره أيضًا؛ اختلاف جودة التعليم بين المناطق الحضريّة والريفيّة، وبين الأحياء الغنيّة،

والمناطق الفقيرة من الدولة، حيث يذهب الأطفال في الريف إلى مدارس صغيرة ذات موارد تعليميّة محدودة جدًا، وغير متطوّرة، أمّا في المدن فإنّ المدارس تتمتّع بموارد وخبرات تعليميّة عالية ومُتميّزة تسمح لطلّابها بالتطوّر؛ لذا يعاني الأطفال الفقراء من الكثير من الصعوبات في تلقّي التعليم الذي سيدعمُهم مُستقبلًا.

2- **سوء خدمات الرعاية الصحيّة:**

تختلف درجة الوصول إلى الرعاية الصحية من مكان لآخر؛ ففي غالبية البلدان المنكوبة بالفقر يتم توفير القليل من الرعاية الصحية أو لا يتم توفير الرعاية الصحية على الإطلاق، لا سيما لأولئك الذين يعيشون في فقر مدقع. وبينت (Global Issues) أن (2.2) مليونَ طفلٍ يموتون كل عام بسبب عدم تحصينهم، أي بسبب نقص الرعاية الصحية، في حينٍ يتم توفير خدمات صحيّة هائلة للأغنياء، رغم أنّهم قد لا يكونونَ بحاجة إليها كالفقراء.

3- **انتشار الأمراض:**

يسير المرض جنبًا إلى جنب مع الرعاية الصحية أو عدم وجودها، وتنتشر الأمراض بسرعة في المناطق التي تفتقر إلى التثقيف الصحي المناسب ولا تقدم سوى القليل من الرعاية الصحية. ومع انتشار هذه الأمراض يُصبح من الصعب على العائلات أن تتبع أساليب الوقاية الصحيحة، ممّا يؤدي إلى زيادة عدد المرضى وحالات الوفاة بشكل أكبر. ويعيش (40) مليونَ شخص مع فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، مما تسبب في حدوث (3) ملايين حالة وفاة في عام 2004، مما ترك (15) مليونَ طفلٍ أيتامًا. وعلى الرغم من أن الإيدز يسبب عددًا كبيرًا من الوفيات، فإن هناك مَن (350-500) مليونَ حالة مصابة بالملاريا كل عام، منها مليون حالة وفاة، 90 % منها توجد في إفريقيا وحدها.

4- **التبعية وغياب الإنتاجيّة:**

غالبًا ما ترتبط التبعية بالكسل أو بمفهوم أن هؤلاء المعتمدين لا يمكنهم إعالة أنفسهم. لقد أوجدت دول العالم الأول نظامًا يمنع البلدان التي يعصف بها الفقر من أن تكون قادرة على إعالة نفسها، وتعتمد الدول الفقيرة على الدول المزدهرة والمتقدّمة في دعمها وتقديم الخدمات لها، دون مبادرتها إلى العمل والإنتاج الذاتي، مما يقود إلى الكسل الجماعي، ليصبح أفراد هذه المجتمعات عالةً على الدولة، وعلى بعضهم بعضًا، ومن ثمَّ جعلها تعتمد على المساعدات.

5- **الجهل واللامُبالاة:**

تُعد اللامبالاة من عوامل الفقر الأساسيّة؛ إذ ينشأ بين سكّان المُجتمعات الفقيرة جهل يُصاحبه نقص في السعي لإحداث فرق، أو اكتساب معارف جديدة.

أنواع الفقر:

يتخذ الفقر أنواعًا عديدة، وهي على النحو الآتي:

1- **الفقر المطلق:** ويُقصد به النقص الكلي في جميع متطلبات الحياة الأساسية، وعدم القدرة على الحصول على الطعام، والملبس، والمأوى.

2- **الفقر النسبي:** يختلف هذا النوع من مكان لآخر باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الإنسان، ويتمثّل بافتقار الفرد إلى الموارد اللازمة لتلبية الحد الأدنى من مستويات المعيشة في المجتمع الذي يعيش به.

3- **فقر الدَخْل:** يتحدّد فقر الدَخْل في الولايات المتحدة بحجم الأسرة وعدد الأطفال في الأسرة الواحدة، ولذلك لا يوجد مستوى داخل ثابت لتحديد هذا النوع من الفقر.

4- **الفقر الدوري:** هو الفقر الذي يحدث في مدّة مُحددة، وينتشر على نطاق واسع، ويرتبط بأحداث خاصة في المجتمع، مثل: الصراع، أو الركود والانهيار الاقتصادي، أو حدوث ظواهر وكوارث طبيعية أحدثت خللًا في توزيع الغذاء والموارد الأخرى.

5- **الفقر الجماعي:** هو نقصان الموارد الأساسية في نطاق واسع، ويصيب هذا النوع مجتمعًا بأكمله، أو مجموعة كبيرة من الناس التي تعيش في ذلك المجتمع. ويشار إلى أن الفقر الجماعي يستمر مدة زمنية طويلة قد تمتد عبر الأجيال، ويغلب انتشاره في الأماكن التي كانت مستعمرة في الماضي، أو الأماكن التي تشتعل فيها الحروب باستمرار (Ashley، 2019).

6- **الفقر السياسي:** غياب حقوق الإنسان والمشاركة السياسية واستبداد السلطة، فساد نظام الحكم، الدكتاتورية، انتهاك الحريات الإنسانية.

7- **الفقر السيسوثقافي:** هو عدم قدرة الفرد على المشاركة مجتمعيًا على أساس أن الفرد محور الجماعة والمجتمع في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربطه بالمجتمع (خياري، 2014: 132).

مدارس قياس الفقر: توجد مدرستان لقياس الفقر هما:

1. **المدرسة المطلقة:** وتضع حدًا أدنى لمستوى الدَخْل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق مستوى معيشي معقول (حد الفقر)، ويوصف كل من يقع دون ذلك بالفقير.

2. **المدرسة النسبية:** تتعامل مع الفقر النسبي الذي يربط خط الفقر بمعدل توزيع الدَخْل بين السكان، بحيث يتم تعريف الأفراد الذين يشكلون أفقر 25-20 % من سكان مجتمع ما بأنهم فقراء.

وهناك طرق أخرى أكثر تعقيدًا لقياس الفقر تستخدم سلسلة كاملة من المؤشرات الاجتماعية والمعيشية والصحية، مثل: مدى توفر الغذاء الكافي والمناسب، فرص الحصول على التعليم والمعلومات، الرعاية الصحية، توفر المسكن الملائم، توفر مياه الشرب المأمونة، وتوفر المرافق الصحية في المجتمع.

ويمكن تصنيف اتجاهات قياس الفقر إلى اثنين أساسيين هما:

- الاتجاه الأول (المعيار المالي): ويستخدم معايير مالية، كدَخْل الفرد ومستوى إنفاقه الاستهلاكي. وهذا هو الاتجاه السائد في قياس الفقر.
- الاتجاه الثاني: ويستخدم مؤشرات اجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم باعتبار أن نقصهما أو غيابهما نتائجُ مباشرة لانتشار الفقر.

ويعد الاتجاه الأول (المعيار المالي) من أهم الطرق المتبعة لقياس الفقر الذي يعتمد على مستوى الإنفاق والاستهلاك، أو بالاعتماد على مستوى الدَخْل بوصفها مقاييس أو مؤشرات للفقر.

مؤشرات الفقر:

توجد مؤشرات عدة لقياس الفقر منها: مؤشر تعداد الرؤوس، فجوة الفقر، شدة الفقر، بالإضافة إلى مؤشر الفقر البشري الذي تعكسه تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتُحدد أبعاد الفقر من أوجه ثلاث هي:

1- الحرمان من الحياة الموفورة الصحة، وتُقاس بالاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الأربعين.
2- الحرمان من المعرفة والقراءة، وتُقاس بمعدل الأمية بين البالغين.
3- الحرمان من مستوى الرفاه الاجتماعي، ويقاس بمتوسط النسبة المئوية لكل من المحرومين من مياه الشرب النقية والعاجزين عن الوصول للرعاية الصحية وناقصي الوزن لصفوف الأطفال دون سن الخامسة (الفارس، 2001: 405).

مؤشر خط الفقر (International Poverty Line) هو أدنى مستوى من الدَخْل يحتاجه المرء أو تحتاجه الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلد ما.

وكان خط الفقر المتعارف عليه عالميًا حوالي دولار أمريكي واحد للفرد في اليوم، لكن البنك الدولي عاد في عام 2008م ورفع هذا الخط إلى (1.25) دولار عند مستويات القوة الشرائية لعام 2005. ثم وصل أخيرًا إلى (1.90) دولار في اليوم عام 2015م بأسعار سنة 2011.

وقد ازدادت نسبة الفقراء في اليمن بشكل مطرد عبر السنوات من 1998 إلى عام 2014 قبل وقوع الصراع، وارتفع معدل الزيادة التي حصلت في عدد الفقراء بعد انهيار كل المقومات الاقتصادية وفقدان الكثير من مصادر الدَخْل والدمار الذي حل بمؤسسات الدولة والقطاع الاقتصادي؛ وعليه فإن من المتوقع أن تبلغ نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي بنهاية عام 2018 حوالي 30.5 %.

ويصعب إجراء المقارنات الدولية لعدة أسباب منها عدم وجود مسوح حديثة، إنما استنادا إلى نسب الفقر الدولية في موقع البنك الدولي لعام 2018، وبحسب قيم المؤشر المحسوبة لليمن سنة 2014 البالغة 18.8 %؛ فإن اليمن تحتل الترتيب السابع عالميًا بعد دولة جنوب أفريقيا التي بلغت نسبة الفقر فيها 18.9 %، كما بلغت في أثيوبيا 26.7 % لعام 2015. وبلا شك أن الصراعات في اليمن قد أثرت بشكل كبير على كل الأصعدة مما أدى إلى أن حوالي 30 % من السكان أصبحوا تحت خط الفقر الدولي، وهي تعد أعلى نسبة على المستوى العربي (الجهاز المركزي للإحصاء، 2018: 21).

ثالثًا: واقع الفقر في اليمن ومؤشراته:

تمثل أهداف التنمية المستدامة التزامًا جريئًا بإنهاء المسيرة التي بدأها العالم مع مطلع الألفية الثالثة لإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030. ويشمل هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر ضعفا، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ.

وقد هبطت نسبة الفقراء في اليمن من 40.1 % عام 1998 إلى 34.8 % في 2005/2006. إن هذا الانخفاض قد حدث في سياق ارتفاع معدل النمو السكاني الذي بلغ 3 % سنويًا. وحدث معظم التحسن في المناطق الحضرية، حيث انخفض معدل الفقر من 32.2 % إلى 20.7 %. وفي المناطق الريفية، حيث يعيش 73 % من إجمالي السكان، كان الانخفاض ملحوظًا بدرجة أقل بكثير؛ إذ هبط عدد الفقراء من 42 % إلى 40.1 % (المؤسسة الدولية للتنمية، 2007: 8).

وقد نفذت الحكومة اليمنية ثلاثَ خطط خمسية للإصلاح الاقتصادي منذ عام 1990 بهدف الحد من الفقر وتحفيز التنمية في مختلف القطاعات. وبالرغم من انخفاض الفقر في اليمن في هذه الفترة الأخيرة، فإن معدلات الفقر مازالت أكثر عمقًا وأشد حدة من أي بلد آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فقد تراجعت نسبة الفقراء من 40.1 % عام 1998 إلى 34.8 % في الفترة ما بين 2005/ 2006. وفي المناطق الريفية باليمن انخفضت نسبة الفقر من 42.2 % عام 1998 إلى 40.1 % عامي 2005/ 2006، ونتيجة الصراع الدائر في المنطقة منذ 2011 فقد ارتفع معدل الفقر إلى 54.5 % سنة 2012.

وتشير النتائج إلى تراجع مؤشرات الفقر في اليمن 2010 مقارنة سنة 2006؛ حيث بلغت نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر العام سنة 2010 ما يقارب 33.21 % مقارنة بنسبة 34.8 % المسجلة سنة 2006. أما بالنسبة للسكان الذين يعانون من فقر الغذاء فقد ارتفعت نسبتهم 12,5 % في العام 2013، وكان حوالي 40 % -أي (9.8) مليونَ نسمة- من السكان يعيشون في حالة من الفقر المتعدد الأبعاد، كما كان يعيش 22.4 % -أي حوالي (5.5) مليونَ نسمة- ضمن فئة المعرضين للفقر متعدد الأبعاد.

وقد وصل مؤشر الفجوة في اليمن إلى 8.9 %، وهو ما يعني ضمنيًا وجود عجز يصل إلى (497) ريالًا يمنيًا شهريًا للفرد. وفي المتوسط، ينبغي أن يحصل الفرد الفقير على (1.431) ريالًا يمنيًا كل شهر، حتى يتمكن من التخلص من قيود الفقر. ويتطلب الاستهداف النموذجي للفقراء فقط (124.4) مليارَ ريال يمني سنويًا –أي 4 % من الناتج المحلي- لسد الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأُسر الفقيرة وخط الفقر.

ويحتضن الريف نحو84 % من الفقراء، ويعود التباين بين الريف والحضر إلى عدة أسباب أهمها استفادة المناطق الحضرية بشكل أكبر من النمو الاقتصادي المدعوم بنمو قطاع الخدمات، مقابل تراجع نمو القطاع الزراعي الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفقراء في الريف. فضلاً عن محدودية فرص التمويل وانخفاض الإنتاجية في العمل الزراعي، لا سيما في ظل استمرار الوسائل الإنتاجية التقليدية، وعدم مواكبة الأساليب الحديثة في الإنتاج (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013: 12).

وكان لتفاقم الأزمات السياسية منذ 2011 م وما قبلها ووصولًا إلى اندلاع الصراع في عام 2015 أثرٌ بالغٌ في تعميق واتساع دائرة الفقر لتشمل السواد الأعظم من السكان. وقد أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة 2014 ارتفاعَ نسبة السكان تحت خط الفقر إلى 49 %، وإلى حوالي 78 % من السكان خلال سنتي الصراع 2016 و2017، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار تقديرات العوامل الرئيسة التي أدت إلى انقطاع مصادر الدَخْل الرئيسة وهي:

- توقف النشاط الاقتصادي في نسبة عالية من مشاريع القطاع الخاص منذ مارس 2015.

- انقطاع الرواتب والأجور الحكومية منذ سبتمبر 2016.
- انقطاع إعانات الرعاية الاجتماعية.
- انخفاض معدل التحويلات الخاصة المحلية والخارجية (شرياد، د.ت: 3).

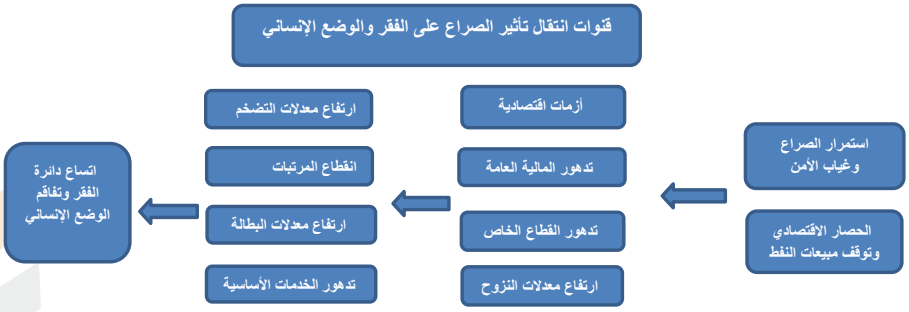

شكل (1): قنوات انتقال تأثير الصراع على الفقر والوضع الإنساني

وفي ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بأبعادها المختلفة خاصة في ظل استمرار الصراع، تمر اليمن منذ مارس 2015 بأزمة إنسانية غير مسبوقة وصل فيها عدد السكان المحتاجين للتدَخّلات الإنسانية إلى حوالي (33.3) مليون شخص، وقد بلغ عدد النازحين خلال فترة 2015-2017 حوالي (3,5) مليونَ نازح شكلوا حوالي 13 % من إجمالي السكان، ما زال مليونا فرد منهم مشردون لم يَتمكنوا من العودة إلى ديارهم، وتمثل النساء أكثر من النصفً كما بلغت نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حوالي 41 % من السكان علما بأن اليمن صنفت ضمن أسوأ سبع دول على خارطة سوء التغذية (الفقر والوضع الإنساني، د.ت: 4).

جدول (1): السكان تحت خط الفقر لعام 2014

بيان	السكان تحت خط الفقر		إجمالي السكان
	نسبة %	عدد	
ذكور	0,49	6.235.284	12.837.547
إناث	0,51	6.375.220	13.135.760
إجمالي	0,49	12.610.504	25.973.307

***المصدر: مسح ميزانية الأسرة 2014، الجهاز المركزي للإحصاء**

ويعاني نحو ثلثي إجمالي تعداد سكان البلاد من الجوع. ومن بين هؤلاء: يحتاج (14.4) مليون يمني إلى مساعدات غذائية فورية للبقاء على قيد الحياة، و(10) ملايين يمني بحاجة إلى مساعدة غذائية بشكل حاد. إن انتشار الفقر والجوع يتجاوز المعاناة الفردية حيث يؤدي إلى تهتك النسيج الاجتماعي لليمن ويضرب الشعور بالانتماء للمجتمع.

لم يبدد الصراع في اليمن ما تحقق من مكاسب سابقة في التنمية البشرية وحسب، بل أعادها إلى الخلف لعقدين من الزمن، وفقًا لدراسة أُجريت بطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان «أثر الصراع في اليمن». وبحلول عام 2016، كان الصراع قد تسبب بالفعل في أضرار تتراوح قيمتها ما بين (5-4) مليارَ دولار في البنية التحتية للبلاد، بالإضافة إلى ما يقرب من (89) مليارَ دولار في الناتج الاقتصادي المفقود. وتراجعت قيمة العملة اليمنية في ظل انكماش إجمالي الناتج المحلي بنحو 28 %، وتضاعفت معدلات البطالة، وتتوفر منتجات الوقود بصورة متقطعة في أحسن الأحوال، في حين أصبح 60 % من اليمنيين عاطلين عن العمل.

وفي عام 2019، سجّل متوسط أسعار المواد الغذائية معدلات أعلى بنسبة 150 % تقريبًا مقارنةً بمعدلات ما قبل النزاع، فيما سجلت أسعار الوقود في عام 2018 أرقامًا أعلى بثلاث مرات من مستويات ما قبل النزاع (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2020).

ويعيش غالبية اليمنيين على أقل من (1.90) دولارًا للفرد في اليوم، لكن التكلفة المرتفعة للغذاء أعلى بكثير بنسبة 73 % إلى 178 % مما كانت عليه قبل تفاقم الأزمة في عام 2015. وتشكل تداعيات انتشار الفقر المدقع والجوع وانهيار نظام التعليم قيودًا شديدة على النمو الاقتصادي في المستقبل، مما يضع البلاد على طريق طويل جدًا من المشاق والصعاب التي ستواجهها الأجيال القادمة.

وتزداد الظروف سوءًا بمعدل لم يسبق له مثيل تقريبًا؛ إذ احتاج ما يقارب من (14.7) مليونَ شخص في عام 2014 -أي قبل اندلاع الصراع- إلى المساعدة، وارتفع هذا الرقم إلى (15.9) مليونَ شخص في عام 2015، وارتفع -في عام 2016- إلى (21.2) مليون شخص، وإلى (22.2) مليونَ شخص في عام 2018. في حين احتاج (24.4) مليونَ شخص في عام 2019 إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة. وقد ارتفعت عدد المناطق التي تعاني من انعدام حاد في الأمن الغذائي بنسبة 60 % خلال عام واحد من (107) مديريات خلال عام 2018 إلى (190) مديريةً عام 2019، وارتفع عدد الأشخاص غير القادرين على التنبؤ بوقت تناول وجبة الطعام التالية إلى نسبة 13 %، ومن المتوقع أن تزيد بنسبة 20 % وأكثر ما لم يتم توسيع

نطاق العمليات الإنسانية في الأشهر الأولى من عام 2019 (خطة الاستجابة الإنسانية، 2019: 5).

لقد أدى الانخفاض غير المسبوق في قيمة الريال اليمني في عامي 2018 و2019 إلى تفاقم الضغوط التضخمية وتقويض القوة الشرائية لليمنيين وتفاقم الأزمة الإنسانية، وانخفض معدل التضخم في نهاية عام 2019 مسجلًا 10 % بعد أن بلغ ذروته في عام 2017، ووصل إلى 30.4 %، لكنه ارتفع مرة أخرى إلى 26.2 % في عام 2020. وفي عام 2014 -قبل النزاع- بلغ معدل التضخم في اليمن 8 % (صندوق النقد الدولي، 2021).

فَقَدَ مئات الآلاف من عمال اليمن أعمالهم ومصادر دَخْلهم، حيث تشير التقديرات المتاحة إلى أن نسبة البطالة قد زادت خلال سنوات الصراع من 56 % إلى ما يقارب 80 % خلال عام واحد فقط، أي بين 2014–2015. فيما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن القطاع الخاص قد سرح (353,763) عاملًا بما نسبته 64.1 %، في حين اتضح -من نتيجة المسح السريع الذي أجرته منظمة العمل الدولية لثلاث مدن يمنية رئيسة بالشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء عام 2015 ومقارنتها بمسح القوى العاملة الصادر في 2014- أن تلك المدن الثلاث قد خسرت أكثر (130) ألف وظيفة خلال سنة فقط، وأن الزراعة في مقدمة القطاعات الأشد تضررًا.

بشكل عام، تشير تقارير (OCHA) إلى فقدان (600) ألف وظيفة على الأقل، وإلى انخفاض نسبة العمالة في قطاعي الإنتاج الزراعي وصيد الأسماك، حيث يعمل فيها حوالي 70 % من القوى العاملة إلى الثلث. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تباين إحصاءات البطالة فإنها جميعًا تبين حجم الكارثة التي لحقت باقتصاد البلاد (محسن، 2021: 8).

علاوةً على ذلك، ووفقًا لآخر إحصائيات البنك الدولي، فقَد أكثر من 40 % من الأسر في اليمن مصدر دَخْلهم الأساسي، ونتيجة لذلك فقدوا قدرتهم على شراء احتياجاتهم الأساسية. في حين أن حوالي نصف سكان اليمن كانوا يعدون فقراءً فعلًا قبل الأزمة؛ فإن الفقر الآن يؤثر على 78–71 % من اليمنيين، وتعد النساء أكثر تضررًا من الرجال (البنك الدولي، 2021).

أما وضع اليمن في المؤشرات الدولية؛ فمنذ اندلاع الصراع أواخر 2014 وهي لا تزال تعاني من أسوأ أزمة إنسانية في العالم، جراء ما سببه الصراع من آثار تدميرية وانهيار على كل المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية؛ حيث يواجه ملايين اليمنيين -حسب بيانات (OCHA) الصادمة- خطر

الموت والجوع والأمراض أكثر من أي بلد آخر، وتكاد تكون درجة المعاناة غير مسبوقة؛ فهناك:

- (10) ملايين شخص على بعد خطوة واحدة فقط من المجاعة والموت جوعًا.
- تواجه (230) مديرية يمنية من مجموع (333) مديرية من انعدام الأمن الغذائي.
- يحتاج (24.4) مليون شخص إلى المساعدة على البقاء على قيد الحياة.
- 13 % من السكان لا يدرون متى سيتمكنون من تناول وجبتهم التالية من الطعام. وتوقعت (OCHA) زيادة تلك النسبة إلى20 % أو أكثر إذا لم يتم توسيع نطاق العمليات الإنسانية بداية 2019.

- شملت شدة المعاناة ارتفاع عدد المدنيين الذين هم في حاجة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة في كل القطاعات، في القطاع الصحي 49 % (14 مليون شخص)، في قطاع المأوى 73 %، في قطاع التعليم 32 %، في قطاع الحماية 26 %.

- ضعف القطاع الصحي ضمن الفئة شديدة الاحتياج؛ فلم تعد تعمل سوى أقل من 50 % من المنشآت الصحية التي تفتقر إلى الأطباء والاختصاصيين والتجهيزات والمعدات الطبية والأدوية، وأغلب العاملين في القطاع الصحي لم يتسلموا رواتبهم منذ سنوات.

- أدى النزاع إلى تدمير البنية التحتية للمياه والكهرباء وأنظمة الري والمواقع الزراعية والمستشفيات وشبكات الصرف الصحي والمنشآت الاقتصادية، فضلاً عن وجود عشرات آلاف الألغام الأرضية المزروعة في شتى مناطق الصراع.

- بلغت أعداد النازحين حتى يوليو2020 حوالي (3,650,000) نازحٍ، 63 % منهم دون رعاية أو تمويل لاحتياجاتهم (محسن، 2021: 5).

سمات الفقر في اليمن:

يقاس الفقر المدقع بقدرة الفرد الشرائية التي تقل عن (1.9) دولارًا في اليوم. ويمكن تقسيم الوطن العربي من حيث الفقر إلى أربعة مجموعات رئيسة؛ حيث تأتي الدول الخالية من الفقر المدقع في المجموعة الأولى وهي: السعودية، الإمارات، قطر. وتشمل المجموعة الثانية الدول العربية التي يقل معدل الفقر المدقع فيها عن 5 %، وهي: الجزائر، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، السودان، سوريا، تونس. وتشتمل المجموعة الثالثة على أربع دول بنسبة فقر مدقع تتراوح ما

بين 5 % و10 % وهي: مصر، الكويت، موريتانيا، عمان. وأخيرًا، تتضمن المجموعة الرابعة دولًا تتسم بأعلى معدلات الفقر المدقع، وهي: اليمن، جزر القمر، جيبوتي، الصومال، التي تتراوح ما بين 10 % إلى قرابة 30 % من سكان تلك الدول (Undp؛ ومنظمة المرأة العربية، د.ت: 25).

يأخذ الفقر في اليمن طابعًا ريفيًا لا سيما أن المجتمع اليمني ما زال ريفيًا إلى حد كبير رغم النمو المستمر لظاهرة التحضر. ويحتضن الريف اليمني حوالي 83 % من الفقراء و87 % من الذين يعانون من فقر الغذاء في حين يقطن فيه ما يقارب ثلاثة أرباع السكان في عام 1998. وترتفع نسبة الفقر إلى 45 % بين سكان الريف مقابل 30.8 % من السكان في الحضر، بالإضافة إلى توسع فجوة الفقر واشتداد حدته في الريف مقارنة بالحضر. كما يظهر ذلك الطابع من أن نسبة الإنفاق على الغذاء وفق بيانات مسح ميزانية الأسرة لعام 1998 بلغت حوالي 54 % من الدَخْل في الحضر، وارتفعت إلى حوالي 67 % في الريف مما يعكس انخفاض الدَخْل في الريف من ناحية وتدني أشد لما ينفق على الاحتياجات غير الغذائية فيه من ناحية أخرى.

جدول (2): مؤشرات الفقر في اليمن

مؤشرات الفقر	إجمالي	ريف	حضر
خط فقر الغذاء (ريال/ فرد/ شهر)	2,101	2,103	2,093
نسبة الفقر	17.6	19.9	10.0
عدد السكان الفقراء (مليون نسمة)	2.9	2.5	0.4
فجوة الفقر	4.5	5.2	2.1
حدة الفقر	1.7	2.0	0.7
خط الفقر الأعلى	3,210	3,215	3,195
نسبة الفقر	41.8	45.0	30.8
عدد السكان الفقراء (مليون نسمة)	6.9	5.8	1.2
فجوة الفقر	13.2	14.7	8.2
حدة الفقر	5.8	6.7	3.2

المصدر: مساعد (د.ت).

وكما يتوزع الفقر في اليمن بصورة غير متساوية بين الريف والحضر، فإنه يتفاوت تفاوتًا واضحًا بين محافظات الجمهورية، ويتركز حوالي نصف الفقراء في أربع محافظات، هي: تعز التي تحتوي على 18.7 % من إجمالي الفقراء، إب (16.2 %)، محافظة صنعاء (11.9 %)، الحديدة (10.2 %). وتظهر أعلى نسب الفقر في محافظة تعز بنسبة 56 % من سكان المحافظة، تليها إب (55 %)، فأبين (53 %)، ثم لحج (52 %). كما ترتفع نسبة الفقر في محافظة ذمار إلى 49 %، وكل من حضرموت والمهرة وشبوة بنسبة 43 % من السكان في كل منها، فيما تنخفض في كل من عدن (30 %)، وصعدة (27 %)، وأمانة العاصمة (23 %)، وتصل أدناها في البيضاء بنسبة 15 % من سكان المحافظة (مساعد، د.ت: 48-47).

وقد وصل مؤشر فجوة الفقر إلى 8.9 %، وهو يعني ضمنًا وجود عجز بنسبة الفرد يصل إلى (497) ريالًا يمنيًا شهريا. وفي المتوسط، ينبغي أن يحصل الفرد الفقير على (1,431) ريالًا يمنيًا شهريًا حتى يتمكن من الخروج من براثن الفقر. ويتطلب الاستهداف النموذجي للفقراء (124.4) مليار ريال يمني سنويًا فقط (نحو4 % من إجمالي الناتج المحلي) لسد الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأسر الفقيرة وخط الفقر.

رابعًا: مظاهر التفاوت الطبقي وآثاره:

تتباين مستويات انتشار الفقر بين محافظات اليمن تباينًا كبيرًا؛ ففي عامي 2006-2005، تراوحت معدلات الفقر بين 5.4 % و71 %. وبلغ أعلى معدل له في المناطق الريفية بمحافظة عمران حيث تصل نسبة الفقر بين السكان إلى 71 %، وتأتي شبوه والبيضاء بعد عمران (60 %)، في حين يبلغ مستوى انتشاره في محافظات المهرة وصنعاء إلى الحد الأدنى.

إن غياب التكافل يرفع من نسبة الفقر في المجتمعات؛ فيزيد الغني غنىً والفقير فقرًا، وذلك لأن الطمع والجشع والاستغلال عند البشر يزداد؛ فيصير كل شيء مباحًا، وتصبح الأوضاع الاقتصادية أكثر سوءا مع غلاء الأسعار، واتساع هوة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع وعدم المساواة بين الجنسين، وتعد شريحة النساء والأطفال هي الأكثر تأثرًا بالفقر؛ لأنها الفئة الأضعف.

وتشتد وطأة التمييز الطبقي بسبب الصراعات واستمرارها، ويظهر هذا التمايز في تفاوت مستويات دَخْل أفراد المجتمع، وكذلك التمييز بين الجنسين، والتمييز الطائفي والمناطقي.

أما عن شريحة الأطفال؛ فإن أطفال الأسرة الفقيرة والمناطق الريفية هم أكثر تعرضًا للمشاكل الصحية ومنها نقص الوزن، وهم أقل حظًا بثلاث مرات في الالتحاق بالتعليم مقارنة بأطفال الأسر الغنية الذين يعيشون في المدن. وأما النوع الاجتماعي؛ فإن معدل تسرب الفتيات من المدارس يفوق معدل تسرب الفتيان.

يؤدي التفاوت الطبقي إلى إضعاف إمكانية تمكين أفراد المجتمع من حصولهم على الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية، كما أنه يؤدي إلى استغلال الأغنياء للفقراء بأبشع الصور، وتعمل الفئات المتسلطة والمنفردة بالقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على استئثار أعضائها لموارد البلد على حساب أفراد المجتمع كلهم، وتأسر الفقراء في حالة فقر يصعب الخروج منها (القباطي،2021: 24).

الفصل الثالث
دراســـــــــات ســـــــابـــــــقة

في هذا الفصل سيتم عرض بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، وقد تم تقسيمها إلى دراسات يمنية وعربية ودراسات أجنبية.

أولا: الدراسات اليمنية والعربية:

- **دراسة السيد**، 2016: هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب التكيُّف المعيشي للمرأة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ومفهوم الفقر من وجهة نظر المبحوثات بقرى الدارسة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المدروسة والدرجة الكلية لأساليب التكليف المعيشي للمرأة المعيلة بقرى الدراسة والمشكلات التي تواجهها المرأة المعيلة لتحسين مستوى معيشة الأسرة.

وقد أجريت الدراسة في كل من محافظات أسيوط وسوهاج وبني سويف وفقًا لبعض المعايير ذات العلاقة بالنسبة الأعلى للنساء المعيلات والفقر والأمية؛ فكان حجم العينة (315) امرأة معيلة. وتم جمع البيانات باستخدام استمارة استبانة بالمقابلة الشخصية والمقابلات الفردية المتعمقة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها ما يلي:

- 40 % من المبحوثات يقعن في فئة المستوى المنخفض من الدرجة الكلية لأساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة مقابل 46 % من المبحوثات في المستوى المتوسط من الدرجة الكلية لأساليب التكيف المعيشي.
- من أهم أساليب التكيف المعيشي الإيجابية التي تتبعها المرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر هي إعداد أنشطة منزلية مدرَّة للدَخْل، لا سيما في الإنتاج الغذائي بنسبة 36 % والعمل في الزراعة عند الآخَرين بنسبة 88 %، في حين كانت أهم أساليب التكيف المعيشي السلبية إيقاف تعليم الأبناء بنسبة 44.7 % والاتجاه نحو زواج الفتيات بنسبة 27.6 %.
- اتضح أن مفهوم الفقر لدى 81 % من المبحوثات يتمثل في عدم امتلاك الأرض الزراعية، فيما 74 % منهن عرَّفْنَ الفقر بأنه صغر الأبناء وعدم القدرة على العمل، وأشارت 41 % منهن إلى أن الفقر متمثل في إنجاب الفتيات، وعرفت 11 % منهن الفقر أنه عدم القدرة على تعليم الأبناء.
- من أهم المشكلات التي تقابل المرأة المعيلة عدم وجود المال الكافي لتوفير الغذاء

للأبناء بنسبة 61 % وعدم الحصول على الإرث من ذويها بنسبة 58 %.

- **دراسة عودة**، 2016: هدفت الدارسة إلى بيان دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات الفقر والبطالة عبر دعم وتمويل العديد من الأنشطة المحلية الهامة في قطاع غزة، مثل الأنشطة الصحية والتشغيلية التعليمية والإغاثية والطفولة وأخيرًا أنشطة محاربة الفقر، عبر الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المالية لعينة من أكثر الجمعيات الأجنبية تأثيرًا في قطاع غزة لعام 2015.

وقد توصلت الدارسة إلى أن أنشطة التعليم تتصدر قائمة الأولويات في التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية بواقع 40.62 %، جاء بعدها الإنفاق على أنشطة مكافحة الفقر بواقع 21.66 %، ثم أنشطة التشغيل بما نسبته 14.6 %، تلاها باقي الأنشطة بنسب متفاوتة.

في حين تدنت نسبة التمويل المقدم من الجمعيات ذات الجنسية العربية والإسلامية مقارنة بالتمويل المقدم من الجمعيات ذات الجنسية غير الإسلامية التي ساهمت بنسبة 96.9 % من إجمالي التمويل المقدم للأنشطة المحلية في قطاع غزة لعام 2015.

وجاءت الجمعيات الألمانية في المرتبة الأولى في تمويل الأنشطة المحلية في قطاع غزة لا سيما قطاع التعليم، ويأتي بعدها في القائمة الجمعيات البريطانية التي حافظت على تمويل الأنشطة المحلية في قطاع غزة بنسب شبه متساوية.

- **دراسة الكفاوين**، 2015: هدفت الدراسة إلى معرفة وفهم أهم المشكلات التي تواجه النساء الفقيرات اللواتي يترأسن أُسرًا فقيرة. وأجريت الدراسة الميدانية على عينة قصدية مكونة من (140) امرأة من اللواتي يتلقين مساعدات شهرية من صندوق المعونة الوطنية. وقد روعي في العينة أن تكون ممثلة لهؤلاء السيدات حسب التوزيع الجغرافي وفئة الانتفاع من الصندوق. ونظرًا لأن الدراسة تسعى إلى فهم المشكلات التي تواجه السيدات الفقيرات بشكل متعمق؛ فقد استخدم الباحث المنهج النوعي وتم جمع البيانات من خلال تحليل المضمون والمقابلة المتعمقة والملاحظة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أظهرت أن النساء اللواتي يترأسن أسرًا فقيرة يعانين من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية تنتج عن الفقر أو ترافقه، وأن من أهم المشكلات اللاتي عبرن عنها هي الفقر وآثاره المادية والصحية والتعليمية والاجتماعية والنفسية وكذلك العنف الأسري بكل أشكاله -وتحديدًا عنف الزوج ضد الزوجة- والطلاق والآثار المترتبة عليه، وغياب الزوج بأشكاله المختلفة (السجن، الهجر... إلخ).

كما اتضح من خلال الدراسة أن المشكلات الناجمة عن غياب الأزواج بالرغم من أثرها المباشر على النساء فإن جميع أفراد الأسرة يدفعون الثمن. كما أوضحت الدراسة أن معظم النساء في العينة قد عرفن نوعًا من أنواع العنف أثناء حياتهن الزوجية، وتباينت تفسيراتهن لأسباب هذه المشكلات وسبل تعاملهن معها.

- **دراسة بناصر**، 2014: هدفت الدراسة إلى تحليل الأسباب التي تؤدي إلى نشوء ظاهرتي الفقر والاقتصاد غير الرسمي وإبراز مدى التأثير الذي تلعبه الظاهرتين على الاقتصاد في الجزائر لأجل وضع سياسات واستراتيجيات تتلاءم مع حجمها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أصبح متداخلًا مع الاقتصاد الرسمي، بشكل يُصعِّب من مهمة القضاء عليه؛ لذا يجب منح تسهيلات تنظيمية ومالية جبائية لأصحاب المؤسسات والشركات كي يتم وضع حد للتهرب الضريبي والجبائي، وأيضًا محاولة تقنين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، مثل تسهيل الحصول على السجل التجاري وتخفيض الضرائب على الأفراد المصرحين بنشاطهم غير الرسمي وتحسين ودعم مراكز الرصد التي تسمح بتحديد الفئات المؤهلة للاستفادة من مساعدات الدولة.

- **دراسة شهاب**، 2013: هدفت الدارسة إلى معرفة دور المنظمات الأهلية في الحد من معدل الفقر خلال الحصار الإسرائيلي في قطاع غزة عبر الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وقد أظهرت نتائج الدارسة وجود علاقة قوية بين الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة وبين كل من: الإدارة الكفؤة، نوعية البرامج والمشاريع المنفذة، القدرة التمويلية، الشراكة بين المنظمات الأهلية بالحكومة، العلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية. أوصت الدارسة بضرورة ربط المنظمات الأهلية بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومتطورة توثق تفاصيل الفئات المستهدفة، وترصد أهم حاجات الفقراء، والعمل على تبني استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية.

- **الأحمدي**، 2013: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ثقافة الفقر على بعض القيم والمواقف التعليمية لدى طلبة المرحلة الثانوية بالمدينة المنورة. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي من خلال تطبيق استبانة اهتمت برصد التوجهات المعنوية والحسية لعينة الدراسة، مثل القيم والمواقف التعليمية، وجمع بيانات ارتبطت بجنس الطالب ودَخْل الأسرة وملكية السكن ونوعه وتعليم الوالدين.

طبقت الأداة على عينة عنقودية من طلبة التعليم الأهلي بالمدينة المنورة وطلبة التعليم العام بالحناكية البالغ عددهم (632) طالبًا وطالبة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين التوجهات المعنوية للطلبة المنحدرين من أسر

ذات مستوى اقتصادي واجتماعي منخفض، ممثلين بطلبة التعليم العام بمدارس محافظة الحناكية، وبين التوجهات المعنوية للطلبة المنحدرين من أسر ذات مستوى اقتصادي مرتفع، ممثلين بطلبة التعليم الأهلي بالمدينة المنورة، على مستوى مقياس التوجهات الحسية ككل.

- **دارسة خفاجة**، 2012: تناولت هذه الدارسة مستوى الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية، وقد ركزت على مفهوم الفقر الدولي والإسلامي وطرق قياسه وأهم مكوناته الرئيسة وتوضيح الفرق بين خط الفقر المدقع والعادي وحد الكفاف والفرق بين المعايير الإسلامية والدولية في قياس الفقر. كما ركزت على علاج مشكلة الفقر في الإسلام، ومن أهم النتائج: أن الفقر ينتشر في قطاع غزة بشكل متسارع وواسع نتيجة للممارسات الإسرائيلية في الإغلاق والحصار التي أدت إلى فقدان كثير من الناس لأعمالهم وتوقف مشاريعهم.

- **دارسة الزيادية**، 2011: هدفت الدارسة إلى معرفة دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية من خلال مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين والعاملين والمتطوعين في الجمعيات الأهلية في مصر. وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها وجود تأثير لدور الجمعيات الأهلية على تحقيق التنمية البشرية في مصر، بالإضافة إلى ضعف دور هذه الجمعيات في تقديم المساعدة الكافية لإقامة المشاريع الصغيرة.

- **دراسة الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي**، 2010: تناولت الدراسة أسباب فقر دَخْل المرأة المرتبطة بخصائصها والمشكلات التي تواجهها، وقد بينت نتائج الدراسة أن من أهم خصائص النساء الفقيرات انخفاض مستوى التعليم ونقص المهارات وانخفاض دَخْلهن واعتماد معظمهن على صندوق المعونة في توفير الدَخْل. أما عن أسباب فقر النساء اللواتي يرأسن أسرهن؛ فقد احتل سبب وفاة معيل رب الأسرة المركز الأعلى؛ حيث بلغت نسبة هذه الأسر 30.5 %، وأن السبب الثاني هو غياب معيل الأسرة بنسبة 14 %. كما أوضحت الدراسة أن أهم المشكلات التي تعاني منها الأسرة الفقيرة هي: عدم وجود دَخْل خاص بها، سوء أوضاعها الصحية، الانعزال عن الآخرين، تعرضها للعنف، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالأطفال. وهكذا توصلت الدراسة إلى أن الأسر التي تترأسها نساء يكون احتمالية تعرضها للفقر أكثر من الأسر التي يترأسها رجال.

- **دراسة عبيد**، 2009: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب الفقر وآثاره على فقراء الحضر، مستخدمة عينة من حيٍّ في مدينة التواهي في محافظة عدن ومن حيٍّ في مدينة الضالع. ويتميز مجتمعا الدراسة بتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع معدلات الأمية والتسرب من التعليم وغياب المؤسسات

التعليمية والصحية والاجتماعية والخدماتية؛ فنجد أن الفقر في المجتمعين شامل إذ إن قرابة 96 % من العينة يعيشون حالة الفقر المطلق على الرغم من أنهم جزء من المجتمع الحضري في اليمن. خرجت الدراسة بالعديد من الاستنتاجات عن حال الفقر وإشكالياته على مستوى العينة والمستوى العام ويمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي استخلصتها الدراسة عن العينة كما يلي:

1- 36 % من أرباب الأسر هم من الأميين والمؤهلات التعليمية الدنيا (يقرأ ويكتب – ابتدائي)؛ ولذا فإن 91.3 % من أرباب الأسر يعملون في أعمال لا تتطلب مستويات تعليمية، كما أن الآباء لا يهتمون بتعليم أبنائهم؛ فـ67 % من إجمالي المبحوثين هم بين الأمية والابتدائية، ويمثل الفقر العقبة الأساسية أمام الاستعداد للتعليم من ناحية تخصيص جزء من الإنفاق عليه.

2- بسبب الفقر، جزء كبير من السكان لا يهتمون بالصحة ولا يراجعون الأطباء -حتى في حالة إصابتهم بالمرض- لغياب التطبيب المجاني؛ مما يجعلهم تحت رحمة القدر وذلك لعجز الأسر عن الإنفاق على الصحة التي لا يهتمون بها إلا في الحالات القصوى وعلى حساب ضروريات أخرى.

3- 41.3 % من أجمالي السكان هم مهاجرون من المناطق الريفية، جاءوا باحثين عن فرص أفضل للمعيشة والعمل؛ وهذا شكل عامل ضغط على الخدمات الاجتماعية وعلى فرص العمل وساهم في انتشار الأحياء العشوائية في المدن اليمنية وزيادة البطالة وزيادة الجريمة والانحرافات الأخلاقية بوصفها تبعات للأوضاع الاقتصادية.

4- 90.3 % من أفراد الأسر المبحوثة هم من العاطلين والأطفال، وهو ما يمثل عبئًا كبيرًا على الفئة العاملة وكشف الدراسة أن 91.5 % من مخرجات التعليم العام والجامعي من مجتمع الدراسة عاطلون.

5- جزء كبير من القادرين على العمل هم ممن أجبروا على ترك أعمالهم وتم تحويلهم إلى بطالة بفعل قيام الحكومة بتعطيل مؤسسات ومرافق حكومية كانوا يعملون بها وبيعها، واستغناء الملاك الجدد (قطاع خاص) عن هؤلاء.

6- وجود فروق كبيرة بين الدَخْل الذي تحصل عليه الأسرة وبين حاجاتها في الإنفاق على الضروريات، نتيجة غياب التوازن بين متغيرات الأسعار والأجور وعدم وجود رقابة مؤسسية واستراتيجيات اقتصادية تحمي المستهلك وأصحاب الدَخْل المحدود وتؤمن الاستقرار المعيشي لمختلف الشرائح الاجتماعية.

- **دراسة عبد الرحيم؛ والخيبة**، 2007: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المرأة ومدى تأثيرها في مؤشرات التنمية البشرية، وتوصلت إلى أن العادات والتقاليد

والتمييز بين الرجل والمرأة، واعتبار تبعية المرأة للرجل، وانتشار الأمية بين النساء، كل ذلك يؤثر سلبًا على التنمية البشرية.

– **دراسة الحنيطي؛ والعبد الرزاق**، 2007: هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن. وأسفرت النتائج عن خمسة عشر متغيرًا لها الأثر الأكبر في تحديد مؤشرات الفقر في المنطقة، وهي: مستوى رضا الأسر عن وضع مساكنهم، الأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على إيجار المسكن، الأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على أقساط مدفوعة، متوسط عدد العاملين في الأسرة، الأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على الوقود والطاقة، نوع التدفئة المستخدمة في المنزل، مكان إنجاب الأطفال للمتزوجات، توفر مطبخ في المسكن، الأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على الهدايا والحوالات، الأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على الرعاية الصحية، معدل الأمية عند البالغين، مساحة المسكن.

– **دارسة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية**، 2006: سعت الدارسة إلى معرفة مدى وعي المنظمات الأهلية العربية وإدراكها في البلدان العربية لحجم تحديات الفقر والتنمية البشرية ونوعيتها، حيث اعتمدت الدارسة على دليل لدارسة حالة جمعيتين أهليتين في كل دولة عربية، إحداهما تنجز العمل الأهلي بتوجه رعائي، فيما تنجز الأخرى العمل الأهلي بتوجه تنموي. كما اعتمدت الدارسة على دليل لدارسة حالة متعمقة لهذه المنظمات للتعرف على أنشطتها في مجالات مكافحة الفقر والفئات المستهدفة، بالإضافة إلى العديد من المحاور التي تسمح في مجملها بتقييم إسهام هذه المنظمات في مجال مكافحة الفقر. وقد توصلت الدارسة إلى عدة نتائج أهمها غلبة الأنشطة الخيرية والرعائية على نشاط المنظمات الأهلية مقارنة بالأنشطة التنموية؛ إذ تنشط أكثر من 55 % منها على المستوى العربي في مجال العمل الخيري. وفيما يتعلق بالتوصيات كان أبرزها مرتبطًا بضرورة إجراء تعديلات في قوانين بعض الدول العربية التي تؤثر سلبًا على فعالية جهود المنظمات الأهلية مع أولوية التوجه التنموي وعدم الاقتصار على التوجه الخيري والرعائي.

– **دراسة الحنيطي؛ والطيب**، 2005: تناولت الدراسة تقدير خطّيْ الفقر (المدقع والمطلق) ونسبة الأسر الفقيرة في بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن مقارنة مع خط الفقر الوطني الرسمي. وبالاعتماد على عينة حجمها(203) أسرة، توصلت الدراسة إلى أن خط الفقر المدقع بلغ (120.3) دينارًا شهريًا للأسرة التي بلغ متوسط حجمها (8.19) من الأفراد، وذلك بالاعتماد على منهجية السلة الغذائية المقترحة التي أعدت لهذه الدراسة. فيما بلغ خط الفقر المدقع وفق منهجية النمط

الغذائي الفعلي (122.2) دينارًا للأُسرة شهريًا؛ وعليه فقد بلغت نسبة الأُسر الفقيرة فقرًا مدقعًا 9.3 % ولكلا المنهجيتين، أما خط الفقر المطلق فقد بلغ وفق منهجية الأهمية النسبية للإنفاق على الحاجات الأساسية (204.3) دينارًا للأسرة شهريًا؛ وعليه بلغت نسبة الأُسر الفقيرة فقرًا مطلقًا (37.3 %)، في حين بلغ خط الفقر المطلق بحسب النمط الغذائي الفعلي (225.03) دينارًا شهريًا للأُسرة؛ وبناء عليه فقد بلغت نسبة الأُسر الفقيرة 45.6 %.

- **دراسة ناشر**، 2002: استهدفت هذه الدراسة تقييم دور المرأة الريفية في زيادة دَخْل الأسرة من خلال مساهمتها في الأنشطة الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية بأجر وبدون أجر، إلى جانب تلمس اتجاهات المرأة نحو الأنشطة الإنتاجية التي تعمل بها، ومدى رغبتها في الأنشطة المستقبلية، وتحديد العوامل التي تؤثر على مشاركتها في الأنشطة الإنتاجية. ولتحقيق هذا، تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي والإحصائي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: 92.7 % من نساء العينة يساهمن بدَخْل نقدي من خلال عملهن في الأنشطة الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية، بلغ معدل الدَخْل السنوي للمرأة بنسبة مساهمة 22.6 % من الدَخْل الكلي للأسرة في العام الواحد، قدرت مساهمة المرأة من النشاط الزراعي ضمن الأسرة بنسبة 10 % من الدَخْل الكلي للأسرة في العالم وأعلى دَخْل للمرأة كان من العمل الحكومي ثم من التجارة، وتبين أن زيادة عدد الأنشطة التي تمارسها المرأة تزيد كلما قل دَخْلها من النشاط الواحد، كما أن هناك علاقة بين اتجاهات المرأة وبين الأنشطة التي تحصل على دَخْل أعلى مثل العمل الحكومي والتجارة والحرف اليدوية. وبينت النتائج كذلك أن أهم العوامل التي تحد من مشاركة المرأة هي الأنشطة الإنتاجية هي انخفاض عائداتها من العمل.

- **دراسة الطيب**، 2002: هدفت الدراسة إلى قياس توزيع الدَخْل والفقر في محافظة الكرك. أوضحت الدراسة أن هناك فروقًا واضحة بين دخول أبناء المحافظة؛ حيث تبين أن 20 % من أفقر فقراء الكرك يحصلون على ما نسبته 5.5 % من الدَخْل الإجمالي للمحافظة، في حين أن نحو 20 % من أغنى أغنياء الكرك يحصلون على ما نسبته 42.7 % من دَخْل المحافظة. وأظهر مُعامل جيني أن المحافظة تُعاني من مشكلة عدم المساواة في الدَخْل الذي بلغ نحو 0.44 %، وأن نسبة الأُسر التي تعيش تحت خط الفقر المدقع قدرت بنحو 12.8 %، وأن نسبة الأُسر التي تعيش تحت خط الفقر المطلق قدرت بنحو 43.1 %.

- **دراسة يحيى؛ وآخرون**، 2001: اعتمدت الدراسة على واقع المسح الميداني لنفقات ودَخْل الأسرة للعام 1997 الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة وشمل

(6,000) أُسرة أردنية. بينت الدراسة أن نسبة الأُسر تحت خط القفر المطلق ارتفعت إلى 20 %، والواقعة تحت خط الفقر المدقع ارتفقت إلى 11 %، وأن هناك اختلافًا في نسبة الأُسر الفقيرة بين الحضر والريف؛ إذ بلغت 20 % و23 % على التوالي لخط الفقر المطلق، وما نسبته 10 % و12 % على التوالي لخط الفقر المدقع. أما نسبة الأُسر الفقيرة على مستوى المحافظات فقد اختلفت من محافظة إلى أخرى؛ حيث سُجلت أعلى نسبة للفقر المطلق في محافظة معان بنسبة 28 %، تليها محافظتا البلقاء وجرش بنسبة 25 % و24.8 % على التوالي، وأن أدنى نسبة سُجلت هي في محافظتي الطفيلة والمفرق بنسبة 15 % و15.4 % على التوالي. أما على صعيد النسبة المئوية للأسر الفقيرة فقرًا مدقعًا؛ فقد سجلت محافظة البلقاء أعلى نسبة حيث بلغت 14 %، وأدنى نسبة كانت في محافظة جرش بنسبة 7 %، وفي الطفيلة سجل ما نسبته 10 %. وأظهرت الدراسة أن هناك تفاوتًا في توزيع الدَخْل؛ إذ بلغت قيمة معامل جيني للدَخْل على المستوى الوطني حوالي 0.36 %، وفي الطفيلة ما نسبته 0.31 %. وأوضحت الدراسة أن الأردن بحاجة إلى (17) مليونَ دينار سنويًا لإخراج السكان من خط الفقر المطلق، وحوالي (2) مليونَ دينارٍ سنويًا للقضاء على ظاهرة الفقر المدقع.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- **دراسة** Majeed , Breunig 2020 : هدفت الدارسة إلى بحث أثر عدم العدالة أو عدم المساواة في توزيع الدَخْل على النمو الاقتصادي، ومن ثم تأثير ذلك على الفقر. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذى تضمن المتغيرات (الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي – الفقر – الاستثمار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي – لوغاريتم النمو السكاني – إعادة التوزيع النسبي للدَخْل – معدل النمو الاقتصادي – حصة التجارة من الناتج المحلى الإجمالي – سنوات التعليم). خلصت الدارسة إلى وجود أثر سلبي لعدم العدالة في توزيع الدَخْل على النمو الاقتصادي، وأنه عندما يكون الفقر منخفضا (أي أقل من 25 %) فإن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدَخْل والنمو الاقتصادي تكون غير معنوية إحصائيًا.

- **دراسة** Angelique ,Nindi ،Nicholas ،dhiambo, 2015 : هدفت الدارسة إلى اختبار العلاقة غير المنتظمة بين انخفاض الفقر والنمو الاقتصادي في سوازيلاند خلال الفترة من 1980–2011 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية. كما تم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية واختبار «ديكي فولر» لهذا الهدف. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إحصائيًا بين النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الفقر،

ومن ناحية أخرى، فإنه ليس بالضرورة أن يؤدى النمو الاقتصادي إلى انخفاض مستوى الفقر.

- **دراسة** Goldstein،Jerome ،2005: هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية قيام المنظمات غير الحكومية (NOG) بالتخطيط للعديد من البرامج الموجهة للتخفيف من حدة الفقر، لا سيما لقاطني المناطق الفقيرة. وركزت الدراسة على برامج التنمية في المناطق بهدف توفير الدعم المادي والعيني والمساعدة في تشييد دور الرعاية الصحية والاجتماعية وتمكين الفقراء من توزيع منتجاتهم وترشيد استهلاكهم.

- **دراسة** SKalli، 2011: تناولت هذه الدراسة الأبعاد المختلفة للمرأة المغربية الفقيرة، من أجل فهم وتحديد تأثيرات الفقر الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية على المرأة الفقيرة، وتبين أن هناك أسرة من بين كل ست أسر في عينة الدراسة تترأسها امرأة بنسبة 22.9 % في الحضر مقابل نسبة 12 % في الريف. كما اتضح من الدراسة أن النساء اللائي يترأسن أسرًا هن أكثر عرضة للتهميش والفقر، نسبة الأمية بينهن مرتفعة (83 %). وبخصوص النساء المطلقات فإنهن يعتمدن بعد الطلاق اقتصاديًا على أسرهن لا سيما حين لا يكون لديهن عمل بأجر. وأوضحت النتائج أن أربع نساء من كل عشر نساء مطلقات يعُدْنَ إلى أسرهن بعد الطلاق، أما في حال وجود أطفال فإنهن يسكنَّ في بيوت منفصلة قريبة من الأهل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- تناولت الدارسات السابقة عددًا من القضايا المرتبطة بالفقر بصفة عامة، وذلك من خلال محاولة التوصل إلى توصيات ومقترحات للتخفيف من حدة هذه المشكلات، وهي القضية الرئيسة للبحث الحالي، مثل دراسة (بناصر، 2014) التي هدفت إلى تحليل الأسباب التي تؤدي إلى نشوء ظاهرتي الفقر والاقتصاد غير الرسمي، ودراسة (الحنيطي؛ والعبد الرزاق، 2007) في تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن، ودراسة (Breunig, Majeed 2020) في أثر عدم العدالة أو عدم المساواة في توزيع الدَخْل على النمو الاقتصادي.
- اهتمت بعض الدراسات بفقر المرأة مثل دراسة (السيد، 2016) التي بينت أساليب التكيف المعيشي للمرأة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ومفهوم الفقر، ودراسة (الكفاوين، 2015) التي درست أهم المشكلات التي تواجه النساء الفقيرات اللائي يترأسن أسرًا فقيرة، ودراسة (الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010) التي تناولت أسباب فقر دَخْل المرأة المرتبطة بخصائصها والمشكلات التي تواجهها.

- اهتمت بعض الدراسات بدور الجمعيات في التخفيف من معدلات الفقر، مثل دارسة (عودة، 2016) لبيان دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات الفقر والبطالة عبر دعم وتمويل العديد من الأنشطة المحلية، ودارسة (الزيادي، 2011) التي هدفت إلى معرفة دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية، أما البحث الحالي فقد اهتم بظاهرة الفقر في اليمن وأثرها على المرأة والطفل.
- هناك أوجه اختلاف بين الدارسة الحالية والدارسات السابقة من حيث المتغيرات والأهداف والإجراءات المنهجية؛ فبعض الدراسات اعتمدت على الجانب الميداني من الدراسة. أما البحث الحالي فهو وصفي تحليلي للواقع المعاش في اليمن.

- يوجد اختلاف بين طبيعة القضية الرئيسة للبحث الحالي عن الدارسات السابقة؛ إذ يهتم البحث الحالي في الوضع الراهن بفقر الأسر وفقر المرأة نتيجة الظروف التي تعانيها اليمن.

- يوجد اتفاق بين البحث الحالي والدارسات السابقة في أهمية وجود آليات تنفيذية لمواجهة ما تعاني منه المرأة والطفل اليمني، لا سيما فيما يرتبط بمشكلة الفقر؛ لذا يحاول البحث الحالي تحديد أثر الفقر على المرأة والطفل والنسيج الاجتماعي اليمني.

الفصل الرابع
أسبـاب الفقر فـي اليـمن

سيحدد هذا الفصل أسباب الفقر في اليمن، ويشخص أنماط الفقر في مجتمعه، وبالذات عند المرأة والطفل، ويوضح آثار الفقر عليهما.

أولاً: أسباب الفقر في اليمن:

بما أن الفقر مسألة نسبية يختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى وله مفاهيم وأنواع متعددة؛ فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه وتختلف في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، وينتج عن معرفة أسبابه صياغة سياسات للقضاء عليه. أما الأسباب التي ترتبط بالفقر في اليمن فتكمن فيما يلي:

1- تدهور الأوضاع السياسية:

تؤثر العوامل السياسية على زيادة الفقر في العالم؛ إذ تسبب استنزاف ثروات بعض البلدان، وتكريس الجهل والأمية فيها، وتثير النزاعات الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى تخلف الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى فساد بعض الحكومات، مما يؤدي إلى خلق حالة من عدم المساواة الاجتماعية، والتفاوت في الدَخْل، وقلة الحوافز، والحد من فرص الأفراد وخياراتهم وحرياتهم (خياري، 2014: 125).

يمثل نظام الحكم للدولة عاملاً أساسيًا لمحاربة الفقر أو لزيادة رقعته، فإذا كان كيان الدولة قائمًا على نظام مدني يركن إلى القانون وحماية حقوق الأفراد، ويعمل على سن القوانين وتطبيقها التي توفر الفرص بالتساوي، وتتيح الإمكانيات وتحد من الفقر وتعزز المساواة بين أفراد المجتمع بشكل عادل وتلغي التفاوت الطبقي وتسن القوانين واللوائح التي تعمل على تقويض الفساد، وإذا كان كذلك فستكون الدولة مستقرة وتستطيع توفير الاستقرار لمواطنيها.

إن الدولة المدنية هي دولة حقوق بالدرجة الأولى تركز على الاحتياجات الأساسية للفقراء وتوفر أكبر قدر من فرص العمل من خلال استغلال الموارد المتوفرة بشكل عادل لصالح أفراد المجتمع بالتساوي والمحافظة عليها.

وبالمثل إذا غابت الدولة، وسادت الفئوية والطبقية والمناطقية، وتلاشى دور القانون؛ فإن الأوضاع ستزداد سوءًا، وستنتهي الطبقة الوسطى ويتضاعف عدد الفقراء وتشتد وتيرة التفاوت الطبقي (القباطي؛ وآخرون، 2021: 24).

2- **الحروب والنزاعات:**

أثبتت كل التجارب الإنسانية أن للكوارث والحروب والصراعات الدولية آثارًا مدمرة في النواحي الحياتية للشعوب من خلال ما يترتب عليها من تهجير ولاجئين ومخيمات وفقدان للعمل والممتلكات والاستقرار، وكلها من الأسباب القوية للفقر؛ إذ إنها تحرم الشعوب من فرص التنمية والتطوير.

وشهدت اليمن في الفترة الأخيرة تدهورا في أداء الجانب السياسي أدى إلى اندلاع الصراعات وانتشارها، ونتج عنها نزوح السكان وتهجيرهم مما أدى إلى تدهور اقتصادي في شتى مجالات الحياة وألقى بظلاله على المواطنين بسبب تردي الأوضاع الأمنية. وتعد ظاهرة النزوح وما يخلفه النازحون وراءهم من منازل ووظائف سببًا في انتشار الفقر بشكل كبير، لا سيما بين فئات المجتمع الأكثر ضعفًا، ويؤدي تدهور الوضع الأمني إلى انخفاض عدد المستثمرين، مما يترتب عليه ضعف في الاقتصاد وتدهور في مستوى العملة، بالإضافة إلى تردي مستوى تقديم خدمات البنية التحتية للمجتمع والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والمياه (القباطي؛ وآخرون، 2021: 24). ويفتقر حوالي (20.5) مليونَ يمني إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ويحرم (20) مليونَ شخص من خدمات الرعاية الصحية الأساسية (البنك الدولي، 2021)، إضافة إلى ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قدرات الأفراد لمتطلبات سوق العمل، مثل انخفاض المهارة الفردية والتدريب (نصر، 2011: 34).

3- **انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري:**

تتبنى الأهداف الإنمائية للألفية المفهوم الأوسع للفقر في أنه لا بد من تجاوز مقاييس ربط الفقر بالدَخْل فقط؛ لأن الفساد المالي والإداري من مسببات الفقر الأساسية؛ إذ يقوض دعائم التنمية، وينتهك حقوق الإنسان والأفراد والأطر القانونية (القباطي؛ وآخرون، 2021: 24).

وقد وافقت اليمن على وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذ، إلا أنه –رغم وصولنا إلى العام العاشر من المدة المحددة بـ(15) عامًا– لا تزال تصنف خارج مسار الوصول لتحقيق أهداف الألفية بحلول العام 2015. ولعل أبرز الإشكاليات التي تعاني منها اليمن وحالت دون تحقيق التنمية تتمثل في الفساد المالي والإداري، حيث تعد ضمن الدول الأعلى فسادًا، وهو ما أشار إليه تقرير الشفافية الدولية لعام 2009؛ فقد جاءت اليمن في المرتبة (154) من (180) دولة، وحصلت على (2.1) في مؤشر مدركات الفساد من أصل (10) درجات، كما لعبت الحروب الداخلية وتزايد الصراعات السياسية المذهبية والمناطقية دورًا كبيرًا في

إهدار مقدرات الدولة بعيدًا عن التنمية ومتطلباتها (ماجد، 201: 6-5). ومن مظاهر الفساد نهب الميزانيات التي تعتمد لمكافحة الفقر، كما يحد الفساد من إمكانية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الاستثمارات الداخلية والخارجية وجهود مكافحة الفقر وغيرها من الجهود المتعلقة بتعزيز التنمية (القباطي؛ وآخرون، 2021: 24). كما تمثل في الاختلاس وسرقة المال العام وعدم مساءلة ومحاسبة المتنفذين وغض الطرف عنهم، مما جعل المواطن العادي خصمًا تحركه مشاعر القهر والحقد تجاه المفسدين الذين أسسوا ثقافة التمييز والتمزيق للنسيج الاجتماعي. كذلك أدى الارتهان إلى معايير القرابة والمحسوبية، بإسناد الأمر إلى غير أهله وتضييع الأمانة وانتهاك مبادئ المساواة والشفافية، إلى إيغار صدور المستحقين بالحقد والشعور بالتهميش (المتوكل، 2016: 49).

وقد بات تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي يزعزع من كيان الدولة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتتمثل في الاختلاسات الضخمة التي تؤخذ من المال العام، وتذهب إلى الحسابات الشخصية للمسؤولين الحكوميين، وهكذا تتركز الأموال الضخمة في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويُحرم أكثرية الناس من الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء والمشتقات النفطية (الفارس، 2001: 63).

إن انتشار الفساد يؤدي إلى فشل تنفيذ الخطط التنموية، كما يكرس زيادة رقعة الفقر. وعندما تستشري ظاهرة الفساد فإن آليات مكافحة الفقر، مثل الشفافية والمساءلة القانونية والمسؤولية المؤسسية، تصبح معدومة.

وكما صرح علماء الاقتصاد والاجتماع أن ضريبة الفساد يدفعها الفقراء دائمًا؛ حيث يتم نهب عوائد الموارد الطبيعية لصالح أفراد محدودين على حساب أفراد المجتمع بأكمله (القباطي؛ وآخرون، 2021: 24).

4- الأسباب الاجتماعية:

من أهم الأسباب الاجتماعية للفقر زيادة عدد السكان في المنطقة، ويرجع ذلك إلى النمو السكاني الذي يصبح أعلى من معدلات الناتج المحلي الإجمالي، أو إلى هجرة الأفراد من الريف إلى المدينة بسبب الأوضاع البيئية الصعبة في الريف مما يساهم في زيادة الضغط على الموارد المختلفة (خياري، 2014: 125).

وقد يؤدي الفقر إلى انتشار الجهل والأمية اللذين يشملان قطاعات واسعة من فئات المجتمع كالنساء والشباب ممن تركوا الدارسة للدخول في ميدان العمل لعدم القدرة على تغطية التكاليف المرافقة لعملية الدارسة كتوفير الملابس والحقائب والمواد القرطاسية، إضافة إلى تكاليف التنقل من وإلى المدرسة، وسيادة النظرة الخاطئة من عدم جدية الدارسة ونيل الشهادات العلمية مما أنتج لنا جيلًا من

الشباب الذين لا يمتلكون الشهادات العلمية التي تمكنهم من الحصول على الوظائف وتأمين مصادر العيش لهم ولعوائلهم (نصر، 2011: 34).

ولا يؤدي التعليم المتدني إلى زيادة احتمالات الفقر وحسب، لكنه يسهم أيضًا في نقله عبر الأجيال؛ حيث يرفع التعليم ذو الجودة المنخفضة احتمالات تسرب أبناء الطبقة الفقيرة من التعليم ليلتحقوا مبكرًا بسوق العمل دون اكتساب المهارات الكافية للحصول على عمل بأجر مرتفع ومخاطر أقل، ومن ثمَّ يلتحقون بأعمال هامشية لا تدر دَخْلاً كافيًا، وإذا ما تمكنوا من تكوين أسرة لا يستطيعون تأمين احتياجاتها الأساسية ليستمر توريث الفقر عبر الأجيال (أوزال، د. ت).

ويعد فقدان القدرة على الحصول على مكسب واحدًا من العوامل التي تخلق التوترات في العلاقات الأسرية، وفي المكانة الاجتماعية التي تحتلها الأسرة ككل، والمكانة الاجتماعية التي يحتلها المسؤول الأول في الأسرة عن توفير الدَخْل؛ فغالبًا ما يكون الدَخْل الذي يحصل عليه الزوج جزءًا من الصورة التي تحملها الزوجة عن زوجها، وانعدام القدرة على التكسب نتيجة المرض أو البطالة يحجب جزءًا من هذه الصورة ويهز ملامحها ويضعف الحب بين الزوجين. وقد أظهرت كثير من الدراسات أن الأزمات الاقتصادية العنيفة وبطالة الزوج تؤدي في كثير من الحالات إلى زيادة في مشكلات الأسرة. والواقع أن فقدان الزوج لمنصب عمل يمكن أن يحدث انعكاسًا سلبيًا على مستوى العلاقة بين الزوجين قد يصل إلى حد الطلاق (الجهاز المركزي للتنمية والاحصاء، 2015).

5- تدني المستوى الصحي:

يرتبط المرض -وبصفة خاصة أنواع معينة منه- بحالة الفقر التي تكون عليها الأسرة والمجتمع بسبب قلة الموارد من جهة، ولضعف الوعي من جهة أخرى، ولقصور التغذية من جهة ثالثة، أو بسبب ما ينشأ عنها من ظروف ويتصل بها من ملابسات تؤدي كلها إلى انعدام الصحة وقائيًا أو علاجيًا وسوء التغذية ونقص السعرات الحرارية والفيتامينات واعتلال الصحة، بالإضافة إلى أمراض الجهاز التنفسي وأمراض الجهاز الهضمي التي أثبتت العديد من التقارير الصحية والتنموية العالمية صلتها الوثيقة بالفقر. إن التفاعلات بين البيئة والصحة والفقر تفاعلات ذات دلالات واضحة؛ فالتلوث البيئي (قذارة المياه والهواء) يعد مساهمًا رئيسيًا في الإصابة بالإسهال وأمراض الجهاز المعوي وأمراض الجهاز التنفسي، وهي من أكثر أسباب الوفاة شيوعًا بين النساء والأطفال الفقراء حسب ما جاء في كثير من تقارير الأمم المتحدة ووكالاتها المخصصة منذ عام (1990- 2003)؛ ونتيجة لذلك، وعلى مدى ست سنوات من الصراع العنيف المتصاعد والانهيار الاقتصادي، عانت اليمن

منذ فترة طويلة من تفشي الأمراض المعدية، مثل الكوليرا، وعرفت أسوأ تفش له تم تسجيله في التاريخ في عام 2019؛ حيث ظلت الكوليرا منتشرة في 90 % من المحافظات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

كذلك تدهور مستوى خدمات المرافق الصحية، وزادت الكثافة السكانية في بعض المدن -نتيجة النزوح من المناطق التي تستعر فيها الصراعات- من سوء هذا الوضع. وأحدث انقطاع المرتبات عن موظفي الدولة خللاً في كل القطاعات لا سيما قطاع الصحة؛ حيث إن أكثر من (50 %) من المرافق الصحية لا تعمل أو أنها شبه متوقفة بسبب نقص الإمدادات الطبية وهذا يعني أن حوالي (12) مليونَ شخص يحتاجون لتدَخل سريع من الخدمات الصحية للوصول إلى الحد الأدنى من الخدمات المنقذة للأرواح؛ إذ أصبح من الضروري الإسهام في توفير التكاليف التشغيلية للمرافق الصحية ودفع الحوافز لمقدمي الخدمات هناك.

ويؤدي ضعف خدمات المرافق الصحية -بل وانعدامها أحيانًا-إلى مزيد من التحديات الوخيمة التي يواجهها الشعب اليمني الذي لا يستطيع أغلبه دفع تكاليف العلاجات؛ وبذا لا يستطيع المواطنون الحصول على الخدمات الصحية. لقد توقفت أغلب المرافق الصحية عن تقديم خدماتها بسبب تداعيات الوضع الراهن، إضافة إلى ما تسببه من تكاليف مالية إضافية بشكل يومي لتوفير العلاج اللازم (القباطي وآخرون، 2021: 26-25)، وتؤكد التقييمات للمرة الأولى في اليمن وجود مستويات كارثية من الجوع، ويصنف ما لا يقل عن (65,000) شخص من الحرمان الغذائي الشديد، ويواجه (238,000) شخص ظروفًا مماثلة.

ويعاني (7,400,000) شخص من سوء التغذية، أي ما يقارب ربع عدد السكان، أغلبيتهم في المرحلة الحادة، وتفوق معدلات سوء التغذية الحادة عتبة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية بنسبة 15 % في خمس محافظات، ونحو30 % من عدد المديريات التي سجلت فيها مستويات حرجة من سوء التغذية.

تم تصنيف القطاع الصحي ضمن الفئة الشديدة للاحتياج في (203) مديريات؛ حيث تعمل أقل من 50 % من المنشآت الصحية العاملة وتعيش نقصًا في عدد الأخصائيين والمعدات والأدوية، كما انخفضت تغطية التحصين بنسبة 20-30 % منذ نشوب الصراع، ولم يتلقَ أغلب العاملين في القطاع الصحي رواتبهم لقرابة العامين أو أكثر.

وتم تصنيف قطاع المأوى ضمن الفئة الشديدة للاحتياج في (207) مديريات، وقطاع المياه والصرف الصحي ضمن الفئة الشديدة للاحتياج في (167) مديريةً، وتضاعف الاحتياج أربع مرات أكثر منذ عام 2018. ويستفيد 22 % من سكان المناطق الريفية و46 % من سكان المناطق الحضرية استفادة جزئية من شبكات المياه العامة قيد الخدمة، ويستطيع أقل من 55 % من السكان الحصول على مياه صالحة للشرب (خطة الاستجابة الإنسانية، 2019: 6-5).

6- تدني الوضع الاقتصادي:

تسبب الصراع في زيادة الفقر في اليمن منذ العام 2014 من 47 % إلى 75 % من السكان بحسب التوقعات بحلول نهاية عام 2019. وإذا ما استمر القتال حتى عام 2022، فستصنف اليمن أفقرَ بلد في العالم؛ حيث يعيش 79 % من السكان تحت خط الفقر، ويصنف 65 % منهم على أنهم فقراء جدًا، كما جاء في تقرير «تقييم تأثير الصراع في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة» (SDGs).

ويعود ارتفاع نسبة الفقر في اليمن إلى عوامل تتعلق بالصراع الدائرة فيه، بما في ذلك انهيار الاقتصاد الذي خسرت فيه البلد (89) مليارَ دولارٍ أمريكي من نشاطها الاقتصادي منذ عام 2015.

لقد تعطلت الأسواق والمؤسسات وتدمرت البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، في حين ازدادت حالات عدم المساواة بشكل حاد، وانخفض إجمالي الناتج المحلي للفرد من (3,577) دولارًا إلى (1,950) دولارًا أمريكيًا، وهو مستوى لم تشهده اليمن منذ ما قبل عام 1960.

وتعد اليمن الآن ثاني أكبر بلد غير متكافئ في العالم من حيث الدَخْل متجاوزًا (100) بلد آخر في مستويات عدم المساواة في السنوات الخمس الماضية (UNDP).

إن تدني الأجور بسبب انخفاضَ عدد القوى العاملة الخبيرة، وتدهورَ مستوى خدمات كل المؤسسات والهيئات ومخرجاتها، مما ينبني عليه ارتفاع معدل التضخم الاقتصادي خلال فترة الأزمات، وارتفاع وتيرة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع الواحد في مستوى الدَخْل والأملاك وفرص الحياة الكريمة. (القباطي وآخرون، 2021: 25).

وبالرغم من أن البطالة والفقر مشكلتان مترابطتان فإنّ البنك الدولي نفى أن تكون البطالة هي السبب الأساسي للفقر؛ بل إن وصول الفرد إلى حالة الفقر قد يكون بسبب انخفاض الأجر وما يترتب عليه من تبعات، وقد أشار البنك الدولي في دارسة له في إحدى الدول العربية إلى أنّ 6 % فقط من مجموع الفقراء فيها هم من المتعطلين عن العمل (بلول، 2009)؛ فانعدام الدَخْل أو انخفاضه تحت

مستوى خط الفقر بسبب انخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية، إضافة إلى الصدمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع، مثل الركود الاقتصادي وضعف أداء المؤسسات الحكومية عما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، كل ذلك من مسببات الفقر أيضًا (علي، 2011: 65).

ومع استمرار الصراع وتصاعد حدة الصراع خلال أكثر من (6) سنوات، وانعكاس ذلك على كل المستويات -السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية- وتعقد المشهد اليمني بكل مكوناته، وما أنتجه ذلك من آثار ماحقة أدت إلى الفشل والانهيار، فقد وضع ذلك اليمن في أدنى مستوياتها ضمن قوائم المؤشرات الدولية للأعمال، ومن أبرزها:

- ترتيب اليمن عالميًا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال عام 2020 هو (187) من أصل (190) دولة.
- تقع اليمن في مؤشر الحرية الاقتصادية، وفقًا لآخر تصنيف أشركت فيه عام 2015، في الترتيب (123) بدرجة (55.5)، أي أنها غير حرة إلى حد كبير.
- في مؤشر مدركات الفساد، احتلت اليمن عام 2019 أسفل القائمة في المرتبة (176) قبل كل من سوريا وجنوب السودان والصومال، وبدرجة أداء متدنية لا تزيد عن (15) درجة.
- في مؤشر الدولة الهش، تصدرت اليمن عام 2019 المركز الأول عالميًا بين (178) دولة.
- في مؤشر الفجوة بين الجنسين عام 2015 من حيث المشاركة والفرصة الاقتصادية والمساواة بين الرجل والمرأة، احتلت اليمن المركز (145)، وهو الأخير عالميًا (محسن، 2021: 9).

7- الزراعة التقليدية:

يمثل القطاع الزراعي نشاطًا مهمًا في الاقتصاد، غير أنه يجابه مجموعة من التحديات منها:

- شحة الموارد المائية وسوء استخدامها.
- النمو السكاني والانتشار العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- وعورة التضاريس وسوء البنية التحتية.

أما عن أسباب تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي فكثيرة ومنها:

- نمطية الأساليب الزراعية المستخدمة التي توصف بالقديمة.

- شحة الموارد المائية.
- تقلبات الأسعار بالنسبة للبذور والوسائل الزراعية.
- عدم كفاية مستلزمات الإنتاج الزراعي (القباطي؛ وآخرون، 2021: 27).

ثانيًا: المرأة والطفل والفقر في اليمن:

إن ازدياد أعداد النساء اللاتي يعانين من الفقر وتدهور الوضع الاقتصادي يكونان مصاحبين لعوامل أخرى مثل تباين الأدوار الثقافية للمرأة في المجتمع؛ إذ يؤثر على المرأة فيقع على عاتقها دور الاستهلاك والإنتاج في الأسرة في ظل ظروف شاقة تزيد من معاناتها على نحو مستمر.

وقد أصبحت مشكلة الفقر في اليمن –لا سيما فقر المرأة– تمثل أكبر التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فلم يقتصر الفقر على نطاق الدَخْل وعدم القدرة على تأمين الحد الأدنى من الغذاء والملبس والمأوى، وإنما يمتد ليشمل جوانب التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، مما أدى إلى بروز الأبعاد المختلفة لوجوده.

ومع ارتفاع حدة الفقر في البلد عن السنوات السابقة –حيث تشير أحدث البيانات إلى أن حوالي نصف السكان كانوا في عام 2014 يعيشون تحت خط الفقر–؛ فإن معدلات انتشاره على الصعيد الوطني قد ارتفعت إلى حوالي 80 %، فمن بين كل (10) أطفال يعيش أكثر من (8) منهم لدى أسر ليس لديها دَخْلٍ كافٍ لتلبية الاحتياجات الأساسية (أوضاع الفقر في اليمن، 2020).

إن معدلات الفقر وحدته لدى النساء أعلى منها لدى الرجال، وهذا ما يؤكد انتشار ظاهرة «تأنيث الفقر» بسبب تركز المال في أيدي الرجال، مقابل حرمان النساء منه. وإن حدة فقر النساء أكبر مما هي بين الرجال مما يعكس فرصًا أقل عند المرأة.

وتعد النساء أكثر عرضة للفقر من الرجال بسبب قبولهن العمل بأجور أقل من أجور الرجال عادة في الوظائف المختلفة، يضاف إلى ذلك انخفاض ما تتقاضاه النساء من أجور مقارنة مع ما يتقاضاه الرجال على نفس الوظيفة ولقاء نفس المهام في بعض الأحيان.

يصف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) «تأنيث الفقر» بأنه عبء الفقر الذي تتحمله المرأة، خاصة في الدول النامية. ولا تعد هذه الظاهرة نتيجةً لضعف الدَخْل فقط، بل هي أيضا نتيجة للحرمان من الفرص والوصول إلى مصادر الدَخْل المتاحة.

تعد النساء أكثر تعرضا للفقر مقارنة بالرجال بسبب الصراع والنزوح، ونظرًا للأعباء التي يتحملنها؛ فيصبح أغلبهن فجأة عائلة لأسرتها بعد أن يتوفى رب الأسرة أو يصاب فيكون مقعدًا أو عاجزًا، وأحيانا يتعرض كل من النساء والأطفال للموت أو الإعاقة أو الإصابة في مناطق المواجهات، بل وتصبح الكثيرات منهن عرضة لمخاطر مثل التحرشات والمضايقات، فيستغل الكثيرون وضعهن حيث يقبلن أي عمل مقابل أجور زهيدة.

وقد تسببت الأوضاع الحالية والمتردية للنساء في اليمن أن صار أغلبهن بحاجة ماسة إلى العمل بجانب وجود نسبة كبيرة منهن غير متعلمات مما يصعب حصولهن على عمل مناسب؛ فيقبلن بالعمل في مهن بسيطة ومتدنية للحصول على قليل من الأجر لا يكفي في كثير من الحالات لمتطلبات أسرهن الأساسية (القباطي؛ وآخرون، 2021: 27).

إن ارتفاع نسبة الفقر في اليمن لا يزيد –وحسب– من الأعباء على الرجال بصفتهم أوصياء؛ بل إن المرأة عُرضة لتحمل أعباء اقتصادية واجتماعية وصحية أشد قساوة؛ فوفقًا لتقرير الأمم المتحدة حول اليمن لعام 2019، فإن 82 % من القتلى في اليمن هم من الرجال والفتيان خلال الفترة من 2014–2019.

ونتيجة لارتفاع عدد القتلى من الرجال أصبحت معظم الأُسر الآن تحت إدارة الإناث، 21 % منهن دون سن (18) عامًا. إن هذه النتائج المخيفة تجعل النساء وأطفالهن في اليمن عرضة للفقر والاستغلال في ظل استمرار الصراع، كما أن المجتمعات المنكوبة بالفقر عرضة لعدم الحصول على السكن الملائم والمياه النظيفة والغذاء الصحي.

جدول (3): نتائج الصراع على الجانب الإنساني في اليمن

(21.1) مليون شخص أي 80 % من السكان في حاجة إلى مساعدات إنسانية.	مقتل (7,655) شخصًا، بينهم مدنيون، وأكثر من (500) طفلٍ، وفرار (121,000) شخصٍ إلى خارج البلد.
مليون شخص 90 % من السكان لا24.3 يمكنهم الحصول على الطاقة الكهربائية.	(2.8) مليون شخص تعرضوا للتشرد.
و73 % من مرافق المياه والصرف% 49 الصحي دُمرت وتضررت في العاصمة صنعاء.	(14.4) مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويعاني (7.6) مليون شخص منهم بشدة من انعدام الأمن الغذائي.
من المنشآت الصحية دُمرت أو تضررت% 20 جزئيًا.	(1.3) مليون طفل يعانون من سوء التغذية.
(16) مليون شخص -أي 62 %- من سكان اليمن يعيشون في فقر.	

***المصدر: المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية للضمان الاستثمار (2016م)، مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية 2018-2017 م، مجموعة البنك الدولي.**

وفوق ذلك لا تزال المرأة اليمنية تواجه تحديات جمة تحول دون مشاركتها الفاعلة في شتى المجالات بسبب العادات والتقاليد وضعف الإرادة السياسية وانتشار الأمية في أواسط النساء؛ فمعدل التحاق الفتيات بالمدارس ما يزال محدودًا ويصل إلى نسبة 40 % فقط من الفتيات اللائي يلتحقن في سن السادسة، مقابل 63 % من الأولاد، كما أن التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي لا يتجاوز 1.1 % من إجمالي عدد الإناث في اليمن.

ومن الأسباب التي أدت إلى تدني التحاق الفتيات بالتعليم: قلة مدارس الفتيات، شحة الموارد للأسرة، ضعف اهتمام الأسرة بمواصلة الفتيات لتعليمهن، الزواج المبكر. إضافة إلى أن المرأة اليمنية تعاني من تحديات كبيرة تحد من فرصها في المشاركة في القوى العاملة في اليمن حيث أن نسبة 90 % من النساء في سن العمل غير عاملات، وكثير منهن يعملن في الريف دون أجر ويسمى بالاقتصاد غير المنظور. وحتى ما قبل الصراع، كان التحاق الفتيات بالدراسة في اليمن هو الأدنى في دول الشرق الأوسط.

يقوم انخفاض التحصيل العلمي وقلة اكتساب المهارات لدى النساء بدور سلبي في تمكينهن اقتصاديًا، ويقلل من فرصهن في الحصول على عمل مناسب، وسيبقى الصراع في اليمن وفشل الدولة محفزًا أساسيًا لزيادة نسبة الفقر في البلاد، بالإضافة إلى نقص النمو الاقتصادي وتزايد عدم المساواة، وستتحمل المرأة اليمنية النصيب الأكبر من هذه الأعباء.

ودون شك تسبب النزاع في تدهور قطاع التعليم، حيث تم تدمير أكثر من (2.500) مدرسة، أو احتلها النازحون أو الجماعات المسلحة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019). وأصبح حوالي مليوني طفل خارج المدارس، كما قُدِّر معدل تسرب الفتيات من المدارس بنسبة 36 % مقارنة بـ24 % لدى الفتيان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016: 111).

وما زالت هذه الصراعات المدمرة تعصف بكل مكونات المجتمع، ويتصاعد أثرها في حياة المرأة فترتب على ذلك تغير أدوار المرأة اليمنية التي كانت تؤديها قبل الصراع؛ حيث أسفرت عن مصرع آلاف الأشخاص الذين يصل عددهم إلى (12,907) من القتلى بعد نشوبها، وتركزت بشكل رئيس بين فئة الشباب أرباب الأسر والمنتجين فيها، إضافة إلى تعرض نحو (21,165) شخصًا للإصابات والإعاقات المختلفة التي تجعل من الصعب على بعضهم العودة والمشاركة في سوق العمل، إلى جانب تداعيات أحوال الأسرى لدى الأطراف المتنازعة.

إن هذه الأوضاع قد جعلت المرأة المعيل الأساس للأسرة فتواجه أعباء إضافية جديدة ما يفرض عليها أن تتحمل من المسؤوليات يفوق طاقتها، والتفكير بشتى الطرق كي تؤمن قوت من تعولهم، في ظل غلاء يلتهم كل مردود مهما عظم. ومما يزيد الوضع سوءًا فقدان الملايين من الأشخاص وظائفهم، أي فقدان مصادر دَخْلهم، والكارثة الأكبر انقطاع صرف مرتبات موظفي القطاع العام لسنوات عديدة ومتتالية مما فاقم الوضع المتردي على الحقيقة للأسرة اليمنية، وهذا يعني فقدان الدَخْل لنحو (15) مليونًا من المعالين -بسبب المتاجرة بقضية المرتبات بين أطراف النزاع-؛ فأوقع الأسرة اليمنية في شباك العوز والحاجة. كما أدت الصراع الراهنة إلى فقدان نساء كثيرات لأعمالهن، وتحديدًا في القطاع الخاص الذي أغلق أبوابه نتيجة أعمال العنف التي طالت كل شيء تقريبًا وتسببت في إيقاف حركة العمل في الكثير من المنشآت (الجوفي، 2017: 19-18).

منذ بداية النزاع، دُمرتْ البنية التحتية الحيوية، وفر أكثر من (4) ملايين يمني من منازلهم وأصبحوا نازحين داخليًا (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2020)، وأدى الصراع إلى انعدام الأمن الغذائي الذي قد يتحول إلى

مجاعة؛ حيث يواجه أكثر من نصف السكان مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، ويقدر أن (24.3) مليونَ شخص في عام 2020 بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية، منهم (14.4) مليون شخصٍ في حاجة ماسة جدًا إلى المساعدة.

ويشير الجدول الآتي إلى وضع اليمن في مؤشر الجوع العالمي خلال الفترة 2014–2019؛ حيث ارتفعت قيمة المؤشر من (23.4) في العام 2014 -أي ضمن الفئة الحادة- إلى (45.9) في العام 2019 لتدَخل اليمن ضمن الفئات المنذرة بالخطر نتيجة الأزمة الإنسانية الحادة والتدهور الاقتصادي التي تعيشهما بسبب أثر الصراعات.

جدول (4): وضع اليمن في مؤشر الجوع العالمي خلال الفترة 2014-2019

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المؤشر	23.4	23.2	35.0	36.1	39.7	45.9

Source: https://www.globalhungerindex.org/download/all.html

تعاني اليمن من نسب مرتفعة في:

1 – نقص التغذية بين السكان للفترة 2016–2018 التي تصل إلى 38.9 %.

2 – انتشار التقزم عند الأطفال دون سن الخامسة لتصل إلى 17.9 %.

3 – انتشار الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة التي تصل إلى 61.1 %.

4 – ارتفاع وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 5.5 % (البنك الدولي، 2020: 7).

إن القضاء على الفقر ليس سهلًا، وبالذات حيث توجد الحروب، لكن يمكن التخفيف من وطأته وآثاره المستقبلية من خلال بعض الإجراءات، مثل مساعدة الدولة على دفع رواتب القطاع العام وتعزيز الزراعة المستدامة ودعم مضاعفة الإنتاج الزراعي ودَخل صغار منتجي الأغذية، لا سيما النساء والمجتمعات الريفية، ويشمل بعض الإجراءات الأخرى حفر الآبار وتوصيل مياه شرب نظيفة، وبناء المدارس والمساكن في المجتمعات شديدة الفقر.

آثار الفقر على المرأة والطفل في اليمن

يعد الصراع السياسي سببًا في كل ما تعانيه اليمن من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية، وشرخًا في النسيج الاجتماعي تمثل في ضعف الهوية والشعور بالولاء والانتماء الوطني وتعزيز الولاءات الضيقة للقبيلة أو الحزب أو المنطقة أو المذهب. وقد ظهر ذلك جليًا وبشكل متنام على التماسك الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، وانعكس بشكل مباشر أو غير مُباشر في النزاعات والصراعات التي تركت آثارًا عميقة في استمرار فشل عملية التنمية وغياب العدالة الاجتماعية، وفي الصحة النفسية لأفراد المجتمع، وبالذات الشباب والأطفال الذين أصبحوا قنابل موقوتة للصراعات والحروب المستقبلية (المتوكل،2016: 50).

ما زالت المجاعة تتربص بالبلاد إذ يعاني ثلثا اليمنيين من الجوع، نصف هؤلاء تقريبًا لا يعرفون متى سيأكلون في المرة القادمة. ويعاني 25 % من السكان، بما في ذلك (2.1) مليونَ امرأة من النساء الحوامل والمرضعات، من سوء التغذية المعتدل أو الحاد، وتعتمد حوالي (1.5) مليون أسرة على المساعدات الغذائية من أجل البقاء على قيد الحياة، ومعظمها ليس لديها وسائل واضحة للدعم (خطة الاستجابة الإنسانية، 2020).

بالنسبة للنساء فقد اختلفت تأثيرات الفقر عليهن إلى حد كبير؛ فعدم توفر النقود لديهن لتغطية احتياجاتهن، قد يُؤدي بهن إلى الزواج المبكر بسبب الفقر، ورغبة في تقليص حجم الأسرة والاستفادة من المهر، وفي الوقت ذاته قد يؤدي الفقر إلى تأخر سن الزواج لصعوبة توفير نفقات الزواج. لا سيما أن المرأة الفقيرة قد تضطر إلى بيع ممتلكاتها أو رهنها إذا ما وقعت في أزمة صحية. وقد ينتج الفقر تغييرًا في بعض عادات المجتمع مثل خروج المرأة للعمل بشكل عام، أو عملها في الأسواق الذي يعد عيبًا اجتماعيًا. ويجبر الحرمان الأسرة إلى دفع أطفالها إلى سوق العمل، وهكذا برزت ظاهرة عمالة الأطفال والتسول (المركز الوطني للمعلومات، د.ت).

يعاني الطفل الذي يجد نفسه في أسرة فقيرة حرمانًا اقتصاديًا، ويتعرض لبعض الظروف التي تتميز بها الأسر الفقيرة مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية ويدفعه للشعور بالحرمان المادي الذي قد يغذي اتجاهات ومشاعر خاصة كالشعور بالحسد والحقد والكراهية بالإضافة إلى مشاعر النقص والقلق، وكل هذا يهيئُ جوًا مناسبًا لنمو الاتجاهات العدوانية والسلوك المنحرف (العمري، 2002: 51).

فإذا أخذنا الجانب التعليمي ومدى الآثار الناجمة عن الفقر سنجد أنه قبل اندلاع النزاع في عام 2015، كانت اليمن تحرز تقدمًا كبيرًا؛ إذ ارتفع إجمالي الالتحاق

بالتعليم الابتدائي من 73 % في عام 1999 إلى 94 % خلال عام 2016، في حين ارتفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس من 52 % إلى 87 % خلال الفترة نفسها (البنك الدولي، 2020)؛ لكن النزاع تسبب في تدهور قطاع التعليم، حيث تم تدمير أكثر من 2500 مدرسة أو احتلالها من قبل النازحين أو الجماعات المسلحة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2019)، وأصبح حوالي مليوني طفل خارج المدارس، كما قدر معدل تسرب الفتيات من المدارس بنسبة 36 %مقارنة بـ 24 في المئة لدى الفتيان (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2020). ولم يتلقَ 51 % من المدرسين رواتبهم منذ عام 2016، ودُمرت مئات المدارس وتضررت أكثر من (1,500) مدرسة بسبب الغارات الجوية أو القصف (خطة الاستجابة الإنسانية، 2019: 6-5).

وفي تقرير أجرته منظمات حقوقية دولية ويمنية أن أكثر من (380) منشأة تعليمية تعرضت للتدمير بسبب الصراع في اليمن منذ مارس 2015 وحتى ديسمبر 2019، وفى تقرير آخر لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في عام 2019، أن أكثر من مليوني طفل أضحوا خارج المدرسة، وأن هناك (3.7) مليون آخرين معرضون لخطر التسرب من التعليم.

وبسبب النزاع، فقَد (1.8) مليون طفل في سن السادسة إمكانية الوصول إلى المدرسة، مع أن أكثر من (3,500) مدرسة -أي ربع المدارس- مغلقة، ونحو (600,000) طفل غير قادر على إجراء الامتحان؛ وهذا أدى إلى وجود (3) ملايين طفل في سن التمدرس -أي 47 % ممَّنْ هم في سن التمدرس- غير قادرين على تلقي التعليم بسبب النزاعات والفقر والتمييز. وتواجه الفتيات منذ أمد بعيد جوانب عدم المساواة بين الجنسين؛ إذ قُدِّر عدد المشردات سنة 2015 بـ54 % من مجموع المتشردات داخليًا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016).

صحيًا، تحسنت الحالة الصحية للسكان في اليمن في السنوات السابقة للنزاع، أما الآن فهي ضعيفة جدًا؛ ففي 1990 زاد متوسط العمر المتوقع للنساء عند الولادة من (52.6) سنة إلى (58.1) سنة في 2003، وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع لكل ألف مولود حيٍّ من (98) عام 1990 إلى (83) عام 2003. وكان معدل الوفيات النفاسية (570 لكل 100 ألف مولود حي) ومعدل الخصوبة الإجمالي (6 أطفال لكل امرأة) هما أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومعدل سوء التغذية بين الأطفال هو أعلى المعدلات في المنطقة، ونحو نصف أطفال اليمن يعانون من توقف النمو(التقزم) (المؤسسة الدولية للتنمية، 2007: 4)، وفي 2015 ارتفعت نسبة وفيات الأمهات إلى 38.5 % لكل (100,000) مولود حي وفقًا لآخر تقديرات (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020: 2).

وفى مارس 2017 قدرتْ إحصائيات اليونيسف وجود (10) ملايين طفل بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، كما يعاني نصف مليون طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم، أي بزيادة قدرها 200 % منذ 2014، أما فيما يخص النظام الصحي في اليمن فهو على وشك الانهيار التام بحيث لا يحصل (7) ملايين طفل على الرعاية الصحية. ولا يزال وباء الكوليرا والإسهالات المائية الحادة التي انتشرت في أكتوبر 2016 بعد تسجيل (500) حالة موجودة (22 حالة اشتباه بالإصابة و106 حالة وفاة)، وقد عرف شهر جوان/ يونيو 2017 وحده التبليغ عن (70) حالة إصابة بالكوليرا، ووفاة (600) حالة. والوضع في تدهور شديد؛ فأعداد الأطفال الذين يتوفون يوميًا بهذا الداء لا يحصى وهم يموتون بسبب مرض يمكن الوقاية منه بسهولة (فكيري، 2017: 99).

كما أن لاتساع رقعة الفقر آثارًا وخيمة على الأطفال؛ إذ يعاني أغلب أطفال اليمن من سوء التغذية، لا سيما الأطفال الرضع الذين هم معرضون لأن يصابوا بالتهابات الجهاز التنفسي أو بأمراض وبائية التي قد تسبب لهم أضرارًا قد تستمر معهم مدى الحياة وتؤثر على أجسامهم وحالاتهم النفسية والتوافقية مستقبلاً. فضلًا عن الأثر العام لسوء التغذية على مستوى أداء الأطفال بشكل إيجابي في المدارس، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى إنتاجيتهم مستقبلا (القباطي؛ وآخرون، 2021: 27).

وفي تقرير لليونيسيف أفاد أن أطفال اليمن يواجهون أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث يمكن أن يرتفع العدد الإجمالي للأطفال المصابين بسوء التغذية دون الخامسة إلى (2,4) مليونَ طفل، وستشكل الزيادة فقط في وفيات الأطفال من هذه الفئة العمرية ما نسبته 28 %. ومما زاد الوضع سوءًا تفشي وباء (Covid–19) والإغلاق الوقائي للمدارس الأخرى المتبقية ليصبح عدد (7,8) ملايين طفل غير قادر على التعلم، كما حذرت من أنه إذا لم يتم الحصول على مساعدات عاجلةً؛ فإن نصف مليون امرأة مرضعة وحامل ستفقد دعم التغذية الأساسي، ولن يتم تطعيم (5) ملايين طفل ضد الأمراض الفتاكة (محسن، 2021: 5).

فقد ارتفع معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة من 55 % في العام 2014 إلى 58 % خلال العام 2019، ونصف المرافق لم تعد تعمل بسبب نقص الكوادر أو نقص الإمدادات وعدم القدرة على تغطية التكاليف التشغيلية. ويوضح الجدول الآتي معدل وفيات الأطفال والأشخاص في اليمن للفترة 2014–2019 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020،7،8) ويحتاج مليونا طفل دون سن الخامسة و(1.1) مليونَ امرأة حامل ومرضعة إلى العلاج العاجل للبقاء على قيد الحياة.

جدول (5): معدل وفيات الأطفال والأشخاص في اليمن للفترة 2014-2019

السنة		2014			2018	2019
معدل وعدد وفيات	**العدد (بالألف)**	46	48	48	50	50
الأطفال دون سن الخامسة	**المعدل (لكل 1000 مولود حي)**	55	57	57	58	58
معدل وعدد وفيات الأشخاص الذي تتراوح أعمارهم بين 5-24	**العدد (بالألف)**	13	19	18	25	25
	المعدل (لكل 1000 مولود حي)		30	28	29	38	37

*Source: Levels and Trends in Child Mortality 2014 - 2020, UN Inter Agency Group

بعض الأرقام عن وضع الأطفال في اليمن

- (1.71) مليونَ طفل نازح.
- (400,000) طفلٍ دون سِّن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم.
- (465) اعتداءً علَى المرافق التعليمية واستخدامها لأغراض عسكرية بين 26 مارس 2015 و28 فبراير 2021.
- مليونا طفل خارج المدرسة.
- (10.2) مليُون طفل بحاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية.
- (11.3) مليونَ طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية.
- (8.1) مليونَ طفل بحاجة إلى دعم تعليمي طارئ.
- 72.5 % من الفتَيات يتزوجن في سن مبكرة (أي دون سن 18).
- (2.3) مليون طفل دون سن الخامسة –أي اثنان من كل خمسة أطفال في هذه الفئة العمرية في اليمن– معرضون لخطر الإصابة بسوء التغذية الحاد.
- اليمن مجتمع فتي: نسبة الفئة العمرية دون سن (14) عامًا هي 40 % من السكان.
- انخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور حيث بلغت 6 % مقارنة بـ70.8 % للذكور بالنسبة للفئات العمرية (15) فأكثر خلال 2018 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020).
- المعدل الإجمالي لمشاركة القوى العاملة بلغ 38 %، مع تفاوت كبير بين معدل مشاركة الرجال والنساء اللذين بلغا 70 % مقابل 6 % للنساء عام

2019. وبلغ معدل البطالة في اليمن حوالي 13 % منذ عام 2010، وهو أعلى بكثير لدى النساء حيث وصل إلى 25 % في عام 2019 مقابل 12 % لدى الرجال (منظمة العمل الدولية، 2019).

ويوضح الجدول رقم (6) القيم التي حصلت عليها اليمن في المكونات الفرعية للمؤشر ومقارنتها مع متوسط ما حققته دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ صنفت اليمن ضمن المجموعة السادسة والأخيرة للمؤشر نتيجة لتدني مستويات الرعاية الصحية والنظام التعليمي الذي يؤثر بشكل عام على حياة الأطفال وصحتهم، ومن ثمَّ يؤثر على إنتاجية الفرد عند بلوغه سن (18) عامًا (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020: 4).

جدول (6): وضع اليمن في مؤشر رأس المال البشري مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2020

البيـــان		اليمن (القيمة)	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (القيمة)
مؤشر رأس المال البشري		0.37	0.57
مؤشر البقاء	احتمال البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة	0.95	0.98
مؤشر الدراسة	سنوات الدراسة المتوقعة (يتراوح بين صفر و14)	8.1	11.6
	نواتج التعلم الموحد (300 و625)	321	407
	سنوات الدراسة المعدلة حسب مقدار التعليم	4.2	–
مؤشر الصحة	معدل بقاء البالغين على قيد الحياة حتى عمر الستين (يتراوح بين 1 وصفر)	0.8	0.91
	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين لا يعانون من التقزم	0.54	0.82

*المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020.

ليس الفقر والتشرّد والحرمان من الرعاية الاجتماعية والتعليمية والتربوية الجيدة للطفل سوى أسباب تدفع به بقوة إلى الانحراف، وتساهم في إقصائه عن حركة المجتمع والانخراط فيه بشكل سليم لائق. بالإضافة إلى عدم المعرفة بأساليب التربية الحديثة ووسائلها ووسائل العلاج الناجعة لمثل تلك المظاهر، والجو الأسري القلق والمشحون بالاضطرابات الذي يعكس صورته على حياة الطفل ويؤثر فيه بشكل كبير، فضلاً عن دروب الانحراف المتوفرة بكثرة في المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ونقصد هنا الشارع والأسواق وأماكن اللعب والتسلية، إذا أُسيء استخدامها فهي تساعد على خلق سلوك سلبي لديه، لا سيما إذا كان من يختلط معهم منحرفًا -كبيرًا كان أو صغيرًا-، بالإضافة إلى استعداد الطفل بطبيعته للانحراف إذا لم تتوفر له رعاية صحية ونفسية واجتماعية تبعده عن هذه الظاهرة الخطرة؛ فهي من شأنها أن ترسخ عادات سيئة في حياة الطفل، وتخلق لديه سلوكًا عدوانيًا، هذا ما عدا مظاهر الجريمة التي نلاحظها أحيانًا في حياة بعض الأطفال نتيجة جملة من التراكمات التي تؤدي إلى ذلك السلوك العدواني.

تكاد تكون معظم برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية متمحورة حول المرأة التي تقع ضحية أغلب أنواع التفكك الأسري من ترمل وطلاق وهجر وسجن عائلي، أما الإيذاء والعدوان والإكراه والحرمان وما يقع في إطار العائلة من قبل أحد أفرادها بما له من سلطة أو ولاية فيذهب ضحية ذلك في الغالب الضعفاء في العائلة من إناث وأطفال. وتربط نتائج دراسات متعددة بين الظروف المعيشية الأسرية الصعبة، من بطالة وتدني مستوى الدَخْل ومستوى التعليم وكبر حجم الأسرة وتدهور حالة الحي السكني وافتقار المسكن إلى بعض الضروريات، وبين تزايد العنف العائلي (الشبيكي، 2004).

انتشرت ظاهرة التسول في اليمن وتطورت مؤخرًا بشكل كبير، وازداد عدد المتسولين من مختلف الأعمار، لا سيما لدى الأطفال والنساء، وعُدَّ الفقر سببًا من أسبابه؛ بل جعلوه أكثر الأسباب. قد يكون الفقر حافزًا على الكد والكفاح والعمل الشريف؛ لكنه وحده ليس سببًا للتسول.

إن العوامل الاقتصادية المتمثلة في الفقر والمسكن غير الملائم والحي السيء بوصفها مقومات مورفولوجية أوضحت في مجملها مدى العلاقة بينها وبين التسول، وهذه العوامل قد تتضافر مع عوامل أخرى لتدفع الطفل المعرض للتسول إلى الوقوع في الفقر (الخولاني، 2020: 19-18).

ومن الملاحظ أن النزاعات والصراعات في اليمن ألقت بظلالها المأسوية على كل مناحي الحياة الإنسانية، ليعاني منها كل اليمنيين نتيجة لتردي الأوضاع

الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي أثرت على التعليم وعلى الجوانب الصحية، حيث لم يعد بإمكان الكثيرين تحمل تكلفة الحصول على الغذاء أو الدواء والمستلزمات الأخرى التي كانت تعد من السلع الأساسية، أما الآن فقد أصبحت باهظة التكلفة حتى بالنسبة لليمنيين الذين لديهم مصدر دَخْل.

الفصل الخامس
تجارب دول استطاعت النهوض من فجوة الفقر

سيعرض هذا الفصل تجارب بعض الدول التي تجاوزت خط الفقر واستطاعت أن تنهض وتصل إلى مستويات الدول المتقدمة متخذين من التجربة الماليزية وتجربة سنغافورة نموذجين للمقارنة والدراسة.

أولاً: التجربة الماليزية:

تعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة لدول العام الثالث التي يمكن السير على خطاها للنهوض من التخلف والتبعية في الاقتصاد؛ فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا، واستطاعت الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا في العام 1997، حيث لم تخضع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج أزمتها بل عالجت المشكلة من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز فرض قيودًا مشددةً على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية، وليس الاعتماد على الآخرين الذين يبغون استغلال أزمتها.

أهم التحديات التي واجهت التجربة الماليزية:

- قيام أمة موحدة يحكمها الشعور بالمصير الواحد المشترك، متحدة اجتماعيًا وأمنيًا، قوية متطورة، شديد الثقة بنفسها وفخورة ببلدها.
- بناء مجتمع ناضج ديمقراطي بفعالية في تطوير بلده تسوده الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل.
- بناء مجتمع متسامح مخلص لوطنه دون الالتفات لعرق معين أو فئة معينة.
- بناء مجتمع علمي تقدمي، غير مستهلك للتقنية وحسب، بل منتج وقادر على الابتكار والإبداع والتصنيع في كل المجالات.
- بناء مجتمع يهتم بالآخرين ويعترف به ودوره في مجتمعه مع ضمان مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتسوده روح الشراكة.
- حماية البيئة والحفاظ عليها ومنع ما يهددها من عوامل التلوث.
- تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.

- انتشال المجتمع من الفقر والجهل ومحدودية الدَخْل وقلة فرص العمل والإنتاج ونقله إلى مجتمع صناعي تقدمي ينعم أفراده بموارد مالية جيدة واستثمارات ومشاريع ضخمة وفرص عمل كبيرة.

واقع الاقتصاد الماليزي قبل الشروع بعملية التنمية:

كان الاقتصاد الماليزي بسيطًا جدًا؛ إذ اُكْتُشِفَ القصدير في ماليزيا في القرن السابع عشر وعند استحواذ بريطانيا على الأراضي الماليزية باشروا بزراعة شجر المطاط (الذي يستخرج منه المطاط الطبيعي) وشجر النخيل (لاستخراج زيت النخيل) كباقي المستعمرات البريطانية في المنطقة، ومع مرور الزمن إلى عهد ليس ببعيد أصبحت ماليزيا مصدرة لهذه السلع الثلاثة على وفق النظام الآتي:

1-الصينيون: يمتهنون الزراعة والصناعة وهم أغنى طبقة في المجتمع الماليزي.

2-الهنود: يمتهنون الزراعة والصناعة والطب والتعليم.

3-الشعب الأصلي (الملايو): كانوا يعيشون في قرى شعبية ومهنتهم الزراعة وهم الأكثر فقرًا.

أوضحت إحدى الدراسات الإحصائية أن نسبة السكان تحت خط الفقر في حدود (75 %)، ومع سير البلد نحو الاستقلال بدأت الحكومة بتنفيذ الخطة الاقتصادية الخمسية لتنفذ عام 1965 بعد أن جاءت أول حكومة وطنية لتحكم ماليزيا (تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية، د. ت).

واقع الاقتصاد الماليزي بعد عملية التنمية:

مهدت التنمية من خلال الخطط الاستراتيجية التي وضعتها إلى إرساء منظومة متكاملة تنمويا وشملت شتى المجالات، بدءًا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وصولًا إلى الجوانب البيئية، وتوضيح ذلك كما يلي:

أولاً: البعد الاقتصادي للتنمية:

بدأت ماليزيا في السبعينيات بتقليد اقتصادات النمور الآسيوية، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها بلدًا يعتمد على الزراعة والتعدين إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير. ومع وجود حكومة وطنية مؤمنة بالتغيير المتمثلة في جهود رئيس وزراء ماليزيا (مهاتير محمد) الذي قاد ماليزيا نحو التطور لم تأتِ تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية من فراغ؛ بل هي نتيجة جهود القيادة الماليزية التي استفادت من تجارب دول غيرها في التنمية؛ فعلى سبيل المثال لم تدع التجربة اليابانية على اختلاف مراحلها دون الاستفادة منها وتجنب الوقوع في الأخطاء التي رافقت النهضة الصناعية الكبرى في اليابان، ولم تذهب ماليزيا شرقًا

وحسب، بل اتجهت غربا للاستفادة من التجارب الصناعية الكبيرة والطويلة لتلك الدول (تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية، د.ت).

لم تكتفِ ماليزيا بالصناعات الخفيفة والمتوسطة بل طورت قدراتها لتصبح بعد سنواتَ قليلة ومدة زمنية قياسية من خلال دفع عجلتها التنموية أولى النمور الآسيوية في مجال الصناعات الثقيلة، وهي التي تعتمد على المنتجات الزراعية والثروات الباطنية كالقصدير وزيت النخيل والمطاط والأخشاب، وأصبح بعدها قطاعا الخدمات والصناعات القطاعين الرئيسين في البلاد مما ساهم في ارتفاع متوسط الدَخْل الفردي بشكل عالٍ، حيث بلغ –على سبيل المثال– عام 2005 حوالي (5.286) دولارًا أمريكيًا ليبلغ بعدً ست سنوات –أي عام 2011– حوالي (9.656) دولارًا أمريكيًا. و»حاليا تعد ماليزيا ثالث أغنى بلد في منطقة الآسيان بعد سنغافورة وبروناي، ويصنفها البنك الدولي على أنها من البلدان ذوات الدَخْل المتوسط العالي upper middle income country.

إن هذا الانفتاح الاقتصادي خوَّلها بلوغ مراتب متقدمة، لا سيما في المجال السياحي والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنظر لما فتحته من مجالات وتسهيلات كبرى، وشجعت المستثمرين الأجانب في شتى المجالات باستثناء استحواذها على صناعة الفولاذ والسيارات التي تحظى بنوع من الحماية الماليزية، وهي بذلك تعد أول دولة إسلامية تنتج سيارات في العالم (العلمي، 2013: 96–95).

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن التنمية الاقتصادية والبشرية تقود إلى المساواة في الدَخْل، ولذلك لا بد أن تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة الفرد بمختلف مناحيها، كتوجيه الاهتمام نحو ترقية المنظومة التعليمية والنهوض بها مما يؤدي إلى خلق سياق تنموي متكامل، ينعكس على تحسين باقي القطاعات، بشرط أن يكون الفقراء والعاطلون عن العمل والمجموعات العرقية من أول المستفيدين من ذلك. ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعُه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو ومستوى الفقر عكسية؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل وصحة أفضل قد ساهما بفعالية في عملية تسريع معدلات النمو الاقتصادي وزيادته. وقد قامت فلسفة التجربة الماليزية على وفق الرؤية الإسلامية للنظام الاقتصادي في عدد من المبادئ، هي:

1 – الملكية المزدوجة، حيث يجمع النظام الإسلامي بين الملكية العامة والملكية الخاصة؛ فالإسلام يحمي الملكية الخاصة ويرعاها إذا كانت من مصادر مشروعة، ويضع قيد المصلحة العامة على توسع ولي الأمر في الملكية العامة.

2 – الحرية الاقتصادية التي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط

الاقتصادي بما لا يتعارض مع المصلحة العامة، بل أن يعمل في إطار المصلحة العامة للمجتمع، وأن تقوم الدولة بتهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص وتراقب نشاطه لكي يكون متفقًا مع قواعد الشريعة الإسلامية.

3 - العدالة الاجتماعية التي تبنى التكافل الاجتماعي والتوازن العام، المتمثلة في التوزيع العادل للدَخْل والثروة بين كل أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدِّين أو الجنس أوالسن أو اللون، أو غير ذلك من الأسباب.

4 - وصول نسبة الفائدة إلى الصفر الذي يتوافق مع تحريم الربا في الشريعة الإسلامية. ورغم السير على هدي هذه الفلسفة المستنيرة في تحقيق التنمية المرجوة، فقد كان الطريق إليها محفوفًا بالمخاطر والصعاب، إذ واجه رئيس الوزراء (مهاتير محمد) نفس المشكلات التقليدية الشائعة في الشعوب النامية، مثل: انتشار الجهل والأمية، انعدام المهارات الإنتاجية، غياب روح الإبداع والمغامرة، الميل الأصيل إلى الكسل، إضافة إلى الهزيمة النفسية وانعدام الطموح وعدم الرغبة في التعلم أو النهوض والتقدم، وكانت هذه هي السمات الأساسية الراسخة في وجدان الشعب الماليزي، وبالذات السكان الأصليون، لدرجة أن مهاتير محمد أفرد لهذه القضية كتابًا سماه «معضلة الملايو» (التلباني، 2019: 24-23).

إن التنويع الاقتصادي يعد الحجر الأساس في بناء أي اقتصاد قوي، بالنظر إلى ما يتيحه هذا الأخير من فرص لاستدامة التنمية؛ فالاعتماد على عناصر محددة من شأنه أن يؤثر على اقتصاد الدولة ككل في ظل عالم تحكمه الاعتبارات الاقتصادية ويتأثر بها أكثر من أي شيء آخر. لقد استطاعت ماليزيا بفضل ما أتاحته من خطط استراتيجية أن تواجه مختلف الأزمات الاقتصادية لا سيما أزمة التسعينيات حيث خرجت منها بسلام بعد اعتمادها على التنمية الذاتية ورفضها لمساعدات المؤسسات المانحة على عكس بقية الدول الأخرى، ومن ثمَّ إفلاتها من قبضة المشروطية والتبعية التي تفرضها هذه المؤسسات.

ثانيًا: البعد الاجتماعي للتنمية:

إن الاهتمام الكبير الذي حظي به البعد الاقتصادي في التنمية لم يمنع ماليزيا من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والإنسانية، بل على العكس كان هناك نوع من التكامل بين الجانبين حيث عزز نجاح اقتصادها تمتع الفرد الماليزي بالرفاهية المعيشية هذا من جهة ومن جهة أخرى عزز إرادته نحو العمل والتقدم أكثر؛ فالاقتصاد الماليزي هو في الأساس قائم على الفرد ولأجله، حيث حققت ماليزيا نتائج باهرة في مجال مكافحة الفقر والتقليص من نسب البطالة وتحسين نوعية

الخدمات المقدمة وجودتها، لا سيما التعليم والصحة والإسكان وهو ما سيتم التطرق إليه على التوالي.

التخفيض من نسبة الفقر:

لقد شهدت مرحلة السبعينيات في ماليزيا أسوأ المراحل من حيث ارتفاع نسبة الفقر التي وصلت إلى 52.4 % في بداية السبعينيات، وبفضل السياسات التنموية الخماسية التي انتهجتها السلطات الماليزية وشهدت استمرارية وعطاء أكثر مع مرور السنوات، انخفضت نسبة الفقر عام 2000 إلى حوالي 5.5 % وهذا يعني تناقصًا بحوالي ثلاثة أضعاف عما كان عليه. غير أن هذه النتائج لم تتوقف عند نهاية التسعينيات فقط، بل استمرت إلى غاية يومنا هذا، والهدف من ورائها القضاء على ظاهرة الفقر في ماليزيا تماماً. وقد سارت هذه العملية بالتوازي بين المدن الحضارية والأرياف، وهدفت إلى تحقيق مكسبين رئيسين هما: تخفيض نسبة الفقر من جهة وإعادة هيكلة المجتمع من جهة أخرى. إن تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي يؤثر مباشرة في هيكلة المجتمع؛ حيث إن «النمو الاقتصادي يقود بالضرورة إلى المساواة في الدَخْل»، وهو ما سمح لماليزيا بتجاوز اختلافاتها العرقية والقضاء على الفوارق الاجتماعية رغم اتساع رقعة التعددية العرقية فيها، ولولا انتهاجها لهذه السياسات لكانت هذا الاختلافات والفوارق معولَ هدم، وصارت ماليزيا كغيرها من الدول التي تشهد هذا النوع من الصراعات دولة فاشلَة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وحضاريًا (غزلاني؛ وحكار، د.ت).

علاج مشكلة الفقر والبطالة في ماليزيا:

نفذت الحكومة الماليزية سياسة واضحة لمواجهه الفقر من خلال الخطط والبرامج الحكومية التي اتبعتها الحكومة الماليزية في مكافحة الفقر والبطالة، ومن أبرز هذه البرامج ما يلي:

أ. **برنامج التنمية للأسر الأشد فقرًا:** يقدم هذا البرنامج فرصًا جدية للأسر الفقيرة ذات الدَخْل المنخفض جدًا، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق ذات الأولية بهدف تحسين نوعية الحياة. وقد قام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة، وترميم المساكن القائمة وتأهيلها وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي. وفي بعض الأحيان تقدم مساعدات مباشرة.

ب. **برنامج تقليل اختلالات التوازن بين الفئات الاجتماعية والعرقية الإثنية:** من خلال محاربة كل أشكال التمييز، وتقليص الفوارق الاجتماعية حيث تم إنشاء برنامج «أمانة أسهم البوميبترا»، وهو برنامج تمويلي يقدم قروضًا بدون فوائد

للفقراء من السكان الأصليين (البوميبترا)، وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات. ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضًا من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

ج. **منح الحكومة إعانات مالية للفقراء أفرادًا وأسرًا:** من خلال تقديم إعانات شهرية تتراوح بين (130–260) دولارًا أمريكيًا لمن يعول أسرة وهو غير قادر على العمل نتيجة إعاقة أو شيخوخة.

د. **تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء:** من خلال مساعي الحكومة الماليزية للتخفيف والمساعدة للفقراء؛ فقد تم تأسيس صندوق لدعم الفقراء المتأثرين بالأزمة عام 1997، وتحديد اعتمادها في الموازنة العامة للدولة سنويًا، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف الأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

هـ. **توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة:** من خلال توفير مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء. وقد نجحت الحكومة في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر وفي إطار استراتيجية 2020.

و. **دعم الحكومة للأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة:** يشكل هذا الدعم جزءًا من مساعي حكومية لتقديم الخدمات الخاصة للفقراء؛ فقد قامت الحكومة بدعم الأدوية التي يستهلكها الفقراء بأسعار زهيدة تكاد تكون مجانية، وأيضًا تم افتتاح مراكز صحية وعيادات تركز في المناطق الريفية والمناطق النائية وتقديم خدمات أفضل وخدمات مجانية.

ز. **إنشاء مدارس دينية للسكان الفقراء:** بهدف تقديم خدمات تعليمية وتشجيع التلاميذ على البقاء في المدارس من خلال القيام بأنشطة تعليمية يستفيد منها الفقراء.

ح. **برنامج «أمانة اختيار ماليزيا»:** هو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرًا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء. وتقدم الحكومة من جانبها قروضًا للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته في مجال الزراعة ومشروعات العمال الصغيرة. كما تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بعدًا اجتماعيًا يستفيد منه الفقراء بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدَخْل؛ حيث يبلغ

الحد الأدنى من الدَخْل الخاضع للضريبة حوالي (658) دولارًا أمريكيًا في الشهر، وتؤخذ الضريبة من خصم أقساط التأمين الصحي ونسبة تكلفة معيشة الأطفال ونفقات تعليمهم ومن يعول من الوالدين ومساهمة صندوق التأمين الإجباري. كما أن الدولة الماليزية شجعت المواطنين المسلمين (أفرادًا، وشركات) على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية في مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ من ضريبة الدَخْل (محمد؛ ومصطفى، 2017: 120-119).

نجاح التجربة الماليزية وأسسها الرئيسة:

يمكن إجمال هذا النجاح في المتغيرات الآتية:

1-القيادة السياسية الحكيمة:

إن الوعي السياسي والشعور بالمسؤولية وتحمل العبء بذكاء وبراعة مهد الطريق أمام صانع القرار لاستيعاب الإكراهات على المستوى المحلي، والنجاح في الحسابات على المستوى الإقليمي والدولي، وتجسيد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وانتهاج برامج توافقية بين أطياف الأعراق المتباينة المُشَكِّلَة للمجتمع الماليزي، وبناء علاقات عقلانية بين قيادات هذه الأعراق المختلفة. وجوهر هذه المعادلة هو تقاسم الامتيازات والمناصب دون تمييز أو عنصرية.

وقد لعب السيد مهاتير محمد الدور الأبرز في الانتقال بماليزيا من دولة زراعية ضعيفة إلى مصاف الدول المتقدمة المصدرة للتقنيات الدقيقة والتكنولوجيات المعقدة، كما تمكن من مواجهة أخطر الأزمات الاقتصادية التي واجهتها ماليزيا عام 1998 وقدم رؤية مستقبلية تتجاوز عام 2020، وما كان لرؤساء الوزراء الذين جاءوا بعده إلا اتباع نفس النهج والمسار، مع التركيز على المهنية والشفافية في محاربة الفساد قصدَ مواصلة مشوار المسيرة التنموية الناجحة في ماليزيا.

2-التعايش السلمي وإدارة الصراع العرقي:

على الرغم من اختلاف الأعراق المُشَكِّلَة للمجتمع الماليزي فإنها تمكنت من استيعاب هذه التباينات، ورأت فيها محطة للإثراء وليس مجالا للصراع والصدام. واستطاعت بناء قومية جديدة آمن بها الجميع، تضم مبادئ تسمى «روكونجارا»، أي الإيديولوجية القومية، وهي تعتمد على المبادئ الآتية: الإيمان بالله، الإخلاص للملك والدولة، إعلاء كلمة الدستور وسيادة الأخلاق، السلوك الجيد، الارتقاء بالولاء من العرق إلى حيز أوسع يروم الأمة الماليزية.

3-الاستثمار في الإنسان:

الإنسان هو جوهر عملية التنمية وأداتها الرئيسة؛ لأن التأثير في سلوك الأفراد لتحقيق الانضباط الجماعي وحب العمل واحترام النظام والشعور بالمسؤولية، كلها أدوات أكثر فاعلية في الإسراع بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على زيادة المعارف والمهارات من خلال التعليم والاحتكاك مع المجتمعات المتطورة وتهيئة الجو لتفجير الطاقات الكامنة، والإبداع في كل مجالات العلوم والمعارف، مع إيجاد بيئة محفزة للتنافس والتميز، وفسح المجال أمام جميع الأعراق للمشاركة في التغيير والتنمية الشاملة.

4-التضامن الاجتماعي والأسرة:

إن قيمة الإنسان الماليزي تتوقف على انتمائه إلى الجماعة ولا خروج له عنها؛ إذ تلعب الأسرة دورًا في إرساء الولاء السياسي؛ فهي نواة الولاء الوطني العام للدولة، والأمة الماليزية عائلة كبيرة، يرأسها الملك رمز القيادة الجماعية. إن قيمة التدرج الاجتماعي والوظيفي قائمة على معايير الأفضلية للأكبر سنًا، وللأقدم وظيفيًا وأرقاهم علمًا. ومن آليات اتخاذ القرار إشراك جميع مستويات الجماعة أو التنظيم أو المؤسسة في اتخاذه تفاديًا للفرقة والانقسام. على عكس البلدان المتخلفة، حيث تلعب التقاليد الاجتماعية دورها في تأخر المجتمع، وعرقلة مساراته التنموية، بسبب اتسام مؤسساتها باللاحركة والجمود. وقد أثبتت التجربة الماليزية أن للتربية الاجتماعية -ابتداء بالعائلة ومرورًا بالمؤسسات التعليمية والإعلامية- دورًا مؤثرًا في سلوك الأفراد، لا سيما عندما تنطلق هذه التربية من تراث الأمة وقيمها الاجتماعية الذاتية.

5-صناعة الهوية الماليزية بين الأصالة والمعاصرة:

هي التوفيق بين الأصالة والمعاصرة عن طريق التوليف والملاءمة؛ فقد أرسلت البعثات واستقبلت الخبراء، واستفادت من الخبرات والمهارات الحديثة في مجالات: التكنولوجيا، النظم الدستورية والقانونية، التعليم، الصحافة، الاقتصاد، نظام الاتصالات عن طريق نقل التكنولوجيا وتطويعها وفقا لبيئتها الاجتماعية. ولكل دولة خصائصها، ولا توجد وصفة سحرية يمكن الاعتماد عليها، ولذا ركز رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد على أهمية اتباع نهج ديمقراطي ماليزي بعيد عن الاستنساخ الأعمى للديمقراطية الغربية، كونها لا تصلح لجميع الشعوب ولتناقضاها مع الثقافة السياسية المحلية، وعمل على تطبيق برنامج يرتكز على المزاوجة بين التنمية الصناعية والإصلاح السياسي، دون النأي عن مبادئ الإسلام وتعاليمه التي جعلها المعيار الرئيس، وصناعة مجتمع يتمتع بالمساواة بين مختلف أعراقه

بوصفه شرطاً من شروط التقدم الاجتماعي والسياسي. ولم يعتمد مهاتير محمد على النقل الآلي للأفكار والمؤسسات من الغرب، بل عمل على تطويرها وفقًا للبيئة المحلية والمواءمة معها، أي انطلاق المؤسسات الماليزية في مختلف نشاطاتها من القيم والتقاليد السائدة لدى العائلة الماليزية.

6-التركيز على البحث العلمي:

لقد تحسن مستوى التعليم وارتفع معدل القراءة والكتابة، وغدا واحدًا من أعلى المعدلات في العالم؛ فإرسال البعثات إلى اليابان وكوريا لاستنبات نقاط القوة في التجارب الناجحة، مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، هي مفتاح التغيير. تخصص ماليزيا 20 % من ميزانيتها القومية للتعليم، وهي بذلك تفوق ميزانية الدفاع. (العربي، 2019: 39-37).

إن التجربة الماليزية في التنمية هي إحدى التجارب الفريدة التي يجب الاستفادة منها، لقيام اقتصادها على التنوع. وماليزيا من بين الدول القليلة التي استوعبت فلسفة التنمية، وعملت على النهوض بالرأسمال الفكري، كما استطاعت الاهتمام برأس المال البشري، سواء الاستفادة من أهل البلاد الأصليين أومن المهاجرين المسلمين التي ترحب السلطات الماليزية بتوطينهم. اهتمت ماليزيا بالرقي بمستوى التعليم قبل العمل وعلى إرساء دعائم الاقتصاد القوي، بحيث تم تحجيم الفقر والبطالة، كما اهتمت بالمواطن وتنمية طاقاته وإمكاناته الفكرية، لذلك تعد اليوم في مصاف الدول المتقدمة ونموذجًا يحتذي به.

ثانيًا: تجربة سنغافورة:

تمتاز سنغافورة بتوليفة عرقية متنوعة، إذ يطغى عليها العرق الصيني الذي يمثل غالبية السكان (74,3 %) بجانب أعراق أخرى، كالهنود (9 %) والماليزيين (13,4 %) وآخرين (3,2 %). كما أنها تضم خليطًا سكانيًا متنافرًا من الرحالة من الدول المجاورة لها مثل الصين وماليزيا والهند والعديد من الأقليات الآسيوية والأوروبية الذين استطاعوا التعايش في سلام رغم اختلافاتهم العرقية والدينية؛ لأن الدولة سعت إلى إيجاد هوية واحدة تجمع الكل (دايخ، د.ت).

قبل خمسين عامًا، كانت سنغافورة بلدًا «متخلفًا»، يرزح سكّانه في فقر مدقع، مع مستويات عالية من البطالة؛ إذ كان يعيش 70 % من شعبها في مناطق مزدحمة ضيقة، وبأوضاع غاية في السوء، وكان ثلث شعبها يفترشون الأرض في أحياء فقيرة على أطراف المدينة. بلغ معدل البطالة 14 %، وكان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أقل من (320) دولارًا أمريكيًا، وكان نصف السكان أميين.

أما اليوم فهي واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة لا تصدق؛ إذ وصل إلى (60) ألف دولار أمريكي وبلغ معدل البطالة 2 % فقط، مما يجعلها سادس أكبر معدل للناتج المحلي للفرد في العالم، وفقًا لبيانات وكالة الاستخبارات المركزية. وهي تمتلك سوقًا حرًا على درجة عالية من التطور والنجاح، وواحدة من المراكز التجارية الرائدة في العالم، ومقصدًا رئيسًا للاستثمارات الأجنبية.

سطرت سنغافورة أكبر قصة نجاح اقتصادي في العالم، وأصبح صعودها الاقتصادي نموذجًا يحتذى به دوليًا، بالنسبة إلى بلد يفتقر إلى الأراضي والموارد الطبيعية. لكن من خلال تبني سياسات منفتحة على الخارج، وتطبيق «رأسمالية السوق الحرة»، وتطوير التعليم، وانتهاج سياسات واقعية صارمة، استطاعت سنغافورة التغلب على عيوب الجغرافيا لتصبح رائدة في التجارة العالمية رغم صغر حجمها البالغ (719) كم^2.

كان المنهج الأول لرئيس الوزراء هو بناء الإنسان بوصفه صانع النهضة ومحتكرها، وهذا يقتضي الاهتمام بالتعليم وتربية النشء الجديد على مفاهيم المواطنة والهوية الموحدة التي تنتزع منهم لاحقًا مفاهيم الولاء للدين والعرق والطائفة. وبعد عقود من الاستثمار في الأجيال الجديدة ظهر جيل من الشباب السنغافوري مغاير لجيل الاستقلال الملوث بأدران الانقسام والتخلف، جيل يؤمن بوحدة شعب سنغافورة وبقِيَم التعايش والتلاحم بين الجماعات المكونة له بلا إقصاء أو تمييز.

اتجه رئيس الوزراء لي كوان يو إلى دعم قطاع التربية وبناء المدارس والجامعات ودعم البعثات الدراسية إلى أوروبا وأمريكا بهدف خلق قاعدة علمية تساهم في نهضة سنغافورة الصناعية. وعمل على محاربة الفساد والقضاء على رؤوسه الكبيرة في السلطة وخارجها، ولم يلتزم، بأي نظام اقتصادي أو نظرية سياسية، بل كان منفتحًا على كل النظريات العالمية بهدف الاستفادة منها في تطوير واقع بلاده.

1- الخطط التنموية:

وجدت سنغافورة نفسها، بعد انسحاب القوات البريطانية وخروجها من اتحاد ماليزيا، مواجهة لجيرانها كإندونيسيا وماليزيا وهونج كونج والصين، لتدَخُل معهم في مضمار المنافسة الصناعية والتجارية، بل والعسكرية من أجل الحفاظ على أمن أراضيها وردع أي محاولات لانتزاع حرية قراراتها من الدول المحيطة بها. وكانت أكثر مهام رئيس الوزراء لي كوان يو إلحاحًا تتمثل في توفير فرص عمل مستقرة لأبناء شعبه بعد الاستقلال، نظرًا لنسب البطالة

المرتفعة حينها التي قدرت بـ10 %، بيد أنه كان يؤمن بضرورة تحقيق «مجتمع العدالة الاجتماعية» وليس «الرعاية الاجتماعية»؛ ولذلك سعى إلى الاهتمام بالعديد من المجالات على النحو التالي:

- **التنمية في قطاع السياحة:**

فقد كان قطاع السياحة في مطلع الستينيات هو المسلك الأول أمام متخذي القرار في سنغافورة لإحداث طفرة في معدلات النمو والدخل، حيث كان يوفر فرصَ عمل ليست بالقليلة، إلا أنها كانت غير كافية لابتلاع حجم البطالة المرتفع، خاصة مع انسحاب القوات البريطانية التي كانت توظف ما بين (50-40) ألفَ عامل محلي، ورغم نجاح العديد من الإصلاحات الإدارية والمالية ومحاربة الفساد وتدارُك العجز المالي للحكومة فإن هذه الجهود كانت غير كافية.

- **التنمية في قطاع الصناعة:**

تم إنشاء المصانع والتركيز على الصناعة التحويلية في البداية وتأمين احتياجاتها من الطاقة بواسطة أربعة مفاعلات كهروحرارية يصل إنتاجها إلى حوالي (51,6) بليونَ كيلوواط/ساعة في عام 2016، بينما بلغ استهلاكها (48,63) بليونَ كيلوواط/ساعة. وقد أقنع لي كوان يو البريطانيين قبل رحيلهم بعدم تدمير أحواض سفنهم بغرض تحويلها للاستخدام المدني. وفي هذه الأثناء ضاعفت سنغافورة من جهودها وقامت بتحسين بيئة العمل وأمَّمَت شركات القطاع الخاص التي عانت من نقص في رأس المال أو الخبرة مثل بنك سنغافورة أو خطوط الطيران، ثم عملت على فتح أسواق جديدة وإعادة هيكلة منظومة الاقتصاد بأكملها، لاسيما بعد ظهور أسواق تجارية مجاورة ومنافسة، وقد كانت أولى بوادر النجاح لهذه الخطة دخول شركة تكساس انسترومنت في العام 1968 لتصنيع الترانزستور (دايخ، د.ت).

ولتعزيز القطاع الصناعي قامت الحكومة السنغافورية بإنشاء «مجلس التنمية الاقتصادية The Economic Development Board»؛ ليتولى هندسة جذب الاستثمارات الأجنبية. ولجذب المستثمرين كان على سنغافورة أن تخلق بيئة آمنة ومنظمة وخالية من الفساد، وأن تخفض معدلات الضرائب، وأن تزيل أي عوائق من النقابات العمالية. ولجعل ذلك ممكنًا كان على مواطني البلد أن يتنازلوا عن جزء من حريتهم لصالح حكومة أكثر استبدادًا؛ لتضبط الفوضى، وتبدأ مسار التنمية الصناعية الذي تخطط له.

وبفضل مجلس التنمية الاقتصادية والإجراءات الصارمة المطبقة على الأرض، زاد رأس المال في سنغافورة 33 مرة بحلول العام 1992، أي زيادة بعشرة أضعاف

لنسبة العمالة من رأس المال. وارتفع مستوى المعيشة بشكل مطَّرد، وزاد عدد العائلات التي انتقلت من مستوى الدَخْل المنخفض إلى المتوسط. ودَخَلت شركات النفط الكبرى، مثل «شل» «Shell» و«إيسو Esso»، وأنشئت المصافي النفطية، ومصانع التكرير، وبحلول التسعينات أصبحت ثالث أكبر مركز لتكرير النفط في العالم، بعد «هيوستون ونوتردام»، وثالث أكبر مركز لتجارة النفط بعد «نيويورك ولندن»، وأصبحت منتجًا رئيسًا للبتروكيماويات على مستوى العالم.

تضاعف الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ ارتفع خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2010 من (163) مليار دولار سنغافوري إلى (304) مليار، كما بلغت معدلات التضخم والبطالة أقل من 2 % و3 % كل عام على التوالي خلال هذه الفترة.

- **التنمية في القطاع المصرفي:**

وتبع هذه الخطوات إنشاء الوحدات المصرفية الخارجية لتشجيع استقطاب الاستثمارات إلى سنغافورة، مما رفع من نسبة مساهمة القطاع المالي ليصل إلى 27 % من دَخْلها القومي، وأصبح لديها أكثر من (60) مصرفًا تجاريًا، بالإضافة إلى بورصة مزدهرة لتبادل العملات الآسيوية وبفوائد تشجيعية، ويوجد فيها أكثر من (700) مؤسسة مالية أجنبية تتخذ من سنغافورة مقرًا لها وتتوزع أنشطة هذه المؤسسات على مجموعة واسعة من الخدمات والمنتوجات المالية، كالتجارة المالية والعملات وأنشطة رأس المال والقروض والأمن التجاري وخدمات التأمينات المتخصصة وغيرها، مما أسهم في دينامية الصناعة المالية في سنغافورة.

ففي عام 2004، اختيرت سنغافورة ضمن العشرة الأوائل الأكثر تقدمًا على مستوى الأسواق المالية عالميًا، ولديها احتياطي عملات أجنبية يتخطى حاجز الـ(60) مليارًا. وقد مرت سنغافورة بالعديد من الصدمات الاقتصادية بدءًا من السبعينيات وحتى الأزمة الآسيوية التي بدأت في يوليو1997، تبعها انهيار حاد في الأسواق المالية للدول الآسيوية، لا سيما النمور الآسيوية.

مع ذلك، استطاع الاقتصاد السنغافوري تخطي هذه الأزمة التي أطاحت بمعدلات النمو ليصل إلى (0,6) في العام 2009، غير أن هذه المعدلات ارتفعت بعدها لتصل إلى 3,6 % في العام 2017. وبذلك تكون حكومة لي كوان يو قد نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وقللت معدلات البطالة لتصل في العام 2013 إلى 2 %، وبمتوسط دَخْل للفرد يتجاوز الـ(80) ألفَ دولار في العام 2014 (دايخ، د.ت).

يعد النظام المصرفي في سنغافورة من أقوى الأنظمة في العالم، وتمتلك سنغافورة رابع أكبر سوق صرف أجنبي في العالم -بعد لندن ونيويورك وطوكيو-، كما انتقلت

العديد من الأصول التي كانت في سويسرا إلى سنغافورة؛ بسبب الضرائب الجديدة التي فرضتها سويسرا مؤخرًا.

حاليًا، سنغافورة إحدى أغنى دول العالم على الإطلاق (في المرتبة الثالثة عالميًا). ويصنف الاقتصاد السنغافوري في المرتبة (39)، أي في قائمة أقوى الاقتصادات عالميا على الرغم من مساحتها الصغيرة، وعدد سكانها القليل (5.4) مليون نسمة، لكن ناتجها المحلي في عام 2016 كان حوالي (295) مليار دولار، وصناعة السياحة -وبالذات السياحة الطبية- تجلب أكثر من (17) مليونَ زائر سنويًا، وارتفع متوسط الأعمار إلى (83) سنة، ومستويات الفساد والجريمة تعد الأقل عالميًا.

- **التنمية في التطوير التعليمي:**

بدأت تركز سنغافورة على تنمية الموارد البشرية لديها؛ فأنشأت الكثير من المدارس الفنية، ودفعت الشركات الأجنبية إلى تدريب العمال غير المهرة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والبتروكيماويات والإلكترونيات، مما جعلها عام 1977 تصدر بشكل أساسي المنسوجات والملابس والإلكترونيات الأساسية.

تركزت مهمة التربية والتعليم في سنغافورة على بناء الإنسان وتكوينه لتجعل منه عنصرًا فاعلًا وقادرًا على تطوير مستقبل البلاد؛ وهذا ما أوصل نظام التعليم في سنغافورة إلى مراكز متقدمة من ناحية الكفاءة والفاعلية فبات واحدًا من أفضل النظم التعليمية في العالم.

وبما أن التعليم ركيزة أساسية للتقدم وللتفوق فقد أولته الدولة عناية فائقة، وخصصت له ميزانية كبيرة وصلت إلى (7.5) مليارَ دولار في العام 2007 -أي حوالي 15.2 % من ميزانية الدولة- وهي قابلة للزيادة منً عام إلى آخر. كذلك عملت على أن يكون نظامها التعليمي أكثر مرونة واستجابة لاختيارات الطلبة بهدف منحهم اختيارات أوسع يمكن أن تتلاءم مع كفاءاتهم وطاقاتهم؛ فعندما يكونون أحرارًا في الاختيار فإنهم سيتمكنون من استغلال طاقاتهم وتوظيفها بأفضل شكل ممكن، فضلاً عن تكوين أجيال من القوى العاملة المدربة والمؤهلة أكاديميًا، وتمكين الشباب من الالتحاق بسوق العمل (العامري، د.ت: 300).

استفاد لي كوان يو من تجربة الدراسة في المملكة المتحدة، وكانت الخطوة الأولى التي انطلق منها هي إيجاد نظام تعليمي متميز وقوي في محاوره المختلفة: المنهج، المعلم، المكان، الأسرة، الإدارة، ثم الطالب بوصفه مستفيدًا من هذا الربط التعليمي المتميز والمتقن.

وقد شكل التعليم المفتاح الحقيقي للانتقال إلى العالم الأول والمنافسة الاقتصادية العالمية من خلال الاستثمار الحقيقي في العنصر البشري أو الموارد البشرية، بحيث

مكَّن سنغافورة من استقطاب كبرى الشركات العالمية للعمل فيها بسبب جودة تعليم السنغافوريين رجالًا ونساء وتدريبهم وانضباطهم.

في العام 1968 لم تخرج الجامعات أي مهندس، أما حاليًا فهي تخرج نحو (20) ألف مهندس سنويًا، إلى جانب المئات من المعاهد الفنية والمهنية المتطورة.

فالتعليم بكامله، من المرحلة التمهيدية حتى الجامعية، يقدم باللغة الإنجليزية، واللغة الرسمية للدولة هي اللغة الإنجليزية، وتبقى اللغة الثانية خيارًا لكل فئة من فئات الشعب (دايخ، د.ت).

وفي الترتيب العالمي للجامعات لسنة 2015/2016 احتلت جامعة «سنغافورة الوطنية» المركز الثاني عشر على مستوى العالم والأول على مستوى جامعات آسيا.

2- الصحة

اهتدت سنغافورة إلى فكرة أنه بدلًا عن إقامة نظام للتأمين الصحي على غرار ما موجود في الدول الغربية فإن أفضل طريقة لحل هذا الموضوع هو تخصيص نسبة من مساهمة الفرد في صندوق التوفير المركزي لدفع تكاليف علاجه ولمنع هدر العلاجات الطبية وإساءة استخدامها. وتنفيذًا لهذه الاستراتيجية تم -بدءًا من عام 1977- اقتطاع نسبة 1 % من دَخْل المواطنين الشهري المدخرة في صندوق التوفير المركزي وإيداعها في حساب خاص يتم استخدامه لدفع تكاليف وعلاج أسرهم. أقدمت سنغافورة بعد نجاح هذه الخطوة على إنشاء نظام للتأمين الصحي يقوم على وفق البرامج الآتية:

أ. **برنامج الادخار الطبي**: الذي طبق في العام 1984 وتركزت وظيفته في التأمين ضد مخاطر الصحة متوسطة المستوى. يتم تمويله من حسابات الفرد الادخارية في صندوق التوفير المركزي بنسبة تتراوح ما بين 8-6 % من مدخراته تحول إلى حسابات الادخار الطبي التي يمكن استخدامها لدفع نفقات الإقامة في المستشفى حتى (170) دولارًا فيما تعطى باقي التكاليف الطبية الصغيرة من حساب المواطن الخاص.

ب. **برنامج الدرع الصحي**: الذي ابتدأ العمل به في 1993 بتمويل من الحكومة وليس من المواطنين لتغطية تكاليف علاج المرضى الذين استنفذوا أموالهم كلها وليس لهم عائلة يعتمدون عليها من خلال طلب منحة بعد اختيار إمكاناتهم من قبل لجنة الصندوق الطبي في المستشفى. وقد تزايدت نسب إنفاق الحكومة على القطاع الصحي عامًا بعد آخر بالتزامن مع ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي (العامري، د.ت: 300).

الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة التنموية:

1. الاهتمام بالتسليح لا يتعارض مع التنمية؛ فالإنفاق العسكري الكبير نسبيًا لم يعرقل سنغافورة عن تحقيق تنمية مستدامة بالاستثمار في قطاع التعليم وتنمية الصناعات التكنولوجية، ومن المهم جدًا أن يكون هناك توازن بين الإنفاق العسكري والاستثمار في التنمية المستدامة.

2. مبدأ التجربة والخطأ في تطبيق السياسات الاقتصادية؛ فقد استطاع لي كوان يو وحكومته باحترافية تجربة العديد من الحلول لأزمات سنغافورة الوجودية، من نقص الموارد والمياه وصغر المساحة والبطالة، من خلال تنفيذ السياسات الاقتصادية وإعادة تقييم آثارها والرجوع عنها أو تعديلها إذا لم تتوافق مع النتائج المرجوة سلفًا من هذه السياسات.

3. الاضطرابات السياسية الإقليمية لا تتعارض مع التنمية: سنغافورة ليست منعزلة عن مشاكل إقليمها؛ فقد ولدت من رحم مشكلة إقليمية أخرجتها من التحالف مع ماليزيا على خلفية تهديدات من إندونيسيا وتعصبات عرقية بين مواطنيها، ومن ثمَّ فقد استطاعت سنغافورة أن توازن بين إدارة أجندتها الإقليمية والنهوض باقتصادها المحلي.

4. الاستفادة من الموقع الجغرافي: استفادت سنغافورة من موقعها الجغرافي وموانئها المحلية في الربط بين التجارة الدولية من آسيا وأستراليا إلى أوروبا، ومن تقديم خدمات متكاملة لنقل الحاويات عبر مرافئها، وتحقيق أقصى العائدات، وكذلك استفادت من مطارها الدولي الذي يؤمن خدمات الملاحة الجوية من صيانة الطائرات ومواصلة الرحلات للعديد من شركات الطيران العالمية.

5. تحقيق مزيد من العدالة والوفاق المجتمعي؛ فقد نجحت سنغافورة في الإمساك بزمام العديد من الأزمات الداخلية ذات الطابع العرقي واحتوائها، وبمبدأ مساواة الفرص والاهتمام بالتعليم استطاعت زرع هوية وطنية بداخل هذا التجانس الاجتماعي الذي يعطي لأبنائها بغض النظر عن أصولهم العرقية والإثنية.

الفصل السادس
منهجية البحث ونتائجه

يتناول الفصل الحالي منهجية البحث ونتائجه على النحو الآتي:

أولاً: منهجية البحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي المسحي لوصف واقع ظاهرة الفقر في اليمن وأثرها على المرأة والطفل في المجتمع اليمني من خلال القيام بتحليل مؤشرات الفقر المبينة في الإحصائيات والتقارير عن اليمن التي أعدتها منظمات دولية أو محلية، وفي الأبحاث والدراسات المتعلقة الصادرة عن الفقر وفقر المرأة بالذات، بغرض التعرف على مدى انتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا ومدى تأثيرها على المرأة والطفل.

ثانيًا: نتائج البحث:

توصل البحث الحالي إلى النتائج الآتية:

- أدى اندلاع الصراع في عام 2015 إلى تعميق واتساع دائرة الفقر لتشمل السواد الأعظم من السكان حيث يعيش غالبية اليمنيين على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم.
- انتشار البطالة، حيث فقد مئات الآلاف من عمال اليمن أعمالهم ومصادر دَخْلهم، وأشارت التقديرات المتاحة إلى أن نسبة البطالة قد زادت خال سنوات الصراع من 56 % إلى ما يقارب 80 % خلال عام واحد فقط، فيما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن القطاع الخاص قد سرح (353.763) عاملًا بما نسبته 64.1 %.
- توقف النشاط الاقتصادي بنسبة عالية من مشاريع القطاع الخاص منذ مارس2015.
- انقطاع الرواتب والأجور الحكومية منذ سبتمبر 2016، كما انقطعت إعانات الرعاية الاجتماعية.
- تسبب الفقر في احتياج (14.4) مليونَ يمني إلى مساعدات غذائية فورية للبقاء على قيد الحياة، و(10) ملايين يمني بحاجة إلى مساعدة غذائية بشكل حاد؛ مما قد يؤدي إلى تهتك النسيج الاجتماعي لليمن، وعدم الشعور بالانتماء للمجتمع.

- انخفاض نسبة العمالة في قطاعي الإنتاج الزراعي وصيد الأسماك، اللذين يعمل فيهما حوالي 70 % من القوى العاملة، إلى الثلث.
- أصبح ترتيب اليمن عالميًا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال عام 2020 هو (187) من أصل (190) دولة، في حين كان ترتيبها في مؤشر الحرية الاقتصادية (123) بدرجة (55.5)، أي أنها غير حرة إلى حد كبير. أما في مؤشر مدركات الفساد فقد احتلت اليمن عام 2019 أسفل القائمة لتكون في المرتبة (176) وبدرجة أداء متدنية لا تزيد عن (15) درجة. وفي مؤشر الدولة الهش تصدرت اليمن عام 2019 المركز الأول عالميًا بين (178) دولة.
- غياب التكافل الاجتماعي؛ فالغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرًا، ممّا يزيد نسبة الفقر في المجتمع اليمني.
- ازدياد وطأة التمييز الطبقي بسبب الصراعات واستمرارها، مما زاد هذا التمايز في تفاوت مستويات دَخْل أفراد المجتمع، وكذلك التمييز بين الجنسين، والتمييز الطائفي والمناطقية.

نتائج أثر الفقر على المرأة والطفل:

- ازدياد الفجوة بين الجنسين من حيث المشاركة والفرصة الاقتصادية والمساواة بين الرجل والمرأة، احتلت اليمن المركز (145) وهو الأخير عالميًا.
- انخفاض مستوى دَخْلها وانتشار الأمراض، مما أدى إلى سوء التغذية وتدهور الحالة الصحية، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال.
- صعوبة الحصول على الوظائف، نتيجة انخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية، وعدم توفر الشهادة والخبرة، مما أدى إلى زيادة حد الفقر وتدني مستوى حالة السكن والمستوى المعيشي بصفة عامة.
- تعد النساء أكثر عرضة للفقر من الرجال بسبب انخفاض ما تتقاضاه النساء من أجور مقارنة مع ما يتقاضاه الرجال على نفس الوظيفة ولقاء نفس المهام في بعض الأحيان.
- انتشار ظاهرة «تأنيث الفقر» مع ازدياد أعداد النساء اللاتي يعانين من الفقر وتدهور الوضع الاقتصادي، بسبب الصراع والنزوح، ونظرًا للأعباء التي يحتملنها؛ فإن أغلبهن يصبحن فجأة من يعول الأسر بعد أن يتوفى رب الأسرة أو يصاب فيكون مقعدا أو عاجزًا.

- تدني نسبة التحاق الفتيات بالتعليم نتيجة لقلة مدارس الفتيات، شحة الموارد للأسرة، ضعف الاهتمام من قبل الأسرة بمواصلة الفتيات لتعليمهن، بعد المدارس عن سكن الفتاة.
- تلجأ بعض الأسر إلى الزواج المبكر للفتيات نتيجة إلى حد فقر الأسرة والاستفادة من مهر الفتاة، أو نزوح الأسرة إلى منطقة أخرى بسبب الصراع الدائر في اليمن فتعد زواجها تخفيف من **المصاريف** للأسرة خصوصًا إذا كانت المعيلة امرأة.
- انتشار بطالة المرأة حيث تعاني المرأة اليمنية من عدم وجود فرصها في المشاركة في القوى العاملة في اليمن؛ حيث إن 90 % من النساء في سن العمل غير عاملات، كما يرجع ذلك إلى العادات والتقاليد، وضعف الإدارة السياسية وانتشار الأمية في أواسط النساء. كما أن الكثير منهن يعملن في الريف دون أجر (الاقتصاد غير المنظور).
- تعاني النساء من مصاعب كثيرة أثناء الحمل والولادة بسبب تدني الخدمات الصحية، فلا تحصل على الخدمات الصحية إلا 20 % من النساء، وهذا التدني يسبب وفاتهن، ويتفاقم خطر الوفاة في المناطق الريفية.
- تغير أدوار المرأة اليمنية التي كانت تؤديها قبل الصراع، حيث أسفر هذه الصراع عن مصرع آلاف الأشخاص من القتلى منذ نشوبها، وقد تركزت بشكل رئيس بين فئة الشباب وأرباب الأسر، مما يضطر المرأة إلى أخذ الدور الرئيس في الأسرة.
- هناك آثارٌ وخيمة من اتساع رقعة الفقر على الأطفال؛ إذ يعاني أغلب أطفال اليمن من سوء التغذية، خاصة الأطفال الرضع الذين يتعرضون لأن يصابوا بالتهابات الجهاز التنفسي أو بأمراض وبائية قد تسبب لهم أضرارًا قد تستمر معهم مدى الحياة، فضلًا عن الأثر العام لسوء التغذية على مستوى أداء الأطفال بشكل إيجابي في المدارس، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى إنتاجيتهم مستقبلا.
- هناك نقص في التغذية بين السكان للفترة 2016– 2018 تصل إلى 38.9 %.
- بسبب سوء التغذية حدث تقزم عند الأطفال دون سن الخامسة لتصل إلى 17.9 %، إضافة إلى انتشار الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة الذي يصل إلى 61.1 %، وارتفاع الوفيات بينهم لتصل إلى 5.5 %.
- انتشار ظاهرتي عمالة الأطفال والتسول بشكل لافت.

البحث الحالي ونتائج الدراسات السابقة

يتفق البحث الحالي مع دراسة (عبيد، 2009) ودراسة (عبد الرحيم؛ والخيبة، 2007) ودراسة (SKalli، 2001) في ارتفاع معدلات الأمية والتسرب من التعليم وغياب المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية والخدماتية). ويتفق مع دراسة (الكفاوين، 2015) ودارسة (خفاجة، 2012) في انخفاض مستوى التعليم، ونقص المهارات، وانخفاض الدَخْل مما أدى إلى زيادة الفقر.

ويتفق مع دراسة (عبيد، 2009) ودراسة (الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010) و(دراسة الطيب، 2002م) في أن جزءًا كبيرًا من السكان – وبسبب الفقر- لا يهتمون بالصحة ولا يراجعون الأطباء حتى في حالة المرض لغياب التطبيب المجاني. ويتفق مع دراسة (الكفاوين، 2015) ودراسة (SKalli، 2001) ودارسة (خفاجة، 2012) في أن ازدياد فقر النساء اللواتي يرأسن أسرهن يؤثر على الناحية المادية والصحية والتعليمية والاجتماعية والنفسية للمرأة والأسرة والطفل.

وكذلك يتفق البحث الحالي مع دراسة (الكفاوين، 2015) ودراسة (SKalli، 2001) في أن العنف الأسري بكل أشكاله -وتحديدًا عنف الزوج ضد الزوجة والطلاق والآثار المترتبة عليه- قد ازداد نتيجة الظروف المأساوية التي تعيشها البلاد. ويتفق مع دراسة (Majeed,Breunig 2020) ودراسة (عبد الرحيم؛ والخيبة، 2007) ودراسة (الطيب، 2002) في نتيجة عدم المساواة في الأجور وتوزيع الدَخْل.

كما أن من نتائج البحث زيادة البطالة وزيادة الجريمة والانحرافات الأخلاقية كتبعات للأوضاع الاقتصادية، متفقًا بذلك مع دراسة (عبيد، 2009م). واتفقت البحث مع أغلب الدراسات أن هناك آثارًا مادية وصحية وتعليمية واجتماعية ونفسية على المرأة والطفل، منها دراسة (الكفاوين، 2015) ودارسة (خفاجة، 2012)، و(دراسة الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010م).

الفصل السابع
تصور مقترح عن آليات الحد من الفقر للمجتمع اليمني

يقاس الفقر بعدد الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (1.25 دولار)، ويعتمد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد على قياس عدد من العوامل المهمة على مستوى الأسرة من الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية التي تقدم لها، مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي ومدى توفرها للمواطن، لذلك سيقدم هذا الفصل تصورًا بسيطًا من أجل الحد من الفقر في المجتمع اليمني.

أهداف التصور المقترح:

يهدف هذا التصور المبني إلى:

- وضع خطط وأهداف للقضاء على الفقر وإيجاد المعالجات المناسبة والناجعة، على أن يكون الهدف الرئيس هو كيفية القضاء على الفقر.
- انتشال المجتمع من الفقر والجهل ومحدودية الدَخْل وقلة فرص العمل والإنتاج ونقله إلى مجتمع صناعي تقدمي ينعم أفراده بموارد مالية جيدة واستثمارات ومشاريع ضخمة وفرص عمل.
- تحديد كيفية التعامل مع موارد القطاع العام والخاص.
- معرفة كيفية استخدام المساعدات للحد من الفقر المدقع.
- تقديم استراتيجيات وحلول للحد من الفقر.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من القيام بالآتي:

أولا: دراسة المجتمع:

- الحصول على بيانات دقيقة حول الفقر من الدراسات، حيث لا يوجد بيانات كافية ومحدثة حول الفقر، لذلك لا بد من الحصول على معلومات صحيحة حول الأماكن التي يعيش فيها المواطنون الفقراء، وتحديد أهم الاحتياجات والأولويات التي يجب توفيرها لهم، بالإضافة إلى التعرف على أنواع الفقر وأبعاده.
- حصر المناطق الأشد فقرًا للاستفادة من الخدمات التي سُتقدم للمجتمع للحد من الفقر.
- تكوين لجان لوضع الخطط للقضاء على الفقر.

- حصر المشاكل التي يمكن أن تواجه تنفيذ الخطط.
- المتابعة والتقييم.

ثانيًا: الجوانب التي ستشملها الخطط التنموية:

1 - **الجانب السياسي:**

- قيام أمة موحدة يحكمها الشعور بالمصير الواحد المشترك، ومتحدة اجتماعيًا وأمنيًا.
- بناء مجتمع متسامح مخلص لوطنه والبعد عن الطائفية.
- إنهاء الصراع في البلد، والعمل على إحلال السلام في أسرع وقت ممكن.
- نشر السلم والأمن بين جميع أفراد المجتمع.
- تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.
- انتشال المجتمع من الفقر والجهل ومحدودية الدَخْل وقلة فرص العمل.
- بناء مجتمع ديمقراطي يعمل على تطوير بلده، وتسوده الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل.
- مكافحة البطالة من خلال التحفيز على توظيف الفئات الشابة ومنحها الفرصة الكافية لإثبات جدارتها في العمل، مع إدماج الفئات الفقيرة.
- رصد المناطق التي يعاني مواطنوها من الفقر ومعرفة أهم احتياجاتها وأولوياتها وتلبية ذلك.
- تطبيق معايير الحكم الرشيد.
- العمل على استقلالية القضاء وسيادة القانون.
- بناء مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتقوده روح الشراكة.
- اعتماد الشفافية في الإنفاق الحكومي للأموال يمكن أن يساعد في الحد من الفساد في الحكومات، عندما تكون الحكومات مسؤولة أمام مواطنيها عن أفعالها، أو تقاعسها.
- الاستثمار في الإنسان؛ لأنه جوهر عملية التنمية وأداتها الرئيسة.

2 - **الجانب الاقتصادي:**

- وضع دراسات إحصائية عن موارد البلاد والثروات الموجودة فيها، سواء كانت معدنية أو بحرية أو زراعية، لاستغلالها في الحد من الفقر.
- تحديد معدل الفقر في البلاد من قبل الباحثين الاقتصاديين، بحيث يتحققون

بشكل شامل عن عدد الأفراد الذين يصلون إلى مستوى الفقر بإحصاءات دقيقة، وتحديد أولئك الذين لا يستطيعون تلبية سبل عيشهم اليومية واحتياجاتهم الأساسية.

- إزالة العوائق المادية من أمام المواطنين، سواء كانت في الزراعة أو الموارد الطبيعية الأخرى من أجل كسب رزقهم، عن طريق العمل على تخصيص جزء من ميزانية الدولة للمشاريع والقروض للأسر الأكثر فقرًا.
- العمل على رفع الأجور؛ فمن الممكن أن يؤدي رفع الحد الأدنى للأجور إلى زيادة صحة الملايين ورفاهيتهم.
- باستخدام التمويل الأصغر، يمكن للأشخاص العاطلين عن العمل أو ذوي الدَخْل المنخفض الحصول على قروض صغيرة لمساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي وللحد من الفقر.
- العمل على تخصيص جزء من ميزانية الدولة للمشاريع والقروض للأسر الأكثر فقرًا.
- الدعم الحكومي للغذاء وزراعة المحاصيل الزراعية التي تساعد الاكتفاء الذاتي.
- الاتجاه إلى التصنيع والإنتاج وإيجاد مجتمعات صناعية تقدمية ينعم فيها أفراد المجتمع بالموارد المالية والاستثمار ومشاريع ضخمة وفرص عمل للحد من الفقر والبطالة.
- التعاون مع منظمات الدولية ووكالات الخدمة الاجتماعية المختلفة لتقديم المساعدة التي تغطي الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية والاجتماعية.
- الاهتمام بالمناطق التي يعاني فيها المواطنون من الفقر، وفهم احتياجاتهم وأولوياتهم الأكثر أهمية، وتلبية احتياجاتهم.
- دعم مجال الزراعة لتعزيز النمو الاقتصادي.
- الحد من الفساد المالي والإداري وتطبيق المساءلة الاجتماعية والقانونية.
- المراقبة على السوق المالي من خلال فرض العقوبات على كل من يتلاعب به.

3 – **الجانب الاجتماعي:**

يمكن التركيز على شبكة الأمن وأمان في المجتمع وزيادة الجمعيات والمؤسسات التي تعمل على مساعدة الفقراء عن طريق:

- تقديم القروض الميسرة للفقراء.
- التأهيل والتدريب للشباب والمرأة لإيجاد فرص عمل مناسبة.
- التمكين الاجتماعي للمرأة والأسرة.

- تقديم رواتب شهرية للمسنين والعاجزين عن العمل.
- دعم فئة الشباب بإقامة المشاريع الصغيرة، الزراعية بالذات (محاصيل – تربية حيوانات – بن –فاكهة).
- إنشاء صندوق الزكاة: يتم من خلاله توزيع الزكاة على الفقراء.
- صندوق الزواج: ينظم الصندوق فعاليات زواج جماعي، ويوفر التمويل اللازم لزواج للفقراء المستحقين.
- تقديم مساكن للفقراء.
- تقديم الإعانات والمساعدات النقدية للأفراد غير القادرين على الكسب.
- العمل على دعم المشاريع الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية.
- تقديم الدعم المادي للفقراء كدعم شهري خصوصًا المسنين والذين لا يوجد لديهم عمل أو دَخْل شهري.
- تفعيل آليات الضمان الاجتماعي ليشمل جميع الشرائح المستهدفة.
- بناء نظام حماية مجتمعية شامل قادر على مواجهة الأزمات والمخاطر الطارئة التي تواجه فئات المجتمع، خاصة الشرائح الأشد فقرًا.

4 – **منظمات المجتمع المدني:**

- يجب التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم برامج للمساعدة من الحد من الفقر، ويمكن عن طريق منظمات المجتمع المدني العمل على:
- التخطيط والعمل على تنفيذ منظومة البرامج التنموية للأسرة والمرأة والطفل من خلال برامج وخطط المؤسسة بحيث تعمل في صالح الفقراء وتحد من البطالة.
- التوعية المجتمعية من خلال توعية الأفراد في المجتمعات الفقيرة بمشاكل مناطقهم، والأسباب التي تزيد من الفقر فيها، مثل سوء التعليم والعنف وتعاطي المخدرات وغيرها، والمساعدة في كيفية حلها.
- رصد المناطق التي يعاني مواطنوها من الفقر وخصوصًا المرأة والطفل ومعرفة أهم احتياجاتهم وأولوياتهم وتلبيتها.
- المساعدة على إيجاد وظائف جيدة للحد من البطالة، مثل التدريب المهني للأفراد وإكسابهم للمعرفة.
- وضع آليات قانونية، وإرساء ثقافة التنمية المستدامة.
- تزويد الفقراء بالموارد الطبيعية حتى يتمكنوا من الاستفادة منها.
- تمكين الفقراء وتحقيق التنمية المنصفة.

- العمل على إيجاد شراكات دولية مع المؤسسات التي تقدم الدعم للفقراء.
- العمل على توفير المشاريع الصغيرة للمديريات المتضررة.

5 - **الجانب التعليمي:**

من خلال الجانب التعليمي يجب أن تشمل الخطط التنموية التي تساعد على الحد من الفقر على الآتي:

- توعية المجتمع المحلي بأهمية التعليم.
- الاهتمام بالتعليم بحيث تخصص الدولة قسمًا كبيرًا من ميزانيتها لتطوير قطاع التعليم، مع رسم الخطط الطموحة المصممة لتطوير نظام تعليمي من الدرجة الأولى.
- الاهتمام بالسياسات التعليمية.
- تطبيق قانون إلزامية التعليم الأساسي على جميع الأطفال حتى الوصول إلى المرحلة الثانوية أو إلى سن (18).
- تشجيع البحث العلمي والاهتمام بمؤسساته.
- الاهتمام بالمناهج وربطها بالتطور العلمي والتكنولوجي.
- الاهتمام بالتعليم المهني وربطه بالتطور التكنولوجي.
- الاهتمام بمحو الأمية في جميع المناطق وأمية المرأة بشكل خاص.
- زيادة أعداد المدارس وخصوصا مدارس البنات في الريف.
- تقديم الإعانات والمساعدات النقدية للطلاب غير القادرين كي يستطيعوا إكمال دراستهم.
- خفض الرسوم الدراسية.
- تأهيل الكوادر التعليمية.

6 - **الجانب الصحي:**

- الاهتمام بإنشاء المراكز الصحية والمستشفيات وتزويدها بأحدث الأجهزة الحديثة.
- الاهتمام بالتأمين الصحي الشامل للفقراء يمكن أن يساعد في تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع.
- توفير العلاج والأدوية بأسعار مناسبة.
- توزيع بعض الأدوية التي لا يستطيع الفقراء شراءها.
- الاهتمام بسوء التغذية عند الأطفال والنساء الفقيرات لا سيما في وقت الحمل،

وتقديم المساعدات للحد من خطورة الوفاة.

- تأمين فرص أفضل للحصول على خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفل.
- تأمين الخدمات الصحية الخاصة للفقراء في أماكن وجودهم.
- افتتاح مراكز وعيادات صحية في المناطق الريفية والمناطق النائية وتقديم خدمات أفضل ومجانية.

7 - **المرأة والطفل:**

- تعزيز المساواة بين الجنسين لخفض معدلات الفقر في المجتمع.
- تقليص الفجوة التعليمية بين الجنسين وتكافؤ فرص الحصول على التعليم.
- الحد من عمالة الأطفال والتسول ومكافحة التسرب من المدارس.
- العمل على القضاء على تفشي ظاهرة زواج القاصرات.
- العمل على الحد من القيود المفروضة على النساء المتعلقة بحياتهن الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية.
- التمكين الاقتصادي للمرأة لضمان حصول المرأة على مزيد من الاستقلالية في مجال الولاية على النفس والاستقلال المالي هو أمر أساسي للحد من الفقر المرأة.
- الحصول على فرص مدرة للدَخْل للمرأة الفقيرة، والتعريف بكيفية التعامل مع السوق.
- تعليم الفتيات وتمكين المرأة الفقيرة بالتدريب على مهارات الحياة والأعمال التجارية، والتوجيه، والدعم بكيفية إدارة المشاريع والادخار.
- مساعدة الأسر المحتاجة والفقيرة وتمكينها من أن تكون أسرًا مستقلة ومنتجة اقتصاديًا بدلًا من كونها متلقية ومعتمدة على المساعدات من جهات مختلفة، وذلك عن طريق تزويدها بحزمة الخدمات المالية وغير المالية التي تلبي احتياجاتها.
- استهداف المرأة الفقيرة والمهمشة بتبني برامج منهجية لتنمية سبل العيش المستدام.
- تنفيذ جملة تدريبات متخصصة في مسك الدفاتر وإدارة المشاريع وإعداد خطط المشاريع، وتدريبات تقنية للمشاريع الزراعية.
- المساواة في الدَخْل.
- تمكين الفقراء وتحقيق التنمية المنصفة من خلال زيادة المشاركة في البرامج التنموية.

- تقديم قروض بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته في المجال الزراعة ومشروعات العمال الصغيرة.
- الاهتمام بالحقوق المدنية للمرأة بمختلف أشكالها.
- مكافحة العنف الأسري والعنف ضد المرأة.
- العمل على ترسيخ مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص.
- التمكين عبر منح القروض الصغيرة والمتوسطة.
- توطين السياسات والبرامج الخاصة بالمرأة بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

التوصيات :

- إنهاء الصراع في البلد، والعمل على إحلال السلام في أسرع وقت ممكن.
- نشر السلم والأمن بين جميع أفراد المجتمع.
- الاهتمام بالتعليم والاستقرار والسلام والعمل من أجل المساواة بين الجنسين بوصفه واجبًا وطنيًا له الأولوية.
- تحديد معدل الفقر في البلد من قبل الباحثين الاقتصاديين، بحيث يتحققون بشكل شامل من عدد الأفراد الذين يصلون إلى مستوى الفقر بإحصاءات دقيقة، وتحديد أولئك الذين لا يستطيعون تلبية سبل عيشهم اليومية واحتياجاتهم الأساسية.
- التعرف على الموارد الاقتصادية وتعريف الأفراد بها وكيفية استغلالها وتوزيع الموارد وتزويدها.
- اعتماد التمويل الأصغر بحيث يمكن للأشخاص العاطلين عن العمل أو ذوي الدَخْل المنخفض الحصول على قروض صغيرة لمساعدتهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- العمل على دعم المشاريع الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية.
- تقديم الدعم المادي للفقراء شهريًا، خصوصًا للمسنين والذين ليس لديهم عمل أو دَخْل شهري.
- دعم فئة الشباب بإقامة المشاريع الصغيرة، الزراعية بالذات (محاصيل – تربية حيوانات – بن–فاكهة).
- إنشاء مؤسسات تضامنية –سواء كانت حكومية أو أهلية– مثل صندوق الزكاة يتم من خلاله توزيع الزكاة على الفقراء، وصندوق الزواج لينظم الصندوق فعاليات زواج جماعي، ويوفر التمويل اللازم لزواج الفقراء المستحقين.

- وضع القوانين وتفعيلها للحد من الزواج المبكر للفتيات.
- الاهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة من خلال نشر الوعي الصحي للمرأة والطفل.
- العمل على مساواة المرأة في الأجور وخصوصًا في المؤسسات الخاصة.
- إدماج وإشراك المرأة في النهوض المجتمعي، سواء في التخطيط أو التنفيذ.
- الاهتمام بالمرأة الفقيرة، ومنحها الفرص للعمل أو المساعدة في المشاريع الصغيرة بتقديم القروض لها والعمل على تسهيل الدفع.
- الاهتمام بالتأمين الصحي الشامل للفقراء يمكن أن تساعد في تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع.
- الاهتمام بتغذية الطفل حتى لا يصاب بسوء التغذية، وبتغذية المرأة الفقيرة في وقت الحمل وتقديم المساعدات لها للحد من حدوث الوفاة.
- تقديم الإعانات والمساعدات النقدية للطلاب غير القادرين ماديًا كي يستطيعوا مواصلة دراستهم.
- التخطيط والعمل على تنفيذ منظومة برامج تنموية من خلال برامج وخطط تعمل في صالح الفقراء وتحد من البطالة.
- رصد المناطق التي يعاني مواطنوها من الفقر، ومعرفة أهم احتياجاتها وأولوياتها وتلبية احتياجاتها.
- الحد من الفساد المالي والإداري وتطبيق المساءلة الاجتماعية والقانونية.
- السعي إلى إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة التي تحد من تمكينها وإدماجها في عملية التنمية بوصفها أكثر فئات المجتمع تضررًا وحرمانًا.
- وضع تشريع خاص يعالج مشكلة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله.
- القضاء على الأمية بزيادة الإمكانيات والجهود الموجهة.
- القضاء على الفقر هو العلاج الأمثل لظاهرة عمل الأطفال؛ ومن ثم يجب دعم الأسر الفقيرة من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية المختلفة.
- إنشاء مكاتب لحماية الأطفال من التشرد والتسول.

قائمة المراجـــع:

أولاً: المراجع العربية:

- البنك الدولي، (2021): اليمن عرض عام https://www.albankaldawli.org/ar/country/Yemen/overview .
- القباطي، أحـــلام؛ وآخرون (2021): التمكين المجتمعي مرتكز النهوض بالتنمية الشاملة في اليمن (تصور مقترح)، يمن انفورميشن سنتر، www.yemeninformation.org .
- محسن، يحيى صالح (2021): راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، القطاع الخاص اليمني بين المسؤولية الاجتماعية وإمكانية المساءلة https://www.annd.org/ar/publications/details/2021.
- صندوق النقد الدولي (2021): https://www.imf.org/en/Countries/Yem .
- وزارة التخطيط الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية (2020): وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية، العدد (52)، سبتمبر، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2020): https://www.unocha.org/yemen/crisis-overview.
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2020): https://data2.unhcr.org/en/country/yem.
- خطـــة الاستجابـــة الإنسانيـــة (2020).
- البنك الدولي (2020): مؤشرات التنمية العالمية http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2020): وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن 2020، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد (52).
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية (2020): وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية، سبتمبر، العدد (52).
- الخولاني، يحيى علي علي (2020): ظاهرة التسول في المجتمع اليمني (العوامل المسببة والوقاية منها)، جامعة المستقبل، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، اليمن.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2020): لمحة عامة عن أزمة اليمن، https://www.unocha.org/yemen/crisis-overview.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019): تقييم أثر الصراع على التنمية في اليمن، https://www.undp.org/content/dam/yemen/General/Docs/ImpactOfWarOnDevelopmentInYemen.pdf.

- خطة الاستجابة الإنسانية (2019)، يناير– ديسمبر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019): تقييم أثر الصراع على التنمية في اليمن.
- منظمة العمل الدولية (2019:

https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/research-and-databases/kilm/lang--en/index.htm.

- التلباني، أحمد محيي الدين محمد (2019): التجربة الاقتصادية الماليزية: التقويم والدروس المستفادة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر، العربي، العربي (2019م): فجر ماليزيا، تجربة تنموية ونجاح الاقتصادي،

IJRDO - Journal of Social Science and Humanities Research Volume-4 | Issue-6 | June, 2019.

- الجهاز المركزي للإحصاء (2018): مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية 2016–2018، صنعاء، اليمن.
- فكيري، شهرزاد (2017): العنف ضد الأطفال في الحروب والنزاعات: دراسة لواقع الطفل في اليمن وسوريا، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 2، سبتمبر.
- الجوفي، مريم عبد الله (2017): آثار الصراع والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام 2017–2015، المرصد اليمني لحقوق الإنسان.
- محمد، المصري بلال؛ ومصطفى، أبو مد الله سمير (2017): الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة: دروس مستفادة للاقتصاد الفلسطيني المجلد الثالث، العدد 3، مجلة البشائر الاقتصادية.
- المؤسسة الدولية للتنمية؛ ومؤسسة التمويل الدولية؛ والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (2016): مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية 2018–2017، مجموعة البنك الدولي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016): الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير.
- المتوكل، يحيى بن يحيى (2016): الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية 2015–2011، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات أو مؤسسة فريدريش إيبرت.
- السيد، مرفت صدقي عبد الوهاب (2016): أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية، المجلة المصرية للبحوث الزراعية 94، 1.
- عودة، سامي محمد حسين (2016): دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات البطالة والفقر دارسة حالة قطاع غزة –(2008 2014–)، رسالة ماجستير، اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، فلسطين.
- الجهاز المركزي للتنمية والإحصاء (2015، 2016): تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات، مصر.

- الكفاوين، محمود محمد (2015): المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يترأسن أسرًا فقيرة؛ دراسة ميدانية على عينة من منتفعات صندوق المعونة الوطنية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (42).

- بناصر، جورف (2014): علاقة السببية بين الفقر والاقتصاد الرسمي، رسالة دكتوراه، جامعة «أبو بكر بلقايد»، تلمسان، الجزائر.

- خياري، رقية (2014): السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر- البطالة)، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خضير– بسكرة.

- شهاب، عبد الرحيم (2013): دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة - دارسة تطبيقية للمنظمات الخيرية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- الأحمدي، عائشة بنت سيف (2013): أثر ثقافة الفقر على بعض القيم والمواقف التعليمية لدى طلبة المرحلة الثانوية في المدينة المنورة، دراسات العلوم التربوية، مجلد 40، العدد 1.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013): تقرير التنمية الشاملة 2013، الأمم المتحدة، نيويورك.

- العلمي، حسين (2013): دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين ماليزيا وتونس والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

- خفاجة، أمل (2013): أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي - دارسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996– 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- الزيادي، داليا (2011): دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في مصر (دارسة مقارنة). رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

- نصر، ربيع (2011): الفقر في سورية مفاهيم بديلة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم.

- العجلوني، محمد محمود (2010): الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل مقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية خلال الفترة (10–12).

- الهيئة التنسيقية لهيئة التكافل الاجتماعي (2010): فقر المرأة في الأردن الخصائص والعمليات المولدة له، عمان، الأردن.

- بلول، صابر (2009): «السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، المجلد 25.

- إبراهيم، حسني عبد السميع (2009): المعالجة الفعلية لمشكلة الفقر في ظل الشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

- عبيد، عبده صالح (2009): الأسباب والآثار دراسة سيسيولوجية لفقراء الحضر، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء.

- الرفاعي، محمد عبد اللّٰه (2007): معوقات بيانات قياس الفقر، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الإحصائي الأول، المعهد العربي للتدريب والبحوث,13 نوفمبر 2007، عمان، الأردن.

- المؤسسة الدولية للتنمية (2007): وثيقة البرنامج عن منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي، إحدى وثائق البنك الدولي، التنمية المالية وتنمية القطاع الخاص، إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الجمهورية اليمنية.

- عبد الرحيم، سعاد عثمان؛ والخيبة، ابتهاج سعيد (2007): واقع المرأة وتأثيره على مؤشرات التنمية البشرية، مجلة النوع الاجتماعي والتنمية، العدد 1، اليمن.

- الحنيطي، دوخي عبد الرحيم؛ العبد الرزاق، بشير (2007): تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن، www.cfa.uaeu.ac.ae./research/ejas.htm

- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2006): «دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر في 4 بلدان عربية (لبنان، مصر، اليمن، المغرب)»، http://insanonline.net/print_news.php?id=1596

- الحنيطي، دوخي عبد الرحيم؛ والطيب، سعود (2005): تقدير خطي الفقر المدقع والمطلق ونسبة الأسر الفقيرة في بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن بالمقارنة مع خط الفقر الوطني الرسمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد(32)، العدد (1).

- العمر، معن خليل (2005): علم المشكلات الاجتماعية، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

- بوش، راي (2005): الفقر والليبرالية الجديدة، ترجمة/ إلهام عيد ووليد سليم، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة.

- الشبيكي، الجازي بنت محمد (2004): المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي، الملتقى الوطني الثالث للحوار الفكري (المرأة حقوقها وواجباتها في المجتمع السعودي)، إدارة الدراسات والبحوث، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، المدينة المنورة، خلال الفترة من (14-12 يونيو- 2004)، https://socio.yoo7.com/t3816-topic.

- الطيب، سعود (2002): توزيع الدَخْل والفقر في محافظة الكرك، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (17)، العدد (7).

- العمري، صالح بن محمد ال الرافعي (2002): العودة إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم.

- ناشر، وفاء عبد الواحد محمد (2002): دور المرأة الريفية في زيادة دَخْل السرة في محافظة لحج – اليمن، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، كلية لدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

- حمزة، كريم محمد؛ وآخرون (2002): الفقر والغنى في الوطن العربي، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، 23-22 تشرين أول، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.

- البنك الدولي (2021): تقرير عن التنمية الاجتماعية في العالم (2000-2001): «شن هجوم على الفقر»، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- يحيى، حسين؛ وآخرون (2001): قياس الفقر وتوزيع الدَخْل في الأردن: دراسة مقطعية (1997)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (24).
- الفارس، عبد الرزاق (2001): الفقر وتوزيع الدَخْل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت.
- الخصاونة، محمد؛ وآخرون (1998): الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية، الطبعة (1)، عمان.
- محمد، عاطف غيث محمد (1997): قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- شكري، علياء؛ وآخرون (1995): الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسات اجتماعية واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- Undp؛ ومنظمة المرأة العربية (د.ت): المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية- دراسة استرشادية.
- مساعد، خالد (د.ت): واقع الفقر في اليمن، جامعة صنعاء.
- المركز الوطني للمعلومات (د.ت): واقع الفقر في اليمن، رئاسة الجمهورية اليمنية.
- علي، مجيد أحمد (د.ت): دراسة السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- أوزال، عبد القادر (د.ت): ملاحظات حول الفقر في العالم، كلية الاقتصاد، جامعة البليدة، الجزائر.
- النجار، سعاد سليم (د.ت): تأنيث الفقر، معهد الإدارة التقني، العراق.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية، جامعة المنارة.
- غزلاني، وداد؛ وحكار، حنان (د.ت): التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=46742.
- العامري، ابتسام محمد (د.ت): التجربة التنموية في سنغافورة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الخامس والأربعون.
- شرياد، إيمان عبد الرحمن (د.ت): تمكين النساء المتضررات اقتصاديا من الحرب، ورقة سياسات، مؤسسة تنمية القيادات الشابة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Breunig, R and O. Majeed (2020): "Inequality, Poverty and Economic Growth, International Economics, Vol.161.
- Ashley Crossman (2019): "Understanding Poverty and Its Various Types", www.thoughtco.com.
- Common Manifestations of Poverty (2015): www.borgenproject.org, 17-1-2015.
- Angelique, Nindi, Nicholas; M and Odhiambo. (2015): "Poverty and Economic Growth in Swaziland.
- An Empirical Investigation: University of South Africa Vol.13, No.1.
- Goldstin، Jerome (2005): Building an Eco engine in A South Dakota Count
- SKalli, L. (2001): Women and Poverty in Morocco; The Many Face of Social Exclusion, Feminist Review, No. 69، the Realm of the possible: Middle Eastern Women in political and Social Spaces: Palgrave Macnillan Journal.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

- دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/presscenter/pressreleases/2019/prolonged-conflict-would-make-yemen-the-poorest-country-in-the-w.html).
- http://www.qaffin.ne.
- https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=27064.
- https://www.unicef.org/arabic/crc/34726-34854.html.
- موسوعة علم النفس الطفل: http://www.abahe.co.uk/child-psychology-encyclopedia-enc.html.
- https://www.mlzamty.com/definition-child-language-style
- .https://info.wafa.ps/ar__page.aspx?id=3217
- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal.
- اليمن: مساعدة اليمنيين على بناء مستقبلهم: (https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/yemen-helping-people-build-future).

- https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/01/20/poverty-inyemen
- أوضاع الفقر في اليمن: (https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/01/20/poverty-in-yemen).
- كيف تؤثر الصراع في اليمن على المرأة اقتصاديًا؟: https://www.qposts.com.
- أطفال اليمن مجبرون على التسول دراسة دولية: https://ahdathnews.net/
- https://firatn.com/?p=155
- https://ar.wikipedia.org/wiki.
- كيف استطاعت سنغافورة أن تتحول من قِزم مُقفر إلى مارد اقتصادي عملاق https://www.sasapost.com/singapores-economy/.
- سنغافورة وبناء المستقبل: https://caus.org.lb/ar
- قصة نجاح دولة سنغافورة: https://www.stories26.com/2018/02/success-story-of-Singapore.htm.

البـــــعد البيئي والتنـــــمية
تقرير تنموي

إشـــــراف:

د.أحلام عبدالباقي القباطي

أ.د. محمـــد الرفيـــق

فـــريق العمـــل:

أ. أحـمـــد حميـــد عمـر

أ. إبتسام عبدالرحمن السعواني

أ. أسماء احمد الهمداني

أ. عائشـــة محمـد عبـدالله

أ. بلقيس حمود الحارثي

فبـراير 2022

المحتـــويات	
الـــموضوع	الصفحة
الملخص	99
المقدمة	99
الأهداف	102
أبعاد ومكونات التنمية المستدامة: – البعد البيئي في خطة التنمية المستدامة – الأبعاد التنموية والبيئية – تجربة سنغافورة	110–102
البعد البيئي في اليمن: – تحديات البعد البيئي – مشكلة التلوث البيئي، مقترحات حلول – مشكلة التلوث المائي، مقترحات حلول – مشكلة شحة المياه الجوفية، مقترحات حلول – مشكلة القطع الجائر للغطاء النباتي، مقترحات حلول – مشكلة التوسع العمراني، مقترحات حلول – مشكلة انتشار الأوبئة، مقترحات حلول – مشكلة ضعف إشراك المرأة في التنمية، مقترحات حلول	126–111
الخاتمة	127

ملخص تنفيذي:

تناول هذه التقرير مفاهيم التنمية المستدامة وربطها بالجانب البيئي؛ حيث تم عرض أبعاد ومكونات التنمية المستدامة بتناول البعد البيئي في خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية وتم توضيح غايات البعد البيئي. بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على البعد البيئي في اليمن بداية بعرض أهم التحديات التي تواجه البيئة في اليمن، ومنها: التلوث البيئي: التلوث الهوائي- التلوث المائي، شحة المياه الجوفية، سوء استخدام الموارد المائية، القطع الجائر للغطاء النباتي، التوسع العمراني على الأراضي الزراعية، انتشار الأوبئة، التصحر، المخلفات الصلبة، تلوث التربة، التلوث النتائج عن استخدام المبيدات، تلوث المياه بالمخلفات السائلة، بالإضافة إلى مشكلة ضعف إشراك المرأة في منظومة التنمية البيئية. وفي مقابل ذلك قُدمتْ مجموعة من الحلول مباشرة بعد كل تحدٍ.

المقدمة:

إذا ما نظرنا إلى مفاهيم التنمية المستدامة والبيئة، فإن مصطلح التنمية المستدامة قد ظهر على الساحة الدولية والمحلية ليجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة، مثل: العولمة، صراع الحضارات، الحداثة، ما بعد الحداثة، التنمية البشرية، البنيوية، الجينوم، المعلوماتية، وغيرها من التعبيرات التي يجب علينا فهمها لكي نعرف طريقة تخاطب واضحة مع العالم.

من الجدير بالذكر أنه قبل تداول مفهوم «التنمية المستدامة» في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، كان المفهوم السائد هو «التنمية» بالمعنى التقليدي. وقد برز مفهوم «التنمية» بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى بالترويج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها وليس لأنها كانت مستعمرة لسنوات طويلة؛ ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية ليكون أداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة.

لقد كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، وأول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير «مستقبلنا المشترك» الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية

والبيئة عام 1987. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر (كانون الأول) عام 1983 برئاسة «برونتلاند» رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

ويمكن تصنيف تعاريف التنمية المستدامة إلى نوعين: الصنف الأول: تعاريف مختصرة، وسُميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة. وفي الحقيقة، أن هذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي، ومنها:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

أما الصنف الثاني فهي تعاريف أكثر شمولًا، ووفقاً لإحدى التعريفات فإنَّ التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.

إن التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية، بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. وقد عرف تقرير «برونتلاند» الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان «مستقبلنا المشترك» التنمية المستدامة بأنها «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها.

أما منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) فتعرف التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) بما يلي:

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية».

يتضح لنا أن التنمية المستدامة في الواقع هي «مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والمؤسسية والبيئية»، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية العلاقات الإيجابية واستدامتها بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة. كما يحمل هذا المفهوم ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية والمساواة والعدل الاجتماعي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه رغم شمولية مفهوم التنمية المستدامة واشتمالها على جوانب اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وغيرها؛ فإنّ التأكيد على البعد البيئي في فلسفة التنمية المستدامة ومحتواها، إنّما يرجع إلى أن إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة يجهد البيئة –سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشروعات من هدر أو تلويث للبيئة–، ومن ثمّ تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامة البيئة، وتعطي اهتمامًا متساويًا وموازيًا للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

إن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرارات المختلفة واتخاذها هو بمنزلة الطريق السليم لتحقيق التنمية المستدامة؛ فالاعتبارات البيئية التي يشملها قرار ما لا تمثل –بالضرورة– تضادًا مع الاعتبارات الاقتصادية التي يهدف إليها هذا القرار. فعلى سبيل المثال، إنَّ السياسات الزراعية التي تعمل على حفظ نوعية الأراضي الزراعية بهدف تحسين آفاق التنمية الزراعية على المدى البعيد، وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد من شأنها أنْ تخدم الأهداف البيئية.

رؤية التقرير:

- ضرورة توفير بيئة نظيفة تمتلك مصادر إنتاج متنوعة وتضمن العدالة في القطاعات التنموية.
- أهمية العمل على تبني قوانين وتشريعات منظمة وملزمة للمحافظة على البيئة بما يسهم في تنمية النوع الاجتماعي ومشاركته لتحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف:

- التعرف على حيثيات البعد البيئي ضمن مكونات التنمية المستدامة ووفقًا لخطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.
- تحديد المشاكل البيئية التي تمثل تحديات تواجه البعد البيئي في اليمن مع طرح الحلول المناسبة لكل مشكلة على حدة.

أبعاد ومكونات التنمية المستدامة:

تمت المصادقة على «فكرة التنمية المستدامة» رسميًا في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في «ريو دي جانيرو» عام 1992م؛ حيث أدرك القادة السياسيون –في هذا المؤتمر– أهمية فكرة التنمية المستدامة (أحمد، 2021)، لا سيما أنهم قد أخذوا في الاهتمام أنه ما يزال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتًا كبيرًا في أنماط الموارد التي تستخدمها كلٌ من الدول الغنية والفقيرة، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعانى من ضغوط حادة، كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية. وبالفعل، استجابت الدول –النامية والصناعية–، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى بـ«عهد جديد من النمو» لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعانى منها الدول الأقل فقراً. أما بالنسبة للدول الصناعية؛ فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية، إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة.

من تعريفات التنمية المستدامة السابق ذكرها، يمكن استخلاص أهداف التنمية وأبعادها، وإجمالها على النحو الآتي:

- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة، سيما أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
- مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.
- ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.

- الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وبالذات الناضبة منها.

توجد عدة أنماط للاستدامة تمثل مكونات التنمية المستدامة، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

- **الاستدامة المؤسسية:**

عرفها البروفيسور كنوت هانيس -أستاذ الاستراتيجية والإدارة الدولية في IMD- بأنها استراتيجية عمل من أجل توفير قيمة طويلة الأجل من خلال مراعاة كيف تعمل مؤسسة معينة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية الإيكولوجية. وتبنى الاستدامة على قاعدة مفادها أن تطوير الاستراتيجيات يمكن أن يطيل عمر الشركة. أي أن الأداء المؤسسي متعدد الأنواع (خدمي أو إنتاجي)، وسواءٌ كانت المؤسسات قطاعًا مدنيًا أو حكوميًا أو قطاعًا خاصًا؛ فلها دور فاعل ومؤثرٌ في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام.

- **الاستدامة البيئية:**

يُقصد بالاستدامة البيئية قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، لذلك يتمثل هدف الاستدامة البيئية في التقليل من التدهور البيئي إلى أدنى حد. وتتطلب الاستدامة تغذيته بشكل طبيعي، بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تجديد التوازن البيئي، ويمكن أن يتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي كحد أدنى.

البعد البيئي في خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية:

- تعاني المنطقة العربية من تحديات بيئية ملحة، مثل ندرة المياه والتصحر وتدهور الأراضي وانخفاض مساحات الأراضي الصالحة للزراعة؛ مما يؤثر سلبًا على الوصول إلى الغذاء وخاصة في المناطق الريفية والمهمشة. ومنذ أكثر من عقد من الزمن، تعمل الإسكوا في شراكة مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على قضايا التنمية المستدامة بما في ذلك توفير الأدوات المناسبة لرصد وتقييم البعد البيئي لخطة عام 2030.

- لا يخلو البعد البيئي لخطة عام 2030 من التعقيد؛ ومن ثمَّ يجب توحيده في الخطط والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رصد البعد البيئي ومتابعته يتطلب جمع البيانات البيئية استنادًا إلى مؤشرات

محددة. وتواجه الأجهزة الإحصائية الوطنية في المنطقة تحديات كبيرة في جمع البيانات البيئية وتتطلب الدعم التقني وبناء القدرات لتحسين الأطر الإحصائية ومصادر البيانات والبنية الأساسية الحديثة.

- أُعدَّ الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة 2030 للتنمية المستدامة في المنطقة العربية من 21-18 سبتمبر (أيلول) 2017 في العاصمة المصرية (القاهرة) في الاجتماع التشاوري الذي نظمته الإسكوا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية. شارك في الاجتماع (84) من الخبراء المعنيين و(20) منظمة إقليمية، من بينهم ممثلو الدول العربية، في اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية (JCEDAR)، وممثلون عن الأجهزة الإحصائية الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وخبراء من معاهد البحوث البيئية.

- قدمت الإسكوا خلال الاجتماع «الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة 2030 للتنمية المستدامة» المقترح الذي وضعته هي وشركاؤها استجابة لقرار مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE) في عام 2016 الذي دعا إلى إعداد مسودة «الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة 2030 للتنمية المستدامة» بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية.

- استعرض المشاركون وناقشوا مسودة الإطار التي تقدّم مقترحات حول وسائل إدماج الأبعاد البيئية لخطة 2030 في الخطط والسياسات التنموية الوطنية في المنطقة العربية. وأتاح الاجتماع أيضًا فرصة للمشاركين لتبادل وجهات النظر والآراء بشأن الأولويات البيئية لخطة عام 2030، وعن كيفية تنفيذ الإطار ضمن النظم الإحصائية الوطنية القائمة وما يجب إعداده من بيانات مطلوبة من أجل التحليل والرصد والإبلاغ في المنطقة، ودعم عملية صنع السياسات المتكاملة فيها.

- أُقيم حوارٌ حول الخطوات المستقبلية المقترحة والأطر المؤسسية الإقليمية والوطنية الملائمة لرصد واستعراض الأهداف والغايات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية للعام 2030، واعتمد المشاركون «الإطار التنفيذي» خلال الاجتماع، على أن تصدر نسخة نهائية تتضمن تعقيبات البلدان مع وثيقة عمل مركزة لتقديمها إلى اللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في المنطقة العربية (JCEDAR).

الأبعاد التنموية والبيئة:

التنمية المستدامة في الواقع مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والمؤسسية والبيئية للمجتمع؛ لأنها تُمكّنُه وتمكن أفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي، مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

غايات البعد البيئي في خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية:

- ضمان حصول الجميع على الطاقة الحديثة والمستدامة والقابلة للاعتماد عليها وبأسعار معقولة.
- ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب لجميع الأعمار.
- ضمان اتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.
- ضمان استهلاك وإنتاج مستدامين.
- المحافظة على البحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية.
- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الأيكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.

الأهداف ذات الصلة بالبعد البيئي في إطار الأهداف الأخرى في التنمية المستدامة

تمثل خطة عام 2030 تحولاً نموذجياً للاستعاضة عن النموذج الاقتصادي الحالي القائم على النمو بنموذج جديد يهدف إلى تحقيق اقتصادات ومجتمعات مستدامة ومنصفة في جميع أنحاء العالم، وضمان المزيد من المشاركة العامة في صنع القرار، بما يتماشى مع المبدأ العاشر من إعلان «ريو» بشأن البيئة والتنمية. وهي خطة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتحويلها إلى أنماط حياة وسبل عيش مستدامة تعود بالنفع على الجميع. وتعد البيئة التي يعتنى بها جيدًا أمرًا حاسمًا لتحقيق الاستدامة وبقاء الجنس البشري.

ويمكن تحقيق القضاء على الفقر عن طريق دمج التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية والصحة البيئية؛ فالفقر البيئي الناتج عن عدم إمكانية الوصول إلى الأصول الطبيعية، وسوء إدارة الموارد، وتدهور النظم الإيكولوجية والتلوث، جميعها تؤدي إلى مزيد من الضعف وفقدان المجتمعات المحلية لقدرتها على الصمود. وسيؤدي تزايد عدد سكان العالم إلى زيادة صعوبة توفير الخدمات الأساسية للفقراء.

ترتبط حقوق الإنسان ارتباطاً وثيقاً بالبيئة من خلال حق كل مواطن في بيئة نظيفة وصحية ومنتجة. وتتعلق التنمية المستدامة، التي ترتبط بالوصول إلى الموارد الطبيعية في خطة عام 2030، بالقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وتمديد الفرصة لهم لتحقيق تطلعاتهم في العيش بكرامة.

وتشتمل أكثر من نصف الأهداف والمقاصد على تركيز بيئي أو تتناول استدامة الموارد الطبيعية، بيد أن تحقيق التغييرات التحويلية التي تتوخاها خطة عام 2030 سيتطلب نهجاً متكاملاً في جميع الأهداف السبعة عشر. وعلى سبيل المثال، يتطلب بناء القدرة على الصمود والحد من الضعف في التجمعات البشرية الحصول على الغذاء ونظم إنتاج غذائي مستدامة، والحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث وزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ (انظر الشكل 1). وهناك تأكيد على الروابط بين الأبعاد الثلاثة في جميع الأهداف السبعة عشر، مما يجعل خطة عام 2030 متكاملة بحق.

الشكل (1): العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة والمقاصد والمؤشرات المبينة على المنبر التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

***المصدر: الأمم المتحدة 2016**

تشير تقديرات الفريق الدولي المعني بالموارد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن استهلاك الموارد الطبيعية سوف يتضاعف ثلاث مرات بحلول عام 2050. وسيتعين على مسارات التنمية المستدامة أن تحافظ على رأس المال الطبيعي وتعززه، وتعيد -عند الضرورة- بناءه بوصفه أصلاً اقتصاديًا حرجًا ومصدرًا للمنافع العامة.

وستكون هناك حاجة إلى مؤشرات جديدة، مثل مؤشر الثروة الشاملة (الأمم المتحدة،2016)، التي تنظر أبعد من علوم الاقتصاد التقليدية فيما يتعلق باستخدام الموارد والتنمية، مثل الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية. وتراعي هذه المؤشرات رأس المال المصنّع والبشري والطبيعي، وتوفر تقييمًا أكثر واقعية لثروة الدولة واستدامة نموها.

تجربة سنغافورة التنموية في الجانب البيئي:

تبنت سنغافورة عدة مبادرات للمحافظة على نظافة البيئة لترسيخ سمعتها الجيدة واستقطاب السياح والمستثمرين، وشملت خطتها المزيد من الحلول الرقمية، كالاستعانة بالواقع المعزز وتقنية «بلوك تشين والروبوتات». وشهدت سنغافورة طلبًا متزايدًا على الخدمات البيئية، ومدفوعًا بالتطور الاقتصادي والتوسع الحضري والنمو السكاني، مما يشكّل تحديًا كبيرًا أمام حكومة سنغافورة التي تصب جهدها على الحفاظ على سمعتها كونها من أكثر الدول نظافةً في العالم.

وقد واجهت السلطات المعنية بتشغيل الخدمات البيئية -بسبب جائحة (كوفيد-19)- تحديًا خاصًا، تمثل في زيادة الطلب عليها بشكل كبير كونها واحدة من أهم الوسائل اللازمة للحفاظ على النظافة والصحة العامة، وهو أمر حفّز شركات الخدمات البيئية على تحسين عملياتها لتصبح أكثر كفاءة وإنتاجية لتوفير بيئة نظيفة مستدامة وصالحة للعيش في سنغافورة؛ ولذلك اتخذت الحكومة خطوات جديدة ضمن خطتها البيئية لتشمل المزيد من الحلول الرقمية المتقدمة، مثل استخدام الروبوتات والواقع المعزز بالإضافة إلى تقنية «بلوك تشين». وتم أيضاً تعديل الخطة البيئية لتشمل قطاع إدارة الآفات، بالإضافة إلى قطاعي التنظيف وإدارة النفايات؛ حيث تتضمن الخدمات البيئية في سنغافورة خدمات التنظيف الأساسية وإدارة النفايات. وتعد صناعة الخدمات البيئية من أهم القطاعات في البلاد؛ فهي تضم أكثر من (78,000) فردٍ من القوى العاملة وأكثر من (1,700) شركة، يمثل ما يقارب 90٪ منها شركات صغيرة ومتوسطة.

وفي العام 2018، أطلقت وكالة البيئة الوطنية السنغافورية وهيئة تطوير وسائل الإعلام المعلوماتية الخطة الرقمية للخدمات البيئية للمرة الأولى. وجاءت هذه الخطة لتكون جزءًا من مبادرة أوسع ضمن برنامج التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة الذي تضمّن خارطة طريق رقمية من ثلاث مراحل، هي:

1) الاستعداد للاقتصاد الرقمي.

2) النمو في ظل الاقتصاد الرقمي.

3) التحضير لمستقبل رقمي.

حُدثت الخطة الرقمية لصناعة الخدمات البيئية في أوائل العام 2021، كي تحتوي على المزيد من الحلول الرقمية المتقدمة، وقد قامت بذلك بالشراكة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة. حاولت هذه الخطة تشجيع هذه الشركات في قطاعات إدارة

الآفات والتنظيف وإدارة النفايات على إدماج أحدث التقنيات الرقمية من أجل الرفع بكفاءة الخدمات وتحسين جودتها. وتساعد على مجابهة التحديات التي تقف أمام التحول الرقمي، مثل قلة المهارات الرقمية والتصدي لظاهرة مقاومة التحول الرقمي داخل الشركات.

تستطيع هذه الشركات الاستفادة من أي منحة إذا ما قررت اعتماد الحلول التي تقترحها الخطة وتوصي بها؛ وبناء على ذلك تدعم السلطاتُ الشركاتِ المؤهلةَ بنسبة تصل إلى 80 % من تكلفة التأهيل، أي حتى (263,000) دولارٍ أمريكي.

حظيت الخطة بإقبالٍ كبير، عبر الموافقة عليها حتى أبريل 2021، وعلى (1.515) طلباً لمنحة الحلول التقنيّة البيئية من (518) شركة، وقُدِّمَ حوالي (27) مليونَ دولار أمريكي. غير أن الجهات المعنية بتنفيذ الخطة واجهت بعض التحديات، تمثل أهمها في عدم وجود قوى عاملة كافية وذات مهارات رقمية مناسبة في المجال البيئي. وقد اشتملت الخطة المحدّثة على خارطة طريق للتدريب الرقمي، احتوت على دورات تدريبية متخصصة من أجل معالجة تلك التحديات، ومن أجل التأكد من أن القوى العاملة في مجال الخدمات البيئية مجهزة بشكل تامٍ وكافٍ بالمهارات والمعرفة اللازمة لاعتماد الحلول الرقمية.

من تلك التدريبات دورة بعنوان «مقدمة إلى التكنولوجيا الرقمية في الخدمات البيئية» التي يقوم بها معهد التعليم الفني. وهي دورة تهتم بتدريب القوى العاملة في مجال الخدمات البيئية وفق أحدث التطبيقات، كالروبوتات والأتمتة، إلى جانب البرمجيات وأنظمة الإدارة.

وتمامًا، أدى اعتماد التقنيات والحلول الرقمية –مثل «روبوتات التنظيف» وأنظمة «المراحيض الذكية»– إلى زيادة الإنتاجية، وجعل الشركات قادرة على تحسين مهارات القوى العاملة لديها؛ فعلى سبيل المثال، وفّر نظام «المرحاض الذكي» من ساعة إلى أربع ساعات عمل كل يوم على الشركات؛ إذ يقوم هذا النظام بمراقبة أداء المراحيض العامة وجودتها من خلال أجهزة الاستشعار الذي يكتشف الأعطال ويبلغ عنها، من خلال جمع البيانات وإرسالها أولاً بأول فتحل المشكلات التي تحتاج إلى صيانة، وهذا سمح للعمال بإعادة ترتيب أولويات عملهم.

من جانب آخر، ساهم استخدام تقنية «البلوك تشين» في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على إدارة المواد القابلة لإعادة التدوير، وفي التأكد أنه تم التخلص من النفايات بطريقة آمنة ومسؤولة. كذلك طورت إدارة المرافق الصناعية والتجارية –ضمن الخطة البيئية المحدثة– نظاماً داخلياً لإدارة القوى العاملة؛

ليساعد المشرفين على إدارة العمال الذين يعملون في عدة مواقع، وإعلام العاملين بالجداول اليومية الخاصة بهم.

حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي، ساد اعتقاد أن النمو الاقتصادي لا يقوم إلا على حساب حماية البيئة، وأنه من غير الممكن الجمع بين هذين التوجهين، وأن أي تحسين أو تطوير في نوعية البيئة يعني عرقلة النمو الاقتصادي وإعاقته. إن أي نمو اقتصادي يعني القضاء على البيئة وتدميرها، غير أن تبرير مفهوم التنمية المستدامة قد أدى إلى التوفيق بين هذين المفهومين لارتباط عملية التلوث واستنزاف الموارد واختلال التوازن البيئي بعمليات الإنتاج في الدولة ككل من خلال التداخل بين المجتمع البشري وهو يسعى إلى إشباع حاجاته المستمرة وبين عناصر البيئة التي يعيش فيها.

البعد البيئي في اليمن

التحديات الصارخة التي تواجه البعد البيئي في اليمن

1- التلوث البيئي: هوائي، مائي.

2- شحة المياه الجوفية وسوء استخدام الموارد المائية.

3- القطع الجائر للغطاء النباتي.

4- التوسع العمراني على الأراضي الزراعية.

5- انتشار الأوبئة.

6- ضعف إشراك المرآة في منظومة التنمية البيئية.

1- مشكلة التلوث البيئي:

تعاني اليمن تحديًا صارخًا يتعلق بالتدهور البيئي الناتج عن الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية. وقد ارتفعت مستويات التدهور البيئي بسبب زيادة عدد السكان، وتداعيات مشكلة التصحر التي تعاني منها اليمن، بجانب مشكلة المخلفات الصلبة وتلوث التربة، بالإضافة إلى التلوث الناتج عن استخدام المبيدات بمختلف أنواعها، وتلوث المياه بالمخلفات السائلة، كل ذلك ساعد في اتساع رقعة الفقر؛ وهذا يعني المزيد من الاستنزاف للموارد الطبيعية والبيئية والمزيد من تدهور الحياة للكائنات البحرية والبرية.

مقترحات لحل مشكلة التلوث البيئي:

1- وضع تشريعات وقوانين رادعة -كفرض رسوم وغرامات- للحد من التلوث البيئي.

2- التشجيع على السكن في الأرياف أو الضواحي للحد من ازدحام المدن.

3- التخلص من النفايات الصناعية عبر الطمر الصحي والحرق.

4- الاستثمار في مشاريع إعادة تدوير النفايات.

5- المساهمة المجتمعية نحو المحافظة على البيئة.

6- التوعية بكل الوسائل بأهمية المحافظة على البيئة.

7- تشجيع استخدام الأكياس الورقية بديلًا عن الأكياس البلاستيكية.

8- تشجير المدن مما يساعد في تنقية الهواء وتلطيف حرارة الجو وتوفير بيئة صحية نظيفة.

9- وضع سلال إلقاء المهملات في جميع الطرق العامة حتى يسود المجتمع ثقافة الحفاظ على نظافة البيئة.

10- العمل على ابتكار صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي تهتم بتوضيح أهمية البيئة والمحافظة عليها.

11- إعداد مجموعة أفلام للتوعية بأهمية البيئة والحفاظ عليها ومدى مخاطر الكوارث التي تنتج عن التلوث البيئي.

12- تكثيف زراعة وزيادة المساحات الخضراء التي تقلل من حجم التلوث البيئي.

13- طبع ملصقات ولافتات للتوعية، ونشرها في الأماكن العامة.

14- إحلال استخدام الأسمدة العضوية لتكون بديلاً عن الأسمدة الكيماوية حتى نحتفظ بتربة قوية.

15- إدخال مفهوم المحافظة على البيئة ضمن المقررات الدراسية.

16- إقامة ورش عمل ومنتديات للمحافظة على البيئة وابتكار حلول لها.

17- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

18- ضرورة إشراك المرأة في منظومة الحماية البيئية بوصفها العنصر الهام والرئيس في الحفاظ على البيئة.

(أ): مشكلة التلوث الهوائي:

أشارت منظمة الصحة العالمية في تقاريرها إلى أن تلوث الهواء الخارجي (في الأماكن المفتوحة) يسبب (1.100) حالة وفاة مبكرة سنوياً في اليمن، كما يؤدي تلوث الهواء الداخلي (في الأماكن المغلقة والمنازل) إلى وقوع ما يقدر بنحو (6,700) حالة من الوفيات المبكرة كل عام. وتتركز معظم

الوفيات المرضية المرتبطة بالتدهور البيئي في اليمن، في حالات متعددة، منها: حالات الالتهابات الرئوية، أمراض الجهاز التنفسي، الحُمِّيات كالضنك، الكوليرا، النوبات القلبية، السرطانات، فيروسات الكبد، الدفتريا، أمراض السكري، حالات فقر الدم، حالات الوفاة والغرق جراء الأمطار والأعاصير وغيرها.

مقترحات لحل مشكلة التلوث الهوائي:

- استخدام أنواع الطلاء المناسبة، وعدم استخدام الطلاء الزيتيّ الذي يُنتج أبخرة هيدروكربونية.
- وضع قواعد ولوائح تلزم أصحاب المركبات لعمل صيانة دورية للحد من الانبعاث الكربوني.
- المراقبة الدورية لضمان الحد من التسربات والانبعاث الناتجة عن وسائل النقل.
- المحافظة على مصادر الطاقة والتقليل من استهلاكها؛ إذ يؤدّي ذلك إلى انخفاض الطلب على محطّات توليد الطاقة، ومن ثم انخفاض نسبة ملوِّثات الهواء.
- عدم حرق النفايات في غير الأماكن المخصصّة لذلك؛ إذ تؤدّي هذه الممارسات إلى تلوّث الهواء بالسناج والعفن، وغيرها من المواد التي تتسبب بعض أمراض الجهاز التنفسي، وتزيد من أمراض الحساسيّة؛ فتزايد كميات النفايات يؤثر سلبًا على البيئة مع مرور الوقت.
- التشجيع على المشي، أو استخدام وسائل النقل الجماعي، أو الدراجات الهوائيّة أثناء التنقل بدلاً من استخدام السيارات الخاصّة؛ لأنّ حركة المركبات تُعدّ واحدة من الأسباب الرئيسة في إنتاج الضباب الدخاني.
- زراعة الأشجار؛ لأنّها تمتص غاز ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو.

(ب) مشكلة التلوث المائي:

ترزح اليمن تحت مشكلة تلوث المياه؛ ذلك أن سوء الصرف الصحي وعدم توفر محطات معالجة المياه العادمة وكثرة استعمال المبيدات والأسمدة هي من أهم أسباب تلوث المياه؛ وهذا يؤثر على صحة أفراد المجتمع بشكل عام.

ووفق تقارير ذات علاقة، فإنه عند استعمال مياه الصرف الصحي للري، يتسبب ذلك في تسرب معادن ثقيلة إلى المياه الجوفية، ويكون هذا أحد العوامل المؤدية إلى التلوث المياه. بالإضافة إلى ذلك، فإن الآبار تعرضت هي الأخرى للتلوث بسبب قيام بعض المزارعين بضخ المياه مباشرة من محطات الصرف لأغراض الري.

وأشار أحد تقارير عام 8002 الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة المعنون بـ»مياه الشرب والصرف الصحي» إلى أن 43 % من السكان يحصلون على مياه شرب غير نقية (آبار وينابيع غير محمية من عوامل التلوث، شاحنات محملة بخزانات صغيرة ومياه سطحية).

مقترحات لحل مشكلة التلوث المائي:

- التقليل من كميّات الأسمدة الكيمائية التي يتمّ استخدامها؛ لأنّها تنتقل إلى مجاري المياه المختلفة عندما تختلط بمياه الأمطار مما يؤدّي إلى تلوّث المسطّحات المائيّة والآبار الجوفية.

- تجميع النفايات السائلة، مثل: الزيوت والمواد الكيميائيّة في خزانات ليعاد تكريرها.
- التوسع في مشاريع معالجة المياه العادمة.
- ترشيد استخدام المياه في الري من خلال الري في الأوقات المبكرة لضمان عدم تبخرها.
- تزويد سطح التربة بغطاء عضوي لضمان المحافظة على رطوبتها وعدم تبخّر المياه مما يؤدّي إلى انخفاض كميّات المياه المستهلكة لريّ المزروعات.
- عدم تشغيل غسّالة الأطباق أو غسّالة الملابس قبل وصولها إلى الحمولة الكاملة؛ لأنّهما تستهلكان ذات الكميّات من المياه سواء أكانت حمولتها كاملة أم لا، ويُمكن ضبط مستويات المياه لغسّالات الملابس عندما لا تكون الحمولة كاملة.
- تشغيل صنبور المياه عند الحاجة فقط، وعدم هدر المزيد من المياه في الاستهلاك اليومي.
- التقليل من كميّات المياه المستهلكة من خلال تقليل الوقت المستغرق للاستحمام.

2 – مشكلة شحة المياه الجوفية (سوء استخدام الموارد المائية):

تعد اليمن من أفقر دول العالم في الموارد المائية وتقع في أسفل سلم الدول الواقعة تحت خط الفقر المائي؛ إذ يتراوح المتوسط السنوي لكمية الأمطار بين (250–400) ملم، وتبلغ في الحدود الدنيا بين (50–100) ملم. وتتميز الأمطار بعدم الانتظام وبالتذبذب.

- تعتمد الزراعة المروية بدرجة أساسية على حفر الآبار الجوفية واستغلال المخزون المائي الجوفي المتجمع من عصور سابقة.

- تبلغ المياه الجوفية حوالي (10) بلايين متر مكعب في حوض المسيلة، و(205) بلايين متر مكعب في حوض تهامة، فيما يتوزع الباقي من الاحتياطي الجوفي على بقية المناطق. وتبلغ

كمية السحْب من المياه الاحتياطية (3,900) مليون متر مكعب سنوياً عن طريق (110) آلاف بئر ارتوازية (عدد الحفارات 900 حفار) يتم سحبها من الاحتياطي، وتستهلك الزراعة 90 %، و8 % للقطاع المنزلي، و2 % للقطاع الصناعي. وتمثل الكمية المستخرجة ما يفوق التغذية الجوفية المتجددة بمقدار (1,500) مليون متر مكعب مما يتسبب في انخفاض منسوب المياه الجوفية. على سبيل المثال، تعد مديرية بني حشيش الرافد الرئيس لحوض صنعاء، ويوجد بها (6,000) بئرٍ.

شكل توضيحي للأحواض المائية في الجمهورية اليمنية

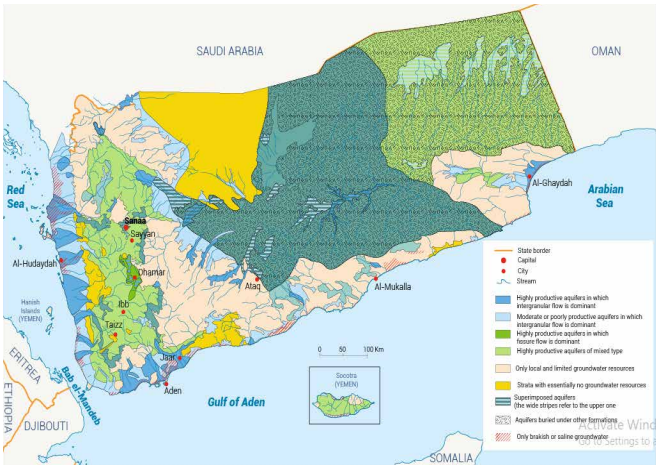

- تعد اليمن واحدة من الدول التي تعاني أعلى نسبة في معدلات النمو السكاني في العالم وأكثر الدول استنفادًا للموارد المائية في الشرق الأوسط.

- تقدر المياه السطحية بـ(1,000) مليون متر مكعب في السنة، تتدفق الى أحواض الصرف (البحر الأحمر، خليج عدن، بحر العرب، الربع الخالي) أو يقع انخفاض طوبوغرافي حيث يحدث التبخر الهائل بوصفها آلية تصرف طبيعية رئيسة.

- تستنزف زراعة القات 60 % من المياه الجوفية في حوض صنعاء، بالإضافة إلى الأضرار البيئية التي تسببها المبيدات المخالفة للمواصفات فتلوث التربة والبيئة والمياه الجوفية والمنتجات الزراعية وتشكل تهديدًا صحيًا واقتصاديًا على المجتمع.

شكل توضيحي لمناطق السيول

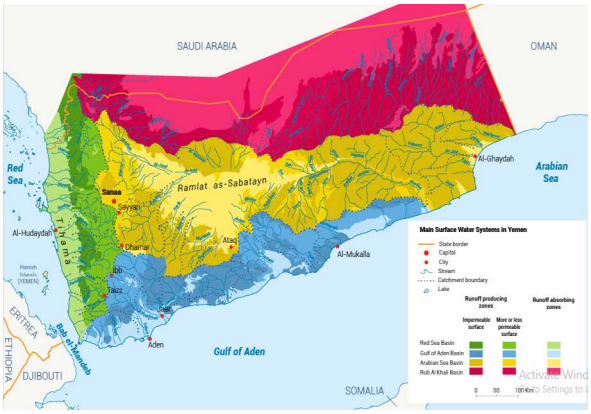

مقترحات لحل مشكلة شحة المياه الجوفية:

- وضع استراتيجية متكاملة للموارد المائية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على التوازن بين الكميات المسحوبة من المياه والمخزون منها.
- وضع البرامج والخطط العامة لترشيد استخدام المياه.
- تشجيع المزارعين على استخدام وسائل الري الحديثة.
- معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الزراعة.
- وقف استيراد الحفارات المائية والإشراف على تحركات الحفر.
- وقف إصدار التصاريح لحفر الآبار.
- عمل مصائد ومكامن لتغذية الآبار الجوفية.
- التوسع في بناء السدود وإعادة حقن الآبار.

3- مشكلة القطع الجائر للغطاء النباتي:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي اليمني، وتنبع هذه الأهمية من كونه أحد القطاعات الرئيسة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتراوح مساهمته من 10–12 %. بالإضافة إلى كونه قطاعًا منتجًا للسلع الغذائية والمواد الخام، وهو يأتي في المرتبة الأولى في استيعاب العمالة ضامًّا مليوني عامل يشكلون نحو 53 % من إجمالي القوى العاملة في البلاد.

وتمثل الأراضي الزراعية المستخدمة في الاستثمار الزراعي من إجمالي أراضي الجمهورية اليمنية (1,202,113 هكتارًا، بنسبة 2.04 %)، وأراضي المراعي (22,600,000 هكتارًا، بنسبة 40.72 %) كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (1): توزيع أراضي الجمهورية اليمنية

البيان	المساحة (هكتار)	النسبة
Items	Area	%
أراضٍ صخرية وصحراوية وحضرية	30,000,000	54.05
أراضٍ مراعي	22,600,000	40.72
غابات وأحراش	1,500,000	2.70
أراضٍ مزروعة	1.202.113	2.04

***المصدر: المركز الوطني للمعلومات**

تعد الصين وأمريكا والهند والبرازيل من البلدان التي تسجل أكبر امتداد للأراضي الزراعية بإدخال أراضي المراعي إلى الأراضي زراعية وبمكافحة التصحر. في حين يواجه الغطاء النباتي في اليمن خطرين يتمثلان في: سوء الإدارة من السلطات المختصة والجهات الأمنية، إفراط الاحتطاب الذي يقوم به المواطنون لسد حاجاتهم ليكون بديلًا للغاز المنزلي لا سيما منذ بدء الحرب مما تسبب في ارتفاع سعرها وانعدام المشتقات النفطية والغاز وصعوبة الحصول عليها سواء في المخابز أو المنازل الريفية وغيرها.

وقد تحولت غابات المانجروف على ساحل البحر الأحمر ومحمية جزيرة كمران بمحافظة الحديدة للاقتطاع والتحطيب الجائر ووصل الحال أيضًا إلى جزيرة سقطرى ذات التنوع البيئي الفريد، وفي جامعة صنعاء قطعت (37) شجرة معمرة من ساحة كلية الآداب بالجامعة بمزايدة رسمية بمبلغ (8,000) دولار.

يشير أبو الفتوح إلى أن (860) ألف شجرة تقطع لسد حاجة أفران العاصمة فقط البالغ عددها (722) فرنًا وتحرق (17,500) طن من الحطب سنوياً، وهذا ما يقضي على (780) هكتاراً من الأراضي المزروعة بتلكً الأشجار مما يمثل تهديدًا لمساحات المراعي والأراضي الزراعية في قدرتها على مواجهة الزحف الرملي في مناطق التصحر وخروج مساحات واسعة لتتحول إلى أراضٍ جافة نتيجة التعرية الهوائية للتربة، ويتسبب أيضًا في انخفاض كميات المياه التيً تغذي الأحواض المائية وينابيع المياه، بالإضافة إلى حدوث الفيضانات وسيول جارفة تعمل على إزالة الغطاء النباتي وجرف التربة وقتل التنوع البيولوجي.

إن الاحتطاب الجائر هو من أخطر العمليات المؤدية إلى تدهور الغابات بمعدلات سريعة ومتزايدة بالإضافة إلى الآثار السلبية المتعددة المضرة بالبيئة والمجتمع كانتشار الجفاف واختلال التوازن البيئي، وفقًا لدراسة الهيئة العامة لحماية البيئة. وتشير الشبكة اليمنية للعلوم والبيئة إلى دمار 60 % من الغطاء النباتي منذ ما يزيد عن ستة سنوات.

مقترحات لحل مشكلة القطع الجائر للغطاء النباتي:

- المحافظة على مساهمة الاقتصاد الزراعي من خلال تنميته وتطويره.
- وضع التشريعات والقوانين لتشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي عن طريق إدخال مناطق زراعية جديدة (تسهيل قروض الاستصلاح الزراعي).
- تشجيع العمالة في المناطق الزراعية من خلال تقديم الدعم والتدريب.
- استصلاح مناطق زراعية بتحويل أراضي المراعي إلى أراضٍ زراعية.
- وضع تشريعات وقوانين رادعة لعمليات الرعي الجائر والتعدي على الأحراش والغابات.
- محاولة استخدام واستغلال مصادر الطاقة المتجددة لتكون بديلًا عن استعمال وقود الحطب.
- إقامة المحميّات البيئيّة.

- الحفاظ على الغطاء النباتي ومنع الرعي الجائر الذي يؤثّر بشكل سيء على الأراضي الزراعيّة.
- وقف استيراد المناشير الكهربائية.

(صورة 1)

(صورة 2)

(صورة ٣)

(صور مؤرشفة)

4- مشكلة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية:

ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي عالية القيمة والخصوبة ستظل هاجساً لدى الخائفين على هذا الوطن من المختصين في الشؤون الزراعية وباحثي التنمية الزراعية والساعين إلى الاكتفاء الذاتي.

وقد أصبح التوسع العمراني يؤثر سلباً على الآلاف من الهكتارات من الأراضي الزراعية عالية الخصوبة، وهناك مساحات واسعة اختفت في قاع الحقل وقاع البون في الوديان سُردد ورماع ورسيان وموزع وسهام وتبن وأبين، وغيرها من المناطق. وتقدر الدراسات أن نسبة الزحف العمراني تصل إلى متوسط سنوي 3.7 %، أي أنه خلال ثلاثة عقود قادمة ستختفي الرقعة الزراعية برمتها.

وتعد الزيادة السكانية وغياب التخطيط الحضري لمعظم المدن اليمنية والتحول

من بناء المناطق الجبلية غير القابلة للزراعة إلى البناء قرب السهول لقربها من الخدمات، والهجرة من المدن الريفية إلى المناطق الحضرية، والثقافة المجتمعية نحو البناء الأفقي، وانخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي، وزيادة الاستثمار في العقارات، وانخفاض المحاصيل النقدية مع انخفاض الدور التوعوي والتثقيفي، وغياب الضبط الرقابي والأمني، كل ذلك سيجعل مسلسل الحزن للزحف العمراني ممتداً وغير متوقف.

مدينة إب –نموذجًا- قبل الزحف العمراني وبعده

(إب قبل ستين عامًا)

(إب قبل 35 سنة)

بعد 35 سنة – (صور مؤرشفة)

مقترحات لحل مشكلة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية:

- وضع تشريعات صارمة تحد من البناء في المناطق الزراعية.
- سن القوانين وتفعيلها بقوة للحد من التوسع العمراني.
- التوجه الجاد من قبل الدولة نحو التخطيط العمراني وتحديد المناطق الزراعية والمناطق السكنية وتوفير خدماتها.
- التوجه الرأسي في التوسع العمراني بدلاً من التوجه الأفقي لتقليل الخسائر من المساحات الزراعية.
- تنمية المناطق الريفية والثانوية للحد من الهجرة من الريف إلى المدن من أجل التخفيف من تدمير المدرجات الزراعية.
- تفعيل دور السلطات المحلية والالتزام التام بتنفيذ المخططات العمرانية.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بالتخطيط العمراني والحفاظ على المساحات الخضراء.
- توجيه رؤوس الأموال نحو استثمارات أخرى، والحد من الاستثمار العمراني على الأراضي الزراعية.

- إجراء تحديثات مستمر للبيانات المكانية وربطها مع كل أجهزة الدولة.
- قيام الجهات المعنية بنفسها بتحديد أراضٍ غير زراعية واسعة للشركات.

5- مشكلة انتشار الأوبئة:

واجهت اليمن تحديات وتحولات سياسية في العشرين السنة الماضية انعكست سلبًا على كل المستويات ومنها الجوانب الخدمية والاقتصادية، ولم تستطع مواكبة الزيادة السكانية وظروف النزوح من مناطق الصراع إلى المناطق الآمنة، ومن أبرز تلك التحديات:

شبكات الصرف الصحي: تعاني شبكات الصرف الصحي في اليمن من الإهمال، سيما أن الكثير من المناطق لم تستطع استيعاب الضغط الزائد على الشبكة مما تتسبب في انهيارها. بالإضافة إلى عدم كفاءة محطة المعالجة وقيام العديد من المزارعين باستخدام المياه العادمة في ري الخضروات مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة (الدفتيريا، حمى الضنك، الكوليرا). وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019 بلغ عدد المصابين بالكوليرا (300,000) مواطنٍ و(600) حالة وفاة، ليبلغ عدد المصابين والمتوفين منذ بدء انتشار الوباء مليونيً شخص.

وفي هذا الصدد أشارت اليونيسيف في تقريرها بتاريخ 29/4/2020م إلى أن هناك أكثر من خمسة ملايين طفل مهددين بخطر الإصابة بأمراض مثل الكوليرا والإسهال المائي الحاد في وقت يتنامى فيه تفشي جائحة كورونا بعد تسجيل (110) آلاف حالة اشتباه بالكوليرا في (290) منطقة من مناطق اليمن الـ(331)؛ فقد أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات في عدن

وأبين ولحج وصنعاء إلى انقطاع الوصول إلى المياه النقية، وهذا يعني أن تسربات الصرف الصحي في المناطق السكنية والزراعية شكلت بيئة خصبة لانتشار الأوبئة.

مقترحات لحل مشكلة انتشار الأوبئة:

- تبني الدولة لاستراتيجيات وخطط تنموية نحو تطوير شبكات الصرف الصحي وتحديثها.
- الوقوف على واقع شبكات الصرف الصحي.
- التوسع في إنشاء مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي.
- توفير ميزانية كافية لمعالجة جذور الأزمة نظراً لعدم جدوى الحلول المؤقتة.
- توسيع الدراسات حول أسباب المشكلة الأساسية.
- التركيز على حل المشاكل ابتداء من مناطق الضغط الرئيسة.

6- مشكلة ضعف إشراك المرأة في منظومة التنمية البيئية:

المرأة هي نصف المجتمع، وهي أيضًا شريكة في واجبات هذه الحياة مثلها مثل الرجل. وفي العالم العربي تمثل المرأة حضورًا قويًا ومتميزًا في الحماية البيئية كونها ربة بيت ومديرة لشؤون الأسرة وتربية الأطفال بعيدًا عن أدوارها الهامة الأخرى.

يعد الاعتراف بحق المرأة في حماية الطبيعة من الخطوات الأكثر أهمية في العقود الأخيرة التي انعكست في العديد من الاتفاقيات الدولية بما في ذلك اتفاقية (REO) للبيئة والتنمية عام 1992.

ويمكن الحفاظ على البيئة والحد من استنزاف الموارد البيئية الطبيعة من خلال الوضع البارز الذي تحتله المرأة في بيئتنا الأولى (البيت) من خلال:

- الحد من الإسراف في الطعام والمياه والطاقة وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى مخلفات في البيئة.
- توجيه الأبناء في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وهذا دور تربوي بيئي أكثر أهمية تقوم به الأم.
- المرأة هي المسؤولة الأولى عن صحة الأجيال خلال المراحل العمرية المختلفة وفي رفع مستواهم الصحي.

- للمرأة دور في تربية أجيال مسلحين بالوعي، وهو ما سيكون له تأثير مباشر وغير مباشر في تعاملهم مع البيئة.
- تراقب المرأة استهلاك الطاقة في المنزل فلا تسمح بترك الأدوات الكهربائية مشغلة إلا عند الضرورة.
- فرز القمامة في المنزل وتعليم أطفالها عن كيفية الفرز في أكياس مختلفة.
- يمكن للمرأة أن تشجع أبناءها أن يغرسوا نبتة في حديقة المنزل أو في شرفاته، وتسمح لهم بالاعتناء بها.
- يمكن للمعلمات أن يقمن بدور كبير في توجيه التلاميذ في المدارس وتنمية الإحساس بالبيئة من خلال الأناشيد والنشاطات المدرسية كالرسم وغيره.
- يمكن للمرأة الريفية أن تسهم بدور فعال في عملية تدوير النفايات، ومن خلال استخدام بقايا الطعام علفًا للحيوانات.

لن تستطيع اليمن النهوض بالتنمية المستدامة وحماية البيئة ما لم تكن المرأة مشاركة بشكل فعال في هذا التوجه.

مقترحات لحل مشكلة ضعف إشراك المرأة في التنمية:

- إشراك المرأة اليمنية في العملية التنموية من خلال إدخالهم بشكل فعال في سوق العمل.
- التركيز على أدوار المرأة البيئية وتنميتها من خلال زيادة التوعية والتدريب.
- إبراز مدى إسهامات المرأة المنزلية وعملها للمحافظة على البيئة لا سيما أن عملها غير مرئي وغير مدفوع الأجر.
- وضع تشريعات وقوانين تنتظم دور المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية من خلال (الكوتا).
- رفع المستوى الاقتصادي للمرأة وبالأخص المرأة الريفية من خلال تقديم قروض ميسرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة.
- تمكين المرأة اليمنية من خلال رفع قدراتها الذاتية لتحقيق الذات.
- مشاركة المرأة الكاملة مع الرجل في وضع الأنشطة التنموية والمحافظة على البيئة.
- التوعية بأهمية دور المرأة في تنشئة جيل واعٍ بمخاطر التلوث البيئي.

الخـــــاتمة:

لا بد من لفت النظر إلى أهمية الجانب البيئي بالنسبة لكل مجالات التنمية الأخرى التي تعد انعكاسًا طرديًا لمستوى توفر متطلبات البعد البيئي، وفي هذا الصدد يؤكد تقرير صادر عن منظمة الإسكوا في عام 2012 على أهمية تفادي انهيار الموارد واستنزافها وأهمية مواجهة التدهور البيئي. ويشير التقرير إلى أن البشرية قد دخلت عتبة اللااستدامة وتخطت نقطة اللاعودة، وإذا لم يكن هناك تغييرات جذرية وفورية تنهض بالحضارة الإنسانية، فلن نستطيع تخطي مخاطر هذه المرحلة وآثارها.

يواجه العالم اليوم تحديات بيئية ألقت بظلالها على التوازن البيئي نتيجة عدم التزام دول العالم بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم حجم الانبعاثات الكربونية في الجو –لاسيما الدول الصناعية الكبرى–، ونتج عن هذه الأضرار تغيرات مناخية كارثية أثرت على كوكب الأرض بكامله؛ ففي العام الماضي شهدت المنطقة العربية كوارث طبيعية (حرائق الغابات في الجزائر، فيضانات عمان واليمن والسودان ومصر، ارتفاع منسوب مياه البحار في المدن الساحلية، زيادة موجات الصقيع وانخفاض درجات الحرارة في شبه الجزيرة العربية ومصر).

بالنسبة لليمن، تبرز حقيقة أن الجيل الحالي يواجه تحديات ومخاطر بيئية ظهرت جلياً من خلال انخفاض القدرات الإنتاجية في القطاع الزراعي، وندرة الأراضي المتاحة للتنمية الزراعية والصناعية، والتخطيط العمراني، وزيادة مساحات الأراضي العرضة للتصحر وانخفاض حصة الفرد السنوية من المياه وانتشار الأوبئة والأمراض وظهور أوبئة سبق للجمهورية اليمنية أن كافحتها في السنوات السابقة مثل (الكوليرا، شلل الأطفال، الدفتيريا، بالإضافة إلى حميات مختلفة مثل حمى الضنك والمكرفس... إلخ).

وقد ارتفعت وتيرة كل هذه المشاكل وازدادت حدتها نتيجةً للأوضاع غير الطبيعية التي تعيشها اليمن منذ 2015، فانبرى عنها غياب كليٌ لدور الدولة في المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الوعي لدى المواطنين.

إن الوضع الاقتصادي، بجانب أوضاع الحرب، يعكس مستوى عالٍ من التحديات البيئية ومن مخاطرها التي تستدعي من الجهات الرسمية التعاملَ معها بجدية عبر تفعيل القوانين والتشريعات الناظمة للحفاظ على البيئة، وتشريع قوانين جديدة من شأنها أن تعمل على معالجة الأضرار الفادحة والدمار الذي طال البيئة

خلال السنوات العشر الماضية بسبب الصراعات والكوارث الطبيعية. كما يجب أن تتبنى الجهات الرسمية سياسات تشجع الصادرات وتدعم الاستثمار في المشاريع الاقتصادية التي تساهم في رفد خزينة الدولة بالعملة الأجنبية للتمكن من زيادة الاستثمارات في المشاريع التي تحقق التنمية المستدامة التي من شأنها أن تعمل على المحافظة على البيئة.

وكذلك، يجب الوقوف بجدية إلى جانب كل المبادرات أو التوجهات التي من المأمول أن يكون لها أثر على أرض الواقع بحيث يتم فيها مراعاة التكامل مع العملية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والبيئية ورفع مستوى الوعي، وكذا ضمان إشراك جميع أطياف المجتمع -ومن ضمنها المرأة اليمنية- وتشجيع الاستثمارات في المجالات البيئية لما لها من دور كبير في دعم التنمية المستدامة.

وأخيراً، إن لم يتم العمل على تحقيق السلام في اليمن بشكل فعلي لتمكين الجهات المعنية من إيجاد الحلول الطارئة والمستدامة للتحديات البيئية؛ فإن المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية ستزداد حتمًا، وستصبح أكثر سوءًا مما سيضر بالأجيال القادمة؛ وهذا سيحد من فرص حياة أفضل، ويتسبب باستمرار بحدوث الأزمات ويفاقمها، وستزداد وتيرة الصراع على الموارد ويتضاعف مستوى فقدان الثقة بالحصول على جودة الحياة للأجيال الحالية أو مستقبل جيد للأجيال القادمة، أو سيدفعهم عدم الأمان إلى البحث عن حياة أفضل في دول أخرى بصورة شرعية أو غير شرعية كما هو حاصل منذ 2015 إلى يومنا هذا.

المراجـــع:

- تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2016): جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية، نيروبي.

-يونس، إلهام أحمد (2021): التنمية المستدامة والتمكين السياسي للمرأة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

https://www.unescwa.org/ar/news

-الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة (2016): تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، نيروبي، 27-23 مايو.

-المركز الوطني للمعلومات، الزراعة في اليمن، الزراعة والغابات: Yemen-nic.info .

الروابـــط:

- https://www.fao.org/sustainability/news/news/ar/c/1287541/
- https://yemen-nic.info/sectors/agriculture/
- https://holmakhdar.org/news/interviews/295/
- https://water.fanack.com/ar/yemen/water-resources-yemen/
- https://www.alayyam.info/news/83IOJS6J-EFFMQY-5ADD
- https://adengad.net/public/articles/455525
- https://www.mc-doualiya.com/chronicles/report-mcd/20190527- %D9 %85
- https://news.un.org/ar/story/2020/04/1054002
- http://www.beatona.net/ar/knowledge-hub/article/content-40162
- https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=11759
- https://www.rowadalaamal.com/
- https://areq.net/m/ %
- https://m.facebook.com/ClubIbn/photos
- https://www.unescwa.org/ar/news
- https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=11759
- https://www.alayyam.info/news/83IOJS6J-EFFMQY-5ADD
- https://water.fanack.com/ar/yemen/water-resources-yemen/
- https://www.alayyam.info/news/83IOJS6J-EFFMQY-5ADD
- https://www.scidev.net/mena/news/excessive-logging-depletes-vegetation-yemen/
- https://www.mc-doualiya.com/chronicles/report-mcd
- https://news.un.org/ar/story/2020/04/1054002
- http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=16014
- www.Unhabitat.org
- www.aljazeera.net
- http://www.ypagency.net/213607
- www.Unhabitat.org
- www.alroeya
- WWW.unep.org/uneplive

حوكمة الجامعات اليمنية

(تصور مقترح)

د. فتحية الهمداني

فبراير 2022

الملخص:

تهتم الجامعات بتحقيق دورها في التنمية وبناء المجتمعات من خلال قيامها بعمليات الإصلاح واتباع الأنظمة الإدارية الحديثة التي أثبتت فعاليتها ونجاحها في العديد من المؤسسات، سواء الاقتصادية أو التعليمية. وتعد الحوكمة أهم الثقافات الإدارية العملية الهادفة إلى رفع مستوى أداء المؤسسات التعليمية من خلال تفعيلها لدور المحاسبة والمساءلة وتحقيق العدالة والمساواة؛ لذلك يهدف البحث الحالي إلى بناء تصور مقترح للحوكمة في الجامعات اليمنية والتعرف على متطلبات تطبيقها من خلال التعرف على الإطار الفكري للحوكمة، وعلى واقعها في الجامعات اليمنية وعلى أهمية تطبيقها، وتحديد أهم الصعوبات التي تواجه ذلك، والاطلاع على تجربتي حوكمة الجامعات في الولايات المتحدة وبريطانيا، وتحديد المتطلبات اللازمة لحوكمة الجامعات اليمنية، ومن ثم فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن الحوكمة نظام إداري للمؤسسات يجمع بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لتكون صانعة في عملية اتخاذ القرارات في ظل توفير معايير تضمن حقوق جميع المشاركين، وقواعد تشريعية وإدارية وتنظيمية تعمل على تنظيم عمل تلك الجهات وبما يسهم في خدمة المجتمعات وتطويرها.
- يعاني واقع الجامعات اليمنية من تدني تطبيق مفهوم الحوكمة ومبادئه، نتيجة العديد من الصعوبات في المجال القانوني، والإداري، والتكنولوجي، والمالي.
- أثبتت نتائج تجربتي الولايات المتحدة وبريطانيا أن حوكمة الجامعات قائمة على المناخ الديموقراطي والانتخابات التي يتم بواسطتها اختيار مجالس للأمناء من الأكاديميين والطلبة والهيئات والمنظمات الخارجية ورجال الأعمال، بالإضافة إلى اللجان التنفيذية المتنوعة، تشارك في تحسين الأداء وصناعة القرارات الإدارية الداعمة لجودة العملية التعليمية في ظل متطلبات إدارية وتشريعية وتنظيمية محددة.
- أن من أهم متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية:
  - متطلبات تشريعية، متطلبات إدارية، متطلبات تكنولوجية.
  - مبادئ الحوكمة: الرؤية، الأهداف، الشفافية، المساءلة، المشاركة، الكفاءة الفاعلية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الجامعات اليمنية.

مقدمة:

شهدت الأنظمة التعليمية في الكثير من دول العالم العديد من التحولات العالمية وتمثلت في التطور السريع الذي يشهده العالم في مجال التكنولوجيا وثورة الاتصالات والمعلومات الذي صاحبه ظهور اقتصاد المعرفة بوصفه توجهًا عالميًا فرض ضرورة الاهتمام بالجانب البحثي في الجامعات، مع زيادة الاهتمام بآليات صناعة القرار في الشؤون الإدارية والأكاديمية، وزيادة أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات، وزيادة المنافسة بين الجامعات، كل تلك التحديات أدت إلى ظهور العديد من الموجات الإدارية الإصلاحية التي أخذت تجد لها صدى لدى الكثير من الجامعات في مختلف دول العالم.

وقد مثلت الحوكمة أحد الإصلاحات التقييمية التي استحوذت على اهتمام الجامعات بوصفها معمارية إدارية جديدة تقوم على الشفافية والموضوعية والنزاهة والحرية (الدهدار، 2017: 63)؛ فالحوكمة مدخلاً إداريًا ظهر خلال القرن العشرين واستفادت منه الكثير من المؤسسات الجامعية من حيث تطوير أدائها وتحسينها، حيث تمثل الإطار المرجعي لتحديد أهدافها وإدارة مواردها البشرية والمالية ومكوناتها الأخرى وفقاً للشفافية والمساءلة والمشاركة لتحقيق الأهداف المنشودة بجودة عالية (Wang, 2010: 487). ولا تشير الحوكمة إلى ما تفعله الجامعات، بل إلى كيفية الأداء بمعنى أدق، وتهتم بالأساليب والوسائل التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهدافها التي تتضمن توزيع السلطات والمهام بين الإدارات، وأساليب التواصل والرقابة، والعلاقات داخل التنظيم الإداري الجامعي المحتوية على أبعاد متعددة في كيفية تماسك أجزائها، وممارسة السلطة، وكيفية الاتصال مع الأعضاء الداخليين (هيئة التدريس، الطلبة، الإداريين)، وكيفية اتخاذ القرارات، والإجراءات الداخلية.

ويتضمن نظام الحوكمة دور مجالس إدارة المؤسسات وهياكلها، ومشاركتهم، وقواعدهم الإجرائية، وسياساتهم في تخصيص الموارد، وترتيبهم لإدارة الأداء والمتابعة وإعداد التقارير(برقعان؛ القرشي، 2012: 9)؛ فالحوكمة -من خلال ما تطبقه من مبادئ وإجراءات- تؤدي إلى انخفاض مستويات الفساد المالي والإداري، ورفع كفاءة الأداء عبر اللوائح والقوانين والإجراءات التي يتم تنفيذها بعدالة، وبذلك تمنع تضارب المصالح بين جميع الأطراف داخل المؤسسة الجامعية، وترفع من قدرتها على المنافسة والبقاء في ظل زيادة أعداد المؤسسات الجامعية (عباس، 2019: 141)؛ لذا سعت الكثير منها إلى تطبيق الحوكمة من خلال العمل على توفير متطلباتها وآلياتها، إلا أن واقع الجامعات اليمنية لا يختلف عن واقع الكثير من

الجامعات الإقليمية أو العربية التي تعاني من ضعف ممارسات مبادئ الحوكمة، إذ أثبتت دراسة (المليكي، 2017) أن واقع الجامعات اليمنية الحكومية بحاجة ماسة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة، وأوضحت دراسة (الحدابي؛ والعزيزي، 2019) أن درجة ممارسة مبادئ الحوكمة في الجامعات اليمنية الحكومية منخفض.

مشكلة البحث:

أثبتت الحوكمة نجاحها بوصفها توجهًا إداريًا فعالًا في العديد من الجامعات العربية والعالمية؛ لأنها تعمل على تهيئة مناخ مناسب للعمل ولتحقيق الأهداف بمشاركة جميع المستويات الأكاديمية والإدارية، وفي ظل المساواة والعدالة والشفافية لجميع المشاركين، من هنا يهدف البحث الحالي إلى التعرف على متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما مفهوم الحوكمة في الجامعات؟
2- ما واقع الحوكمة في الجامعات اليمنية؟
3- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية؟
4- ما خبرات الدول في حوكمة الجامعات؟
5- ما هي متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات؟
6- ما التصور المقترح لتطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:

1- مفهوم الحوكمة في الجامعات.
2- واقع الحوكمة في الجامعات اليمنية.
3- أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية.
4- خبرات الدول في حوكمة الجامعات.
5- متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية.
6- تقديم تصور مقترح لتطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال التطرق إلى مفهوم الحوكمة وأهميته في إدارة الجامعات ومساعدتها على الاطلاع على دورها في مواجهة الصعوبات التي تواجهها أو تقف أمام تحقيق أهدافها، وذلك ناتج عن اعتماد الحوكمة على الشفافية والمساءلة والمشاركة تحت مظلة القانون والعدالة. ويعد البحث الحالي -من وجهة نظر الباحثة- من البحوث القليلة في التعرف على متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية، كما تؤمل الباحثة أن تفيد نتائج البحث القائمين على إدارة الجامعات اليمنية في التعرف على متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية وأهم الآليات لذلك، بالإضافة إلى إثراء المكتبة اليمنية في هذا المجال.

مصطلحات البحث إجرائياً:

1- **الحوكمة** Governance: هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تضمن سير العمل داخل الجامعات من خلال ضبط العلاقات بين جميع الوحدات الإدارية والتنفيذية والأكاديمية، وبين الجهات الأخرى.
2- **متطلبات** Requirements: هي منظومة متكاملة من السياسات القانونية والإدارية والتكنولوجية التي يتم بموجبها توجيه أنشطة الجامعات اليمنية وتحقيقها بناء على مبدأ الشفافية والمساءلة والمشاركة من جميع العاملين.
3- **الجامعات اليمنية** Yemeni Universities: هي أعلى المؤسسات التعليمية في السلم التعليمي التي تعني بالتعليم الجامعي في اليمن.

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على الحدود الآتية:

- الحد الموضوعي: الحوكمة في الجامعات: الأهمية، المبادئ، المتطلبات.
- الحدود المكانية: الجامعات اليمنية.
- الحدود الزمانية: 2022.

الفصل الأول
مفهوم الحوكمة في الجامعات

يتناول الفصل الحالي في محورين الإطار الفكري للحوكمة من حيث المفهوم والأهداف والأهمية والمبادئ، ثم يعرض موضوع حوكمة الجامعات على النحو الآتي:

المحور الأول: الإطار الفكري للحوكمة:

1- مفهوم الحوكمة:

الحوكمة جزء من الثقافات العالمية التي ظهرت في القرن العشرين من أجل تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة والحكومات في صناعة السياسيات العامة وتنفيذها بغرض تنميتها وتطويرها. كان ظهوره بغرض إصلاح المؤسسات المالية لوُجود اختلالات كبيرة فيها أدت إلى ظهور الأزمات المالية المؤثرة على الاقتصاد العالمي، حيث أصدرت لجنة الأبعاد المالية عام 1992 تقريراً مشتركاً مع سوق لندن للأوراق المالية بعنوان «الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات»، وفي عام 2001 أخذت حوكمة المؤسسات بعداً آخرَ بعد الأزمات المالية وإفلاس كبريات الشركات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومَثَّل تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية لعام 2006 المعنون بـ«مبادئ حوكمة المؤسسات» أول اعتراف دولي بمفهوم الحوكمة (ناصر الدين، 2012: 88).

وقد ارتبط نظام الحوكمة بالشركات التجارية على أساس أنها مجموعة من الآليات التي تسهم في فرض الانضباط والرقابة على إدارة الشركات وبما يضمن تحسن أدائها، ويخدم مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين (برقعان؛ والقرشي، 2012: 8)، وانتشر مفهوم الحوكمة بوصفه أحد الاتجاهات العالمية للإصلاح الإداري نتيجة العديد من المشاكل التي ظهرت في الشركات التجارية، ومنها انفجار الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام 1997، وارتفاع حدة الفساد المالي والإداري في الشركات التجارية، والانهيارات الكبيرة في الشركات الكبرى، والتحرر المالي الكبير في الشركات، والانفتاح العالمي، وعدم وجود أنظمة قانونية لتلك الشركات في كثير من الدول، وكل ذلك أدى إلى انتشار الفساد (الشمري، 2008: 133). لما سبق؛ وجدت المسببات لإعادة تحديد الأدوار الإدارية في تلك المؤسسات لتحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة في تحمل المسؤولية وبذلك فرضت على مختلف المؤسسات ضرورة الاستجابة لمنهجية الحوكمة التي تعتمد على ضمان

التكامل في الأدوار بين مختلف المجالس الإدارية المسؤولة عن إدارة المؤسسة، وهم: مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمون والداعمون والمالكون للمؤسسة، من خلال صيغ تضبط العلاقة التعاقدية بينهم وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير المساءلة والإفصاح والشفافية القائمة على العدل بين أصحاب المصالح فيها بما يضمن استمرارها (الفرا، 2013: 8).

هناك العديد من التعريفات لمفهوم الحوكمة راجع إلى تعدد الاهتمامات وتخصصات الباحثين والكتاب، ومن تلك التعريفات:

- من الناحية اللغوية نجد أن كلمة Governance تم استخدامها في الكتابات الكلاسيكية لتعني التربية، ومن الناحية الإجرائية ينظر إلى المصطلح بأنه تجسيد للتعددية، والمساءلة واحترام القانون، وحقوق الإنسان ومبادئ السوق وآلياته (العدواني، 2009: 70)، وفي الترجمة العلمية للمصطلح تم الاتفاق على أنها «أسلوب ممارسات سلطات الإدارة الرشيدة» (غادر، 2012: 12).
- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها: مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح (الفرا، 2013: 10).
- تعرف منظمة التمويل الدولية (IFC) بأنها: «النظام أو الهيكل الذي يتم من خلاله إدارة وتسيير الشركات ومراقبتها ومتابعة العلاقات بين جميع أطراف المصلحة» (محمد، 2017: 10).
- يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها: «ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات» (سيف، 2017: 54).
- وتعرف بأنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه وتنظيم ومراقبة المؤسسات والإجراءات التي توجه وتدير المنظمات والمؤسسات وتراقب أداءها بحيث تتضمن الوصول إلى تحقيق رسالتها والأهداف المرسومة لها، «أي أنها تتضمن مصالح جميع الأطراف: المدراء Managers، المستخدمون Employees، والمجهزون Suppliers، الزبائن customers، المراقبون Con-trollers، أصحاب المصالح stakeholders، المساهمون Shareholders، المجتمع society (الشمري، 2008: 118).

ومما سبق نجد أن مفهوم الحوكمة يتميز بالعديد من الخصائص التي تركز عليها الشركات التجارية، وهي:

- الانضباط: اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: تقديم صورة واضحة وواقعية لما هو في المؤسسة.
- الاستقلالية: لا يوجد سلطة خارجية تفرض أو تؤثر على المؤسسة أو قرارتها.
- المسؤولية: التزام جميع الأطراف المساهمة في المؤسسة بالمسؤولية.
- المساءلة: إمكانية القيام بعمليات التقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- العدالة: تتضمن احترام حقوق جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في المؤسسة.
- المسؤولية الاجتماعية: اعتبار المؤسسة عونًا اقتصاديًا داعمًا للاقتصاد الوطني للدولة (سيف، 2017: 57).

إذن؛ فمفهوم الحوكمة يعتمد على ثلاثة دعائم أساسية هي:

- الدعائم الاقتصادية: تتضمن عمليات صناعة القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة اقتصادياً.
- الدعائم السياسية: تتضمن عمليات صناعة القرارات المتعلقة بصياغة وتكوين السياسات العامة.
- الدعائم الإدارية: تتضمن النظام الخاص بتنفيذ السياسات (العدواني، 2009: 72).

أهداف حوكمة المؤسسات:

تهدف الحوكمة إلى التنمية الشاملة داخل المؤسسات من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- دعم إجراءات المحاسبة والتدقيق الداخلي للتخفيف من الفساد ومظاهره.
- تطوير الإدارة ومساعدة المدراء ومجلس الإدارة في تبني استراتيجية تتناسب مع أهداف المؤسسة.
- الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي للمؤسسة.
- تحسين أداء المؤسسة بفعالية.
- الوصول إلى الاستقرار والمصداقية في الأمور المالية على المستوى المحلي والدولي.
- تحقيق عملية اتصال وتواصل مع المجتمع الخارجي للمؤسسة.
- تعميق الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها داخل المؤسسة، وإيجاد أنظمة للرقابة الذاتية ضمن إطار الأخلاقي نابع من أخلاق المجتمع ومبادئه.
- تأمين التناغم بين أهداف المؤسسة وأهداف المستثمرين (سيف، 2017: 55).

أهمية تطبيق الحوكمة في المؤسسات:

تتضح أهمية الحوكمة من خلال تأثيرها الإيجابي على الأداء في المؤسسات باختلاف أهدفها؛ حيث تعمل على ترسيخ القيم الإيجابية المتنوعة التي تغذي سير المهام، كالديموقراطية والعدل والمساواة والمسؤولية والشفافية، وتحرص على نزاهة المعاملات وتعزيز سيادة القانون على الجميع؛ وبذلك تحد من انتشار الفساد ومظاهره، وتسهم في تحسين مستوى الأداء للمؤسسة وترشيد اتخاذ القرار فيها من خلال إعداد حوافز وإجراءات تخدم مصالح المستفيدين. كما أنها أحد الركائز الفاعلة لتحقيق التنمية لارتباطها بزيادة الإنتاجية ودعم النمو على المدى الطويل (سيف، 2017: 55)، وتساهم في التقليل من المخاطر وزيادة القدرة التنافسية للخدمات التي تقدمها المؤسسة، وتفصل بين الملكية وإدارة المؤسسة، وتدعم تطوير الأساليب الإدارية وزيادة الشفافية، وزيادة أعداد المستثمرين وتقوية أداء اقتصاد البلد مع القدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال التأكيد على الشفافية في المعاملات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي (محمد، 2017: 13).

أبعاد الحوكمة:

تتكون الحوكمة من أبعاد متعددة كما يلي:

- البعد الإشرافي: ويتعلق ذلك بتدعيم وتفعيل هذا الدور في الأداء الإداري التنفيذي في مجلس الإدارة، والأطراف ذات المصلحة.
- البعد الرقابي: ويتم تفعيل الرقابة على المستويين الداخلي والخارجي للمؤسسة.
- البعد الأخلاقي: يتعلق بكل ما يخص البيئة الرقابية من قواعد أخلاقية ونزاهة وأمانة، ونشر ثقافة الحوكمة على جميع المستويات الإدارية للمؤسسة التجارية.
- البعد الاستراتيجي: يهتم بصياغة استراتيجية واضحة للأعمال، والتشجيع على الإبداع والابتكار والتفكير الاستراتيجي، والقيام بتحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة لبناء توجهات استراتيجية.
- الاتصال وحفظ التوازن: يتعلق بتصميم العلاقات وتنظيمها بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية من الهيئات والمنظمات والجهات الإشرافية والرقابية، بحيث تكون قائمة على أسس العدالة والإخلاص والالتزام.
- المساءلة: وتتضمن الإفصاح عن أنشطة المؤسسة التجارية وأدائها، والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانون المساءلة.

- الإفصاح والشفافية: ويتعلق بتوفير المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كل الأطراف في المؤسسة التجارية، والإفصاح عن ذلك في التقارير العامة التي يتم إصدارها للمؤسسة (الحدابي؛ والعزيزي، 2010: 39).

5- مبادئ الحوكمة:

تعتمد الحوكمة على مجموعة من المبادئ التي تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها، وقد حددتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في عام 1994، وتم إعادة صياغتها وتطويرها عام 2004. تشكل هذه المبادئ أساسًا لتطبيق الحوكمة في معظم الدول، سواء الدول الأعضاء أو غير الأعضاء في المنظمة، وتتمثل تلك المبادئ في الآتي:

- **المبدأ الأول**: ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة تشجع على الشفافية ويراعي أحكام القانون ويحدد المسؤوليات ويوزعها بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية القائمة في المؤسسة.
- **المبدأ الثاني**: حماية حقوق المساهمين وأصحاب حقوق الملكية ليسهل لهم ممارسة حقوقهم.
- **المبدأ الثالث**: أن يضمن إطار الحوكمة المؤسسية المعاملة المتساوية للمساهمين، وأن تتاح لهم الفرصة للحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم.
- **المبدأ الرابع**: ضمان التوازن في التعامل مع أصحاب المصلحة، والعمل على تحقيق التعاون والتكامل بين المؤسسة وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل والاستدامة المالية للمؤسسة.
- **المبدأ الخامس**: الشفافية والإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن جميع القضايا الهامة المتعلقة بالمؤسسة، مثل المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية.

المبدأ السادس: أن يضمن إطار الحوكمة المؤسسية قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته من تخطيط استراتيجي ورقابة وتوجيه ومحاسبة للإدارة التنفيذية عن أي قصور في أدائها (OECD, 2021).

الحوكمة ثقافة إدارية قائمة على العديد من المبادئ التي تساهم في تعزيز مكانة المؤسسة لدى جميع العاملين لديها، والأطراف الخارجية المستفيدة والمساهمة، بحيث يتم العمل وفقاً لمبادئ الشفافية والمساءلة والإفصاح عما يتم القيام بتنفيذه في إطار القانون والالتزام المهني، كما تساهم الحوكمة في تنمية جانب التمكين المهني والإداري لجميع المستفيدين سواء داخل المؤسسة أو خارجها وذلك بإشراكهم في صناعة القرار وتنظيم في إطار قانوني وإداري واضح للجميع.

المحور الثاني: الحوكمة في الجامعات

يتناول المحور الحالي عن الحوكمة في الجامعات من حيث المفهوم والأهداف، والأهمية، والمحددات، وعرض نماذج، والمبادئ، ومبررات التطبيق في الجامعات ومراحله ومعوقاته، وذلك على النحو الآتي:

1- مفهوم الحوكمة في الجامعات:

برز مفهوم الحوكمة في الجامعات نظراً لدورها المهم في عمليات التنمية التي تطمح إليها المجتمعات، فوظائف الجامعات (التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع) تتطلب نظامًا إداريًا متكاملًا يتضمن مشاركة جميع الأطراف في عملية صناعة القرار، والعمل في ظل مناخ يتسم بالشفافية والوضوح، وتحمل المسؤولية من جميع تلك الأطراف من داخل الجامعات ومن خارجها.

يشير مفهوم الحوكمة في الجامعات إلى الهيكل الداخلي والتنظيم والإدارة للمؤسسات المستقلة، وتتكون هيئة الحوكمة الداخلية عادة من مجلس إدارة ورئيس جامعة -وهو الرئيس التنفيذي في الجامعة-، وأكاديميين واستشاريين وموظفين وإداريين وممثلي الطلاب (مسعودي، 2018: 87).

ويعرف الفرَّا الحوكمة في الجامعات بأنها طريقة لتوجيه أنشطة الجامعات وإدارة الأقسام العلمية وكلياتها، ومتابعة تنفيذ خطتها الاستراتيجية وتوجيهاتها العامة وتطوير إدارتها، وهيكلها التنظيمي، وأساليب تقييم الأداء وأساليب متابعة اتخاذ القرار الجامعي بهدف تحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة والمشاركة بما ينعكس بالإيجاب على أداء الجامعة (الفرا، 2013: 26).

وعُرِّفت كذلك بأنها «الأسلوب الذي تستطيع من خلاله الجامعات توجيه وإدارة نشاطاتها بما يضمن تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اتباع الخطط والأساليب الفعالة سعيًا لتحقيق أهدافها، مع ضرورة مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة بها من أعضاء هيئة التدريس والموظفين في عمليات إصلاح برامج التدريس، وعملية صناعة القرار مع توفير الهيكل التنظيمي المناسب تبعًا لتغيرات البيئة الجامعية في ظل توفير آليات الشفافية والمساءلة والاستقلالية والفعالية» (عباس، 2019: 144).

وتمثل الحوكمة مجموعة من الأنظمة الخاصة برقابة أداء الجامعة، وتنظيم العلاقة بين مجالسها المتمثلة في مجالس الأمناء ومجلس العمداء، ويتم ذلك عن طريق القواعد الإدارية التي تقوم بإدارة الجامعة وتحديد الحقوق والواجبات بين إدارة الجامعة وتلك المجالس بما يضمن جودة المخرجات (ناصر الدين، 2012: 91).

2- أهداف حوكمة الجامعة:

تهدف الحوكمة في الجامعات إلى:

- إيجاد بيئة عمل ملائمة، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز فعالية الجامعات وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية.
- وضع القوانين والقواعد التي تنظم العمل الإداري لجميع العاملين وتسهم في ضمان الديموقراطية والعدالة لجميع العاملين وبما يعكس جودة العمل الإداري.
- تعزيز مشاركة جميع الأطراف في الجامعات من الهيئة الأكاديمية والإدارية والقيادية والطلابية في عملية صناعة القرارات التي تخدم العملية التعليمية.
- تحقيق العدالة والمساواة بين جميع موظفي العاملين في الجامعة.
- تقديم المحاسبة والمساءلة لجميع الجهات المستفيدة من وجود الجامعات.
- تحقيق العدالة والمساواة لكل العاملين في الجامعة بغرض تحسين مستوى الأداء.
- تحقيق الشفافية من خلال آليات واضحة تمكن العاملين من ممارسة أعمالهم بشكل أفضل، والعمل بهمة وعزم في جميع أنشطة الجامعة داخلياً وخارجياً (Alshaer, et al ,2017: 220).

3- أهمية الحوكمة في الجامعات:

تظهر أهمية تطبيق مفهوم الحوكمة في الجامعات من خلال دورها في عملية الإشراف، ومتابعة عمليات التنفيذ للمهام والمسؤوليات التي يتم بواسطتها تحقيق أهداف الجامعات، وتتحدد أهميتها في الآتي:

- توفير الهيكل التنظيمي الذي يحدد المسؤوليات والمهام التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف.
- المساهمة في إنشاء المجالس والهيئات الإدارية المسؤولة عن تحديد التوجه الاستراتيجي للمؤسسة لضمان الفعالية والجودة.
- تحقيق الجامعات لأهدافها بأفضل الطرق؛ بحيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف لمستوى الأداء ووضع خطط التحسين الضرورية.
- ضمان التوازن بين المسؤوليات الاستراتيجية طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
- ضمان المساواة بين حقوق العاملين في الجامعات من أكاديميين وإداريين.
- الحوكمة نظام للإشراف والرقابة الذاتية وهذا يساهم في عملية تطبيق القوانين، ويؤدي إلى ضمان حقوق الموظفين.
- يعمل تطبيق الحوكمة على التخفيف من التكلفة المالية على النحو الآتي:

← القضاء على البيروقراطية الورقية والاهتمام بالإجراءات العملية في التطبيق.
← مواجهة ضعف الموارد المخصصة لقطاع التعليم وزيادة الإنفاق عليه.
← تطوير مصادر التمويل الفني للتعليم العالي من خلال ربط ميزانيات هذه المؤسسات بنوعية الأداء والبرامج المعتمدة مع توفير أكبر قدر ممكن من الاستقلالية للجامعات (Alshaer, et al ,2017: 220).

4- مبررات تطبيق الحوكمة في الجامعات:

أصبحت الحوكمة أحد القضايا الحاسمة في التعليم العالي التي فرضت على الكثير من الجامعات ضرورة الأخذ بها وتطبيقها؛ إذ يوضح (DANI) أن الجامعات تحتاج إلى الحوكمة بغرض بناء استراتيجية مستدامة ومقبولة بين المؤسسة الجامعية وبين المستفيدين، لأن إدارة الحوكمة تشرف على تنفيذ الاستراتيجيات بشكل جيد في العمليات والإجراءات بصورة واضحة وشفافة، كما تدعم قدرات الإفراد والمؤسسات الجامعية على تحمل المسؤولية (DANI. 2015:175)؛ لذا فإن مبررات تطبيق الحوكمة في الجامعات ظهرت نتيجة التداعيات الآتية:

- التوسع في أنظمة التعليم العالي.
- تنوع الأنظمة التعليمية وظهور أنماط جديدة ومنها التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد.
- التنوع الطلابي على مستوى الجامعات التي أصبحت تضم العديد من الهيئات الطلابية غير المتجانسة من حيث الخلفية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- ساهم التدويل المتزايد للتعليم العالي في زيادة دور الجامعات في الجانب البحثي والابتكار لإنتاج معرفة جديدة، وفي تزويد الطلبة بمهارات تعليمية متنوعة.
- ظهور العديد من الاتجاهات المتعلقة بترتيبات الجوانب المالية للجامعات، ومنها ضرورة تنويع الموارد المالية وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي الذي يركز على النفقات الخاصة بالجوانب التنظيمية والإدارية (OECD: 2009).
- ضعف البنية التحتية وقلة فرص البحث العلمي.
- ضعف ثقافة البحث العلمي لدى مؤسسات القطاع الحكومي والخاص.
- ضعف الصلة بين المشاريع البحثية الجارية في الجامعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عرابة؛ وبن عيسى، 2017: 48).

5- العناصر الأساسية لحوكمة الجامعات:

تتطلب عملية تطبيق الحوكمة في الجامعات عناصر أساسية، هي:

- نظام محدد للمجالس واللجان داخل الجامعات وكلياتها، مع توفير سياسات مكتوبة محددة للأدوار والمهام لتلك المجالس واللجان بصورة واضحة مع إتاحتها للجميع.

- وثائق وأدلة ومعتمدة لهياكل المجالس وواجباتها وصلاحياتها ومعايير اختيار أعضائها، ونظم المساءلة عن السياسات والقرارات التي تصدرها.
- نظم وإجراءات تتيح الفرص لمشاركة الطلبة، وتوفير المعلومات ذات الصلة بالقرارات التي ترتبط بمصالحهم.
- مجالس ولجان تستوعب لمتطلبات الجودة والاعتماد.
- تهيئة مستمرة للأعضاء الجدد في المجالس، وتحديث المعلومات للأعضاء القدامى بشأن التغييرات في رسالة وأهداف البرامج والخطط الدراسية في كليات الجامعات.
- نظم وإجراءات محددة للتقييم الدوري المستمر لفعالية تلك المجالس واللجان.
- العمل بأسلوب الفريق الواحد، ويدار ذاتيًا بعيدًا عن أسلوب الرئاسة (مرزوق، 2018: 428).

6- محددات الحوكمة:

تقوم الحوكمة في الجامعات على محددات داخلية وخارجية، وهي:

- المحددات الداخلية: وتركز على مجالس صناع القرار، وتحديد نوعية الأعضاء المشاركين وطرق اختيارهم، أنظمة الرقابة، ووسائل التحفيز ورفع مستويات الأداء.
- المحددات الخارجية: تتضمن علاقة الجامعة مع المؤسسات المجتمع الخارجي مثل منظمات المجتمع المدني، والهيئات الرقابية للأداء وضمان العدالة وشفافية الإجراءات الداخلية طبقًا للتشريعات والأنظمة القانونية (طيب، 2018: 205).

7- أشكال حوكمة الجامعات:

إن عملية النهوض بالتعليم الجامعي تتطلب منظومة متكاملة للحوكمة تضم جميع أطراف اتخاذ القرار على مستويات الجامعة؛ فالحوكمة طريق وصول التعليم لمستويات عالية ومرغوبة من المستفيدين، وتتطلب عملية النهوض بدور وظائف الجامعة تطوير الأداء المؤسسي والحوكمة التي تتضمن الشفافية في العمل والمساءلة عن مستويات الأداء والنتائج وذلك بمشاركة جميع الأطراف على عدو وفق مرجعية تشريعية منظمة للعمل بحيث يتم إصدار القرارات بحسب التدرج الإداري ابتداءً من مجلس القسم ووصولاً إلى مجلس الجامعة وانتهاء بمجلس الأمناء(ناصر الدين، 2021: 87)؛ لذا تتنوع أشكال الحوكمة في الجامعات كما يلي:

- **الحوكمة الأكاديمية التشاركية:** ويقصد بها مجموعة من النشاطات والممارسات التي يقوم في ظلها أعضاء هيئة التدريس بالمشاركة الفاعلة في عمليات صناعة القرارات المرتبطة بالعمل، وذلك من خلال قيام الإدارة

الجامعية بالتنظيم والتنسيق مع الجهات الخارجية، منها الجهات التنظيمية ذات السلطة العليا كوزارة التعليم العالي والجهات الرقابية التي تشير إلى عمليات التوجيه والرقابة المستمرة من المساهمين وأصحاب المصالح كأعضاء في مجلس إدارة الجامعة الذين تم تفويض بعض السلطات لهم من قبل الإدارة العليا.

- **الحوكمة الإدارية الذاتية**: وتشير إلى الأدوار والمسؤوليات الإدارية لإدارة العاملين في الجامعة؛ بحيث تضع الأهداف وتتخذ القرارات في الاتجاه الذي يتناسب مع توجهات الإدارة الجامعية.
- **الحوكمة الأكاديمية الذاتية**: وتشير إلى إدارة أعضاء هيئة التدريس لأنفسهم ذاتيًا ووفقًا لمهامهم الوظيفية.
- **الحوكمة الإلكترونية**: وترتبط بتقنية المعلومات التي يتم من خلالها إجراء العمليات والإجراءات الإلكترونية التي توفر المعلومات التي تخص الجامعة لجميع عملائها داخل الجامعة وخارجها.
- **الحوكمة الأكاديمية**: ويعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج تمسكًا بالتقاليد والأعراف الأكاديمية بحيث يتعين أن تخضع الجامعات لحوكمة الموظفين والأكاديميين، من خلال عدة الأساليب منها وجود تمثيل فعلي وفعال للموظفين والأكاديميين في المجالس الجامعية، أو منح أحد الأكاديميين البارزين منصبًا في الجامعة (الحاج، 2017: 132).

8- مراحل تطبيق الحوكمة في الجامعات:

تمر عملية تطبيق الحوكمة بالعديد من المراحل المترابطة:

- المرحلة الأولى: مرحلة التعريف بالحوكمة، وهي تتميز بدورها في توضيح الحوكمة لجميع العاملين في الجامعة، وتوضيح أهميتها ومبادئها وآليات تطبيقها.
- المرحلة الثانية: بناء البنية الأساسية للحوكمة، وتتطلب بنية قوية وقادرة على التفاعل مع مستجدات المتغيرات المحيطة بالبيئة الجامعية، وتتكون تلك البنية من البنى القانونية والإدارية والفنية والتقنية القادرة على تحقيق التفاهم والتعايش الفعال بين جميع الأطراف المشاركة في الإدارة الجامعية.
- المرحلة الثالثة: وضع برنامج معياري للحوكمة وتحديد توقيتاته القياسية، ويحتاج إلى بناء برنامج زمني محدد الأعمال والمهام وتتم عملية متابعته ومدى التقدم في عمليات التنفيذ لاستراتيجية الجامعة وتحديد المعوقات لكل مرحلة من المراحل التنفيذية (العريني، 2014: 122).

- المرحلة الرابعة: تنفيذ الحوكمة وتطبيقها؛ ويتم قياس مدى استعداد الأطراف المستفيدة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة؛ لأنها تضمن حريات وقيود وضوابط تستوجب من الجميع الالتزام بها.
- المرحلة الخامسة: متابعة الحوكمة وتطويرها، وهي توضح حسن تنفيذ المراحل السابقة؛ إذ تعد الرقابة والمتابعة أداة رئيسة تستخدمها الجامعة من أجل تطبيق الحوكمة. وتتميز هذه الرقابة بطابعين هما:

← طابع علاجي: لمعالجة القصور ونواحي الضعف التي قد تواجه عمليات التطبيق.

← طابع وقائي: وهو طابع ابتكاري قائم على الأدوات والوسائل التي تزيد من فاعلية الحوكمة (ناصر الدين، 2012: 97).

9- معوقات تطبيق الحوكمة في الجامعات:

تواجه المؤسسات الجامعية العديد من المعوقات التي تعرقل تطبيق مبادئ الحوكمة، وهي تتمثل في الآتي:

- المناخ السياسي العام الذي تعيشه الكثير من الدول؛ لتأثيره على توجهات المؤسسات التعليمية وقدراتها.
- المنظومة القانونية في معظم الجامعات لم تعد تتلاءم مع التغيرات التي يواجهها قطاع التعليم الجامعي.
- هيمنة الجانب السياسي والأيديولوجي على الجانب العملي والموضوعي على مستوى إصلاحات التعليم الجامعي، ويتضح ذلك من خلال ضعف ممارسة الأكاديميين لدورهم في اتخاذ القرارات التي تخص أمورهم الأكاديمية وطرح الأفكار والتعبير عن الآراء بكل حرية (الدحياني، 2015: 132).
- غياب المساءلة، وتفشي العديد من مظاهر الفساد في الحياة الجامعية.
- المركزية في إدارة المؤسسات الجامعية، وعدم منحها الاستقلالية في إدارة شؤونها.
- الغياب التام لفكرة تقييم الطلبة للأداء الأكاديمي.
- غياب دور أعضاء هيئة التدريس عن الحياة الجامعية (الحدابي؛ والعزيزي، 2019: 42).
- غياب ثقافة الإبداع، وتبني التغيير لدى أفراد المنظومة المجتمعية، سواء ما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس أو بالطلبة؛ إذ أوضحت العديد من الدراسات الاستطلاعية غياب تطبيق مبادئ الحوكمة الشفافية والمساءلة ومشاركة أصحاب القرار ويعود ذلك إلى انتشار الثقافة السلبية القائمة على العزوف عن التغيير وعدم الثقة في إمكانيته والإبداع بكل أشكاله.

- ضعف مستوى الرقابة في مؤسسات التعليم العالي؛ إذ تفتقر تلك المؤسسات إلى الممارسة الفعلية لوظيفة الرقابة (عرابة؛ وبن عيسى، 2017: 52).

مما سبق، نستنتج أن الحوكمة نظام إصلاح إداري انتشر في الكثير من الجامعات لمعالجة الاختلالات الإدارية التي أفرزها الفساد بصوره المتعددة؛ لذلك تهدف الحوكمة إلى توفير بيئة عمل محفزة على الأداء المتميز وقائمة على المساءلة والمحاسبة من خلال توفير وتوضيح العديد من القوانين واللوائح والتنظيميات الإدارية التي تنظم العلاقات بين الجهات الفاعلة في إدارة الجامعات -سواء كانت من المكونات الداخلية للجامعة بما تتضمنه من قيادات إدارية وأكاديمية وموظفين وطلبة، وهيئات طلابية ونقابية، أو من الجهات الخارجية التي تتمثل في وزارة التعليم العالي والهيئات التعليمية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية- وبين عملية تطبيقها التي تعتمد على وضع معايير وآليات لمحاكمة أداء جميع العاملين من القيادات والأكاديميين، والإداريين من خلال تفعيل مبادئ المحاسبة والشفافية والمساءلة، وبمشاركة جميع الأطراف في عملية صناعة القرار والتقييم بما يخدم المؤسسات الجامعية ويساعدها على تحقيق أهدافها.

الفصل الثاني
الحوكمة في الجامعات اليمنية

يتناول الفصل الحالي التعليم الجامعي في اليمن، وواقع سياسات الحوكمة في الجامعات اليمنية، وواقع تطبيق مبادئها، ومعوقات تطبيقها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: التعليم الجامعي في اليمن:

ترافقت بدايات التعليم الجامعي مع بداية السبعينيات من القرن الماضي بصدور القرار الجمهوري رقم (42) الخاص بإنشاء جامعة صنعاء المثلة في كليتي التربية والشريعة والقانون (وزارة التعليم العالي، 2007: 24). وفي العام ذاته، أُسست كلية التربية العليا بعدن، وتلاها تحويل معهد ناصر للعلوم الزراعية إلى كلية ناصر للعلوم الزراعية في عام 1972، ومثلت هاتان الكليتان النواة الأولى لجامعة عدن التي تأسست بصدور القانون رقم (22) للعام 1975.

وبتشكيل تلك الكليات ونجاحها زادت المطالب على التعليم الجامعي فأُسستْ كليات أخرى في جامعتي صنعاء وعدن (الحاج، 2000: 18)، وظل التعليم في تلك الفترة مقصورًا على الجامعتين والكليات التابعة لهما حتى تحققت الوحدة اليمنية عام 1990 التي مثلت بداية عهد جديد للتعليم العالي؛ إذ شهد القطاع تطورًا كميًا واضحًا في أعداد الجامعات الحكومية والأهلية التي بلغ عددها (54) جامعةً في العام الجامعي 2013-2014، منها (16) جامعة حكومية من ضمنها (6) جامعات تحت الإنشاء، وبلغ عدد الجامعات الخاصة (38) جامعة خاصة.

جدول (١) التطور الكمي للجامعات اليمنية من العام 2008 - 2009 إلى العام 2013 - 2014

المحافظة	عـــدد المؤسسات 2009/2008م						عـــدد المؤسسات 2014/2013م					
	حكومية		خاصة		الإجمالي		حكومية		خاصة		الإجمالي	
	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات	جامعات	كليات
إب	1	8			1	8	1	10			1	10
أبين		2			0	2		2			0	2
الأمانة	1	14	13	49	14	63	1	15	19	77	20	92
البيضاء		2			0	2	1	5			1	5
تعـــز	1	12	1	6	2	18	1	13	3	9	4	22
الجوف					0	0					0	0
حجة		2			0	2	1	3			1	3
الحديدة	1	13	1	4	2	17	1	13	1	4	2	17
حضرموت	1	12	1	5	2	17	1	13	2	8	3	21
ذمار	1	11			1	11	1	10	1	2	2	12
شبوه		2			0	2		2			0	2
صعدة		1			0	1		2			0	2
صنعاء		2			0	2		4			0	4
الضالع		1			0	1		1			0	1
عـــدن	1	12			1	12	1	14	1	2	2	16
عمران	1	4			1	4	1	4			1	4
لحج		3			0	3		4			0	4
مأرب		1			0	1		3			0	3
المحويت		1			0	1		1			0	1
المهرة		1			0	1		1			0	1
ريمه					0	0		1			0	1
الإجمالي	8	104	16	64	24	168	10	121	27	102	37	223

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015: 64.

في ظل هذا التطور الكمي، بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه (4,284) عضوًا خلال العام الدراسي 2014-2013 لعدد (227,163) طالبًا وطالبةً. ويعاني واقع الكوادر الأكاديمية في الجامعات اليمنية من هجرة الأدمغة؛ نظراً لانعدام البيئة المحفزة للأداء الممتاز، وعدم توفر آليات واضحة للتقييم، وشيوع المحسوبية في عمليات التعيين والاختيار، وانعدام التشريعات الخاصة بالبحث العلمي، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015: 79). بالإضافة إلى ما سبق، فإن الجامعات اليمنية تعاني من انعدام قاعدة معلوماتية خاصة بمكوناتها الأكاديمية والطلابية والإدارية؛ وهذا بدوره أثر على عمليات اتخاذ القرارات التي تفتقر إلى وجود شفافية الأدلة (البنك الدولي؛ والجمهورية اليمنية، 2010: 156).

ثانياً: سياسات الحوكمة في الجامعات اليمنية

رافقَ التطوراتِ الكميةَ لأعداد الجامعات اليمنية كثيرٌ من التوجهات التشريعية والإدارية لتنظيم عمل الجامعات، بحيث عملت وزارة التعليم العالي على إصدار العديد من الأنظمة واللوائح الإدارية والتنظيمية، وقد تم تناولها كما يلي:

1-التنظيم الإداري للجامعات اليمنية:

تتحدد هيكلية التنظيم الإداري لجامعات اليمنية على المستوى العام بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الأعلى للتعليم العالي، حيث تتولى الوزارة مسؤولية الإشراف على الجامعات اليمنية، مقتصرةً عليه وعلى التوجيه، دون القيام بدور رقابي، والسبب في ذلك يعود إلى غياب التحديد الواضح لمهام ومسؤوليات الوزارة؛ ولذلك ينبغي أن يكون للوزارة مهامًا محددةً يقوم بها كادر وظيفي مؤهل تأهيلًا عاليًا، إلى جانب حاجتها إلى قاعدة بيانات ومعلومات كافية، تمكنها من وضع السياسات والخطط واتخاذ القرارات بشكل مناسب؛ فما لديها الآن من البيانات والمعلومات غير كاف، ولا توجد بيانات كاملة عن الموارد والنفقات، بالإضافة إلى عدم استكمال البنيةً التشريعية للوزارة (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2006، 12-13).

المجلس الأعلى للجامعات: يمثل قمة الهرم التنظيمي للجامعات اليمنية ويرأس المجلس رئيس الوزراء، ويضم في عضويته : وزير التعليم العالي (نائب رئيس المجلس)، وزير المالية، وزير التخطيط والتعاون الدولي، وزير الخدمة المدنية، وزير التربية والتعليم، وزير التدريب الفني والمهني، وزير الشؤون الاجتماعية، نائب وزير التعليم العالي، رؤساء الجامعات الحكومية، وكيل قطاع التعليم بوزارة التعليم العالي، ممثل واحد عن الجامعات الأهلية، ممثل واحد من القطاع الخاص، وثلاث شخصيات أكاديمية (استراتيجية التعليم العالي، 2006: 16)، وقد حددت المادة رقم (4) من القرار الجمهوري رقم (32) لسنة 2007، والخاصة باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية مهام واختصاصات المجلس الأعلى للتعليم العالي على النحو الآتي:

- اقتراح السياسية العامة للجامعة، واقتراح خطط التعليم الجامعي ورفعها إلى المجلس الأعلى للتخطيط والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها.
- وضع خطة القبول للجامعات.
- تنسيق التعليم الجامعي والعمل على توجيهه بما يتفق وحاجات البلاد.
- التنسيق بين احتياجات الجامعة من أعضاء هيئة التدريس وفق طلباتها وبما يتفق مع القوانين النافذة.

- التنسيق بين نظم الجامعة المختلفة.
- وضع الضوابط العامة للكتب والمذكرات الجامعية، ووضع النظم الخاصة بها.
- إقرار موازنة الجامعات، وحساباتها الختامية.
- إقرار اللائحة التنفيذية للقانون قبل عرضها على مجلس الوزراء.
- إقرار اللوائح الداخلية للجامعة والكليات (وزارة الشؤون القانونية، 2007: 7-8).

وقد ظلت العديد من تلك المهام مجرد حبر على ورق؛ إذ إن واقع التعليم الجامعي لا يرتبط باحتياجات البلد التنموية، فلا توجد خطوات تنسيق فعلية وواقعية بين ما تقدمه الجامعات من مخرجات وبرامج تعليمية مناسبة وبين متطلبات التنمية، ويكاد واقع التعليم الجامعي يخلو من وجود خطط خاصة بالجامعات، كما أن انخفاض جودة التعليم الجامعي يتضح من خلال نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى نسبة الطلبة؛ حيث بلغ متوسط نسبة الطلبة لأعضاء هيئة التدريس (53) طالبًا وطالبةً، وهي نسبة تفوق ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي البالغ (17) طالبًا وطالبةً (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015: 80).

وفي إطار تطلعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى معالجة الاختلالات الإدارية، تم بناء استراتيجية للتعليم العالي للأعوام من 2006-2010 التي تبنت هيكلًا تنظيميًا مقترحًا للتعليم العالي وتضمن العديد من المجالس كما هو موضح في الشكل الآتي:

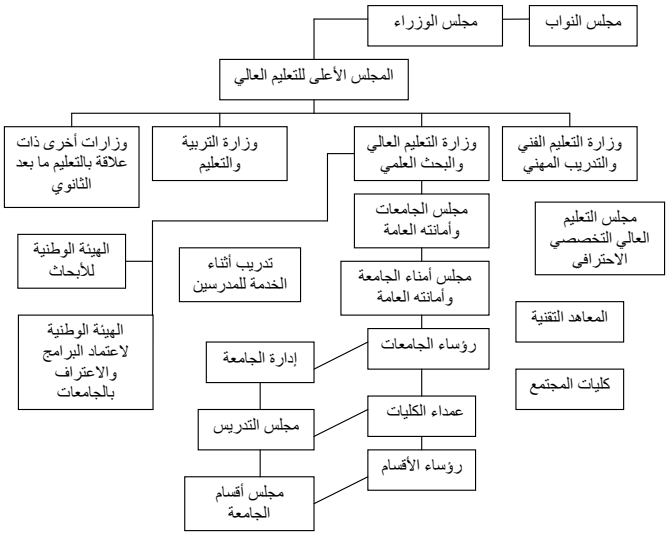

شكل (1): مقترح الهيكل التنظيمي للتعليم العالي المصدر: وزارة التعليم العالي، 2006: 58.

يتضح من الشكل السابق ما يلي:

- وجود تدفق خطي بين المستويات الإدارية المختلفة، بداية من مجلس النواب الذي يعد السلطة التشريعية الأولى في البلد، ومن ثم مجلس الوزراء، يتبعه المجلس الأعلى للتعليم العالي، ثم وزارة التعليم العالي، ومجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، ثم مجلس الجامعات الذي ينبثق منه مجلس الأمناء المسؤول المباشر عن الجامعات، يتبعه رئيس الجامعة ومن ثم بقية مجالس الجامعة.
- استحداث بعض المجالس والهيئات الداعمة لنظام الحوكمة في الجامعات، وتتمثل تلك المجالس في:

أ. **هيئة اعتماد البرامج الوطنية والاعتراف بالجامعات أو ما يسمى مجلس الاعتماد وضمان الجودة:** تم إنشاؤه بموجب القرار الجمهوري رقم (210) لسنة 2009 (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، 2012: 6)، ويعد نظامًا إداريًا خارجيًا يقوم بدوره في تحسين جودة التعليم العالي وتوفير آلية للمساءلة عن أداء الجامعات.

ب. **مجلس الأمناء:** هو نظام إداري داخلي يتم إنشاؤه داخل الجامعات بموجب قانون التعليم العالي رقم (13) لسنة 2010 حيث نصت الفقرة (أ) من المادة (21) أن «ينشأ بموجب هذا القانون في كل جامعة حكومية مجلس يسمى مجلس الأمناء يتضمن من يحملون الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى، مقره الجامعة»؛ بحيث يقوم بدوره في عمليتي المحاسبة والمساءلة والرقابة لأداء الجامعات، وتم تحديد مهامه كما يلي:

- ترشيح رئيس الجامعة.
- دعم الجامعة ومجالسها في تعزيز القيم والأعراف الأكاديمية وترسيخها.
- تعزيز الاستقلالية الأكاديمية والمالية والإدارية للجامعة وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها.
- تقييم أداء الجامعة ومدى التزامها بتنفيذ القوانين واللوائح والنظم النافذة.
- اعتماد مشاريع الخطط التنفيذية للمنشآت الجامعية وتجهيزها، وتحديثها، وصيانتها.
- إقرار الخطط الاستثمارية للجامعة في إطار السياسة العامة للدولة.
- مراقبة مدى الالتزام بتنفيذ الخطط التنفيذية المقرة.
- فتح قنوات التواصل بين الجامعة والمجتمع بما يمكن من ربط البرامج الدراسية والبحثية باحتياجات ومتطلبات التنمية وسوق العمل.
- مساعدة الجامعة للحصول على مصادر دخل مشروعة لتحسين أدائها وفقاً للقانون.

- اعتماد الموازنة السنوية وإقرار الحسابات الختامية للجامعة وجميع الوحدات التابعة لها، ومراجعة تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإبداء الملاحظات وتقديم التوصيات اللازمة للجامعة للعمل على تنفيذها.
- النظر في أي أمور تتعلق بالجامعة يعرضها رئيس مجلس الأمناء مما لا يدخل في صلاحيات أي مجلس من المجالس المنصوص عليها في هذا القانون.

غير أن المتتبع لتلك الإصلاحات على أرض الواقع لا يجد أي تأثير لمجلس الاعتماد وضمان الجودة؛ فبرغم مرور سنوات على تأسيسه فإن دوره شبه معدوم في الكليات حيث ينقصه الكثير من الأساسيات لممارسة دوره في الجامعات اليمنية، أما مجلس الأمناء فما زال حبرًا على ورق فلا نجد له أي وجود في واقع الجامعات اليمنية.

2- التشريعات القانونية:

أُصدرت العديد من القوانين المنظمة لعمل الجامعات تمثلت البدايات في قانون التعليم رقم (45) لسنة 1992 الذي يحتوى المواد القانونية المتعددة بالجامعات، والقانون رقم (18) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية، موضحًا الأهداف والتكوينات والاختصاصات والمسميات الوظيفية وكل ما يخص العمليات الإدارية في الجامعات من مجلس الجامعة، واللائحة التنفيذية لقانون الجامعات لسنة 2007، والعديد من القوانين المنظمة للتعليم الجامعي كقانون البعثات والمنح الدراسية ولائحته التنفيذية الصادر سنة 2203، وقانون رقم (40) لسنة 2008 الخاص بنظام الدراسات العليا، وقانون رقم (284) لسنة 2008 خاص بنظام شؤون الطلبة في الجامعات اليمنية، وغيرها من القوانين المنظمة للعمل داخل الجامعات اليمنية وقانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991 ولائحته التنفيذية، والقانون رقم (43) لسنة 2005 بشأن الوظائف والأجور والرواتب ولائحته التنفيذية، وأُصدر القانون بشأن الأمور المالية ولائحته التنفيذية رقم (8) لسنة 1990 (وزارة الشؤون القانونية، 2010).

بموجب تلك القوانين صار لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي حق الإشراف والتنسيق ووضع الخطط والبرامج والسياسات التعليمية المتنوعة للجامعات اليمنية سعيًا إلى تجويد وضمان الخدمات التعليمية التي تقدمها، إلا أنها لم تمارس دورها الرقابي بشكل فعال؛ وهذا يعود إلى غياب التحديد الواضح للمهام والمسؤوليات التي من المفترض أن تؤديها الوزارة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006: 15).

استراتيجيات التعليم العالي:

لم يحظَ التعليم العالي بالاهتمام إلا من عام 2001 عندما تم التأكيد على إنشاء وزارة خاصة بالإدارة الجامعية وهي وزارة التعليم العالي؛ لذا فإن التوجهات الاستراتيجية لم تظهر إلا من خلال بناء استراتيجية التطوير للتعليم العالي وخطتها التنفيذية 2006-2010 التي تضمنت العديد من المحاور، كالجودة والحوكمة والتمويل والتنوع (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2011: 56)، التي وُجِّهت إليها العديد من الانتقادات منها مركزية بناء الخطة من قبل وزارة التعليم العالي وبدون مشاركة الجامعات، وهذا يعني أنها ستتصف بمركزية التنفيذ (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2013: 88)، كما وجدت الاستراتيجية الوطنية للعام 2025 التي أوضحت ضعف واقع الجامعات اليمنية في مواكبة احتياجات سوق العمل المحلي، متضمنة العديد من السياسات والهياكل الهادفة إلى الحوكمة. ومع ذلك، ظلت الاستراتيجية مجرد قرار صوري لم ينفذ منها سوى جزءٍ بسيطٍ (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015: 90).

ثالثًا: واقع مبادئ الحوكمة في الجامعات اليمنية:

1- الاستقلالية:

أوضح قانون الجامعة اليمنية رقم (71) لسنة 1995 في مادته الثالثة أن «لكل جامعة يسري عليها أحكام هذا القانون شخصيةً اعتبارية واستقلالًا ماليًا وإداريًا»، غير أن واقع الجامعات اليمنية لا يؤكد ذلك، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

- **السلطة الإدارية:**

يبين قانون الجامعات اليمنية لعام 1995 أن السلطة الإدارية داخل الجامعات تتمثل في مجلس الجامعة الذي يمثل السلطة الإداريةً العليا في أي جامعات حكومية، وأن مكونات المجلس هي: رئيس الجامعة (رئيساً)، نوابه، عمداء الكليات والمراكز التابعة للجامعة، وينتخب أعضاء هيئة التدريس ثلاثة أساتذة وفقًا لمعيار الأقدمية ويرشحهم المجلس الأعلى مع مراعاة تمثيلهم لحقول علمية مختلفة، وثلاث شخصيات عامة من ذوي الرأي والخبرة يختارهم مجلس الجامعة في أول اجتماع لهم في كل عام جامعي ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجامعة (وزارة الشؤون القانونية، 1995)، ويمارس المجلس مهامه في ضوء ما حدده القانون رقم (17) لسنة 1995 في مادته رقم (11)، ومنها:

- مناقشة وإقرار مشروع الميزانية السنوية للجامعة التي أُعدت في ضوء مشاريع ميزانيات الكليات والمعاهد والمراكز، والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها.
- تقييم أعمال الجامعة في ضوء سياستها العامة بما في ذلك النظر في التقارير السنوية والدورية التي يقدمها رئيس الجامعة وعمداء الكليات والمراكز إلى المجلس وتشكيل اللجان الخاصة بتقييم مختلف أنشطة الجامعة.
- إقرار تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والمعاهد والمراكز التابعة لها وترقيتهم وتثبيتهم وانتدابهم وإعارتهم، براتب أو بغير راتب، ونقلهم ومنحهم إجازات التفرغ العلمي وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم.
- مناقشة وإقرار خطط تنمية الجامعة مع ربطها بخطط التنمية في الدولة.
- تحديد أعداد الطلاب الذين يمكن قبولهم سنويًا في الجامعة وذلك في ضوء احتياجات المجتمع والقدرة الاستيعابية للجامعة.
- إعادة أو تعديل أو إلغاء القرارات الصادرة من مجالس الكليات أو المعاهد أو المراكز التابعة للجامعة إذا كانت مخالفة للقوانين أو اللوائح أو القرارات التنظيمية التي تعمل بها الجامعة (وللاطلاع أكثر: قانون الجامعات اليمنية، 1995).

كذلك توجد العديد من المجالس الأخرى القائمة على إدارة الجامعات وكلياتها، ومنها: المجلس الأكاديمي، مجلس الكلية، مجلس القسم العلمي، مجلس الدراسات العليا، مجلس شؤون الطلبة، مجلس شؤون المكتبات. غير أن دور هذه المجالس محدود بسبب السطلة المركزية لرئيس الجامعة الذي غيب دور مجلس الجامعة وبقية المجالس وألغى فاعليتهم في وضع السياسات وتطوير الجامعة وكلياتها (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2021: 82). وقد أوضحت استراتيجية التعليم العالي أن واقع النظام الإداري في الجامعات اليمنية يعاني من نقص الخبرة الإدارية والقيادية عند بعض القيادات الإدارية مما أدى إلى اتخاذ قرارات غير مناسبة، ويعاني من المركزية الشديدة في مختلف المستويات الإدارية للجامعات، كما أن سلطة اتخاذ القرارات في المجلس عادة ما تكون بيد الأكاديميين (وزارة التعليم العالي، 2006: 18)، ويتضح أيضًا غياب مشاركة القطاع الخاص أو الجهات المهتمة بالتعليم في مجلس الجامعة، وأن المجلس لا يمارس دوره في عملية التقييم؛ فالتقارير تقول إن واقع الكفاءة الداخلية للكليات تتسم بالضعف وانتشار الفساد الإداري والمالي نتيجة ضعف الإدارة الجامعية وعدم وجود الشفافية في ممارستها للمهام (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015: 76)، ثم إن واقع إدارة الموارد البشرية يعاني من المركزية الشديدة، وتعدد الجهات المشرفة، وضعف الالتزام باللوائح الداخلية،

وعجز البنية الأساسية للعمل الإداري والتنظيمي في الجامعات (الشاوش، 2014: 52). ومن ثم يتضح للباحثة ما يلي:

- أن توقف تطبيق الاستراتيجية الخاصة بالتعليم العالي يؤكد ضعف قدرات القائمين على إدارة التعليم العالي في مجال التخطيط الاستراتيجي.
- أوضح القانون مهامَ المجلس بالتحديد، إلا أن الملاحظ أن بعض مهام مجلس الجامعة لم تجد تطبيقًا على أرض الواقع؛ فالمجلس لا يمارس دوره في تقييم أعمال الجامعة لافتقار الواقع إلى وجود آليات لعملية التقييم، ومن ثمَّ لا توجد خطط لتحسين الاختلالات في الكليات، كما أن ارتباط خطط الجامعة مع خطط التنمية يكاد يكون شبه معدوم، وتتضح الصورة أكثر بارتفاع معدلات البطالة لخريجي الجامعات، إضافة إلى أن تعديلات القانون للعام 2010 قلصت من مهام المجلس من خلال إلغاء الفقرات رقم (4) و(12) و(17) المتعلقة بالموازنة المالية والحساب الختامي وإقرار الخطط التنفيذية للمباني الجامعية.
- المركزية الشديدة في الجانب الإداري حيث إن لرئيس الجامعة الدور الرئيس في عمليات صناعة القرارات واتخاذها.

- **السلطة المالية:**

تعاني التشريعات المالية وواقع تطبيقها في الجامعات اليمنية من تناقض واضح؛ فقد نص قانون الجامعات اليمنية رقم (17) في مادته رقم (54) لسنة 1995 على أن «تتصرف الجامعة في أموالها وتديرها بنفسها، ويخضع هذا التصرف في الجامعة وإدارة هذه الأموال للنظام المالي الذي يقره مجلس الجامعة»، في حين جاء في المادة (73) من اللائحة التنفيذية للقانون المالي وتعديلاته (1034) لسنة 1999 ما نصه: «مديرو عموم الشئون المالية يمثلون وزارة المالية لدى الجهات التي يعملون بها، ويعاونهم في ذلك مديرو الحسابات وأمناء الصناديق ومديرو المشتريات والمخازن الذين يجب أن يكونوا تابعين لوزارة المالية فنياً وإدارياً بحيث يباشرون الاختصاصات المحددة لهم بموجب أحكام القوانين واللوائح والتعليمات المالية المنفذة، ويشرفون على أعمال تحصيل الإيرادات وإنفاق الاعتمادات، ويكون لمديري عموم الشئون المالية والإدارية حق التوقيع على أوامر الصرف، ولا يجوز تنفيذ أي عملية مالية مهما كانت بدون توقيع ممثلي وزارة المالية» (وزارة الشؤون القانونية، 1999).

بالإضافة إلى ذلك، تقوم وزارة المالية باعتماد الموازنات السنوية بناء على موازنات السنة السابقة، وهذا النظام لا يساهم في وضع معالجات للاختلالات

الخاصة بضعف مستوى الأداء، سيما أن اعتماد الموازنة من قبل وزارة المالية لا يتم وفق معايير إدارية وأكاديمية خاصة بالنظام الجامعي من حيث نوعية الأداء والكثافة الطلابية والتخصصات النوعية ومستويات الإنجاز الأكاديمية وما تتطلبه من دعم مالي (وزارة التعليم العالي، 2006: 31).

2- المساءلة:

يفتقر واقع الجامعات اليمنية إلى وجود جهة داخلية خاصة بالمساءلة يتم في ضوئها الأخذ بمبدأ الثواب والعقاب؛ فالمسؤولون داخل الجامعات لا يخضعون للمساءلة القانونية، لا من قبل إدارة الجامعة ولا من قبل أي جهة أخرى. وقد أكدت استراتيجية التعليم العالي أن النظام الإداري يعاني من تدني مستوى الأداء، والسبب في ذلك عائد إلى ضعف التزام جميع المستويات الإدارية بالقوانين واللوائح المنظمة، وإلى تدني الالتزام بالتقاليد والأعراف الأكاديمية، وعدم القيام بعمليات التقييم، ووهن دور مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في ممارسة دوره في عمليات تقييم الجامعات (وزارة التعليم العالي، 2006: 18).

3- الشفافية:

يتسم واقع الجامعات اليمنية بتدني ممارسة مبدأ الشفافية، ويتضح ذلك من خلال عملية التعيينات لرؤساء الجامعات في أنها تتم وفق ترشيح المجلس الأعلى للجامعات وقرارات رئيس الجمهورية، في حين يتم تعيين العمداء بقرار من رئيس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للجامعات بناء على ترشيحات رؤساء الجامعات، ومن ثم لا نجد تطبيقًا لمعايير التوظيف؛ فـ«عملية التعيين في الجامعات تعاني من غياب الالتزام والشفافية في المعايير المطبقة التي ينص عليها القانون، سواء للإداريين أو للأكاديميين»، وقد لوحظ وجود اختلالات في تطبيق المعايير والضوابط المعتمدة لاختيار أعضاء هيئة التدريس وتعيينهم؛ وهذا بدوره يؤثر على جودة العملية التعليمية، كما «أن المعينين لا يخضعون للمساءلة القانونية من قبل جامعاتهم» (وزارة التعليم العالي، 6002: 81)، ولا تلتزم عمليات التعيينات التي تتم في الجامعات في المستويات الإدارية بالمعايير المحددة في القانون، وساند ذلك غياب دور أنظمة التقييم الداخلي أو الخارجي، وغياب الشفافية في نشر إيرادات والمصروفات المالية السنوية. إضافة إلى ذلك، فإن عملية القبول والتسجيل للطلبة لا تتم وفقاً للمعايير المحددة ضمن سياسية القبول، حيث نجد أن أعداد الملتحقين لا تتناسب مع الطاقة الاستيعابية لبعض الكليات، ومعظم الجامعات والكليات قد تجاوزت شروط القبول

وإجراءاته في معظم التخصصات العلمية، والسبب في هذا الخلل غياب الدور الرقابي لدى العاملين في المستويات الإدارية الخاصة بتسجيل الطلبة واستخراج الوثائق مما أوجد العديد من صور الفساد كالرشوة والمحاباة (الريمي، 2010: 991).

4- المشاركة:

تؤكد المشاركة الإدارية والتنظيمية لجميع الأطراف داخل المؤسسات الجامعية ومن خارجها أن العملية التعليمية عملية مشتركة بينهم من أجل المساهمة في تحقيق أهداف العملية التعليمية، إلا أن واقع الجامعات اليمنية يتصف بوهَن البيئة الداخلية الداعمة لعملتي التعليم والتعلم والمساندة لدور الأكاديميين في صناعَة القرارات؛ إذا يعاني أعضاء هيئة التدريس من قلة مَشَاركتهم في المجالس الجامعية وبالذات فيما يهم أمورهم الإدارية والأكاديمية، ويتصف واقع الجامعات بانعدام المبادرات الفعالة للشراكة المنتجة بينها وبين مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2013: 70-69).

نستنتج مما سبق أن واقع الحوكمة في الجامعات اليمنية يؤكد تدني التزام الجامعات اليمنية بمبادئ الحوكمة، ويتصف ذلك الواقع بالآتي:

- غموض السياسة الإدارية داخل الجامعات اليمنية.
- ضعف القوانين والأطر الحالية لإدارة الجامعات وتناقضها، مما أدى إلى انتشار الفساد الإداري في مختلف المستويات الإدارية.
- ضعف الرقابة والمحاسبة داخل الجامعات.
- افتقار الواقع الإداري والأكاديمي لآليات واضحة لتقييم مستوى الأداء.
- انعدام وجود آليات واضحة للشفافية في عمليات التعيين والممارسات الإدارية والأكاديمية داخل الجامعات.
- سيادة المركزية وضعف الممارسات الديمقراطية في عملية صناعة القرارات الجامعية.
- تدني ممارسة المجالس الحالية لأدوارها في إدارة الجامعات.
- عدم الالتزام بمعايير التعيين للقيادات والأكاديميين والإداريين.
- بقاء المركزية المالية في يد وزارة المالية.
- التراخي عن الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية، مما جعل عمليات المتابعة والمحاسبة داخليًا سيئة وغير مجدية.
- محدودية مشاركة الأكاديميين والمستفيدين من خارج الجامعة في تيسير الإدارة الجامعية.
- انعدام دور هيئة الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات.

رابعًا: صعوبات تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية:

تعاني الجامعات اليمنية من ضعف الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية والإدارية لمتطلبات التعليم الجامعي، وتلازم مع ذلك التدني الشديد لمستوى الولاء التنظيمي للعاملين في الجامعات -رؤساء الجامعات ونوابهم وأعضاء هيئة التدريس والعاملون والإداريون-، وهذا واضح من عدم التزامهم بالنظم الجامعية والقوانين واللوائح وسوء مستويات الأداء وانتشار مظاهر الفساد الأكاديمي والمالي والإداري (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2012: 112)، والافتقار إلى آليات واضحة لسير الأداء الإداري والأكاديمي، مع ضعف العلاقة والتنسيق بين مختلف الإدارات والوحدات التنظيمية في ظل انعدام الأنظمة حديثة للمعلومات الإدارية في الجامعات (شرف الدين، 2014: 169)؛ فالواقع يعاني من عدم تجديد القوانين والتشريعات الجامعية وسوء اختيار القيادات الأكاديمية والإدارية وضعف الوعي بأهمية الحوكمة في الإدارة الجامعية (الحمزي، 2015: 189)، وضعف أداء القيادات الإدارية والأكاديمية بسبب قناعتهم بعدم وجود نظام واضح وقوي وفعال للمساءلة والمتابعة والتقييم وعدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014: 100)، كما أن غياب دور مجالس الأمناء ساهم في ضعف الأداء المؤسسي وكفاءته وفاعليته، وكذلك ضعف مشاركة القطاع الخاص في صياغة السياسيات والبرامج الأكاديمية، وغياب الاستقلالية المالية والإدارية، وبروز الفساد المالي والإداري وسوء الإفادة من الإيرادات الذاتية لغياب الشفافية والمساءلة، وعدم توفر آلية تقييم شفافة لأعضاء هيئة التدريس، وضعف الالتزام بمعايير التعيين لاختيار أعضاء هيئة التدريس والإداريين، وعدم توفر نظام شامل للجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي المؤسسي والبرامجي لمجلس الاعتماد الأكاديمي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015: 99).

ويمكن إجمال الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية في الآتي:

1- **صعوبات سياسية وقانونية:**

- عدم استقرار الأوضاع السياسية في اليمن.
- جمود القوانين الحالية، مع تدني التزام العاملين في مختلف الجامعات الإدارات بها.
- ضعف فعالية بعض القوانين الخاصة بتفعيل مجلس الأمناء، والتعيينات، والترقيات.

2- **صعوبات إدارية:**

- ضعف انتشار الثقافة القانونية الخاصة بالمساءلة والثواب والعقاب.
- ضعف الوعي لدى قيادات التعليم العالي بدور المساءلة والشفافية في المهام الإدارية.
- سيطرة المركزية الإدارية على جميع الإدارات الجامعية.
- غياب دور مجلس الأمناء في إدارة الجامعات.
- ضعف القيادات الإدارية في مجال التخطيط الاستراتيجي.
- ضعف الالتزام باللوائح الداخلية المنظمة للعمل داخل إدارات الجامعات.
- غياب المساءلة الإدارية عن الجامعات
- غياب دور الإدارات الرقابية داخل الجامعات.
- غياب دور مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

3- **صعوبات تكنولوجية:**

- الافتقار إلى قاعدة بيانات متكاملة عن التعليم الجامعي.
- ضعف الربط الشبكي داخل إدارات الجامعة وكلياتها المختلفة.
- ضعف توفر بنية تحتية إلكترونية.

4- **صعوبات مالية:**

- المركزية في الأمور المالية.
- الإدارة التقليدية لوضع الميزانية الجامعية.

الفصل الثالث
الدراســـات الســـابقة

يعتمد البحث الحالي على العديد من الدراسات والأوراق البحثية التي تناولت مفهوم الحوكمة في الجامعات من حيث المفهوم والمتطلبات ومعوقات التطبيق، وقد تم عرضها في تراتب زمني من الأحدث إلى الأقدم على النحو الآتي:

دراسة آسية، 2021: هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المرتكزات الأساسية لحوكمة الجامعات من خلال التعرف على المفاهيم النظرية لحوكمة الجامعات، ومعرفة المتطلبات الواجب توفرها لتطبيق ذلك، والاطلاع على التجارب الدولية لجامعات نجحت في تطبيق الحوكمة، ومن نتائج دراستها ما يلي:

- أن عملية تطبيق الحوكمة في الجامعات تتطلب التركيز على بنية الهيكل التنظيمي للجامعة، والإطار التنظيمي والتشريعي والرقابة عليهما ومدى محاولتهما تحقيق الجودة والتميز.
- أن من آليات تطبيق الحوكمة في الجامعات تعزيز آليات الرقابة، وآليات تعزيز المشاركة، وآلية تعزيز التوجه الاستراتيجي.

1- **دراسة الشاوش**، 2021: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة إب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال بناء استبانة تم توزيعها على أفراد العينة التي كانت عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- درجة تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة إب كانت متوسطة.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة إب وفقاً للمتغيرات: نوع الكلية، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة.

2- **دراسة فلاق؛ وآخرون**، 2020: هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية مساهمة الحوكمة في الجامعات في تعزيز تطبيق ضمان الجودة من خلال عرض مفهوم الحوكمة وأبعادها وواقع تطبيقها في الجامعات الجزائرية، ومعرفة أثر تطبيق حوكمة الجامعة على ضمان الجودة في جامعة الشليف الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، وهي:

- تتطلب عملية تحقيق الحوكمة في الجامعة توفير مجالس خاصة بالحوكمة تمارس دورها بشفافية ووضوح.
- تعزز عملية تطبيق الحوكمة الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف مما يؤدي إلى تحسين أدائها.
- تعمل الحوكمة في الجامعة على تجنب الفساد المالي والإداري وضمان حقوق ومصالح جميع الأطراف في الجامعة.
- العمل على تطوير هياكل الجامعة الإدارية للمشاركة في تحسين أداء الجامعات وتطويرها.

4- **دراسة** Mebarki; and Benlahbib ، 2020: هدفت الدراسة إلى التعرف على أحد نماذج حوكمة البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تناول مفهوم الحوكمة في الجامعات، ثم عرض لحوكمة البحث العلمي لـ(Westminster University-London) وتوصلت الدراسة إلى عمل إطار محدد لحوكمة البحث العلمي للجامعات في الجزائر.

5- **دراسة الحدابي والعزيزي**، 2019: هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات اليمنية من وجهة نظر هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية، والتعرف عما إذا هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات اليمنية تعزي لنوع الجامعة أم لا، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- درجة مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة صنعاء منخفضة، فيما كانت بمستوى عال في جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة تقدير عينة الدراسة لمتغير نوع الجامعة لصالح جامعة العلوم والتكنولوجيا.

6- **بحث بركات؛ ورحال**، 2018: هدف البحث إلى التعرف على أهم آليات تطبيق مفهوم الحوكمة في دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، من خلال التعرف على المفهوم الفكري لحوكمة الجامعات، ومدى تطبيق أنظمة الحوكمة ومعاييرها في دول الاتحاد الأوروبي والأردن والسعودية، وتحليل واقع الحوكمة في الجامعات الجزائرية. وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج، أهمها:

- تركز جميع الدول على تطبيق الحوكمة في ظل توفر الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية على الرغم من عدم وجود نهج موحد لذلك في تلك الدول.
- تحتاج الجامعات الجزائرية إلى الالتزام باللوائح والقوانين في التعيينات وتنفيذ الأنشطة الطلابية، مع إنشاء لجنة مراجعة خارجية تقوم بعمليات التقييم الداخلي للمؤسسات الجامعية.

7- **دراسة** Kentab، 2018: هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق جامعة الملك سعود لمتطلبات الحوكمة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وتتمثل المتطلبات في: الشفافية والمساءلة والهيكل التنظيمي والقوانين والأنظمة والعدالة. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق الشفافية والمساءلة والعدالة كان متوسطًا، وأن مستوى وضوح الهياكل التنظيمية وتطبيق القوانين والأنظمة داخل الجامعة كان مرتفعًا.

8- **دراسة مسعودي**، 2018: هدفت الدراسة إلى دراسة موضوع الحوكمة الجامعية من خلال التطرق إلى أبرز المفاهيم المتعلقة بمفهوم الحوكمة والمتمثلة في: المبادئ والخصائص وأهمية الحوكمة في تطوير أداء المؤسسات الجامعية، كما تم التعرف على سياسات العديد من المؤسسات لتطبيق الحوكمة في جامعاتها، وذلك في العديد من الدول كالولايات المتحدة وأستراليا وجنوب أفريقيا وبعض الدول الأوروبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات يتطلب العديد من الخطوات، وهي:

- إعطاء أولوية للبحث العلمي في الجامعات.
- توفير مصادر تمويل لمراكز البحث.
- العمل على التقليل من البيروقراطية الإدارية داخل المؤسسات الجامعية.
- حرص الجامعات على توفير قنوات اتصال مع مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- التركيز على الطالب وتشجيعه على الأبداع والابتكار.

9- **دراسة عبد الرحمن**، 2018: هدفت الدارسة إلى توضيح دور الحوكمة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي من خلال عرض مراحل تطبيق الحوكمة وأهم آلياتها، وتبيين أبرز الصعوبات التي تواجه ذلك في مؤسسات التعليم العالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تساهم في عملية تحسين الأداء،

وأن عملية تطبيقها تتطلب العمل على تكريس مبادئ الحوكمة (الاستقلالية والشفافية واللامركزية) في مؤسسات التعليم العالي، والعمل على إصدار القوانين المرنة التي تتضمن معايير قياس الأداء، ومدى جودة وظائف مؤسسات التعليم العالي (خدمة المجتمع والتدريس والبحث العلمي).

10- **دارسة طيب**، 2018: هدفت الدراسة إلى بناء استراتيجية واضحة لتطبيق الحوكمة في الجامعات السعودية من خلال التعرف على الأطر ومفهوم الحوكمة ومعوقات التطبيق في الجامعات السعودية، كما تم عرض أهم نماذج الحوكمة في الجامعات. وتوصلت الدراسة إلى تقديم استراتيجية لتطبيق الحوكمة في الجامعات السعودية تتضمن التوجهات الاستراتيجية، والمستفيدين، ومتطلبات التطبيق، ومراحل تنفيذها في الجامعات السعودية.

11- **بحث** Alshaer el at، 2017: هدف البحث إلى توضيح دور حوكمة الجامعات في تعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية من وجهة نظر العاملين في الجامعات الحكومية في غزة، وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:
- وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد الحوكمة القوانين والأنظمة، والحرية الأكاديمية والمحاسبة والمساءلة ومسؤوليات مجلس الإدارة وحقوق جميع المستفيدين والشفافية والإفصاح، وتعزيز الشراكة بين الجامعات والمجتمع المدني.

12- **دراسة المفيز**، 2017: هدفت الدراسة إلى تقديم تصور لتطبيق الحوكمة في الجامعات السعودية من خلال التعرف على واقع تطبيق الحوكمة في الجامعات والمعوقات التي تحول دون تطبيقها، وعرض بعض نماذج حوكمة الجامعات العالمية، وقد توصلت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطبيق الحوكمة في الجامعات السعودية.

13- **ورقة بحثية لعرابة؛ وبن عيسى**، 2017: هدفت الورقة إلى التعرف على الأطر الفكرية لمفهوم الحوكمة في الجامعات، وأهم متطلبات نجاح تطبيقها في الجامعات وتحديد معوقات التطبيق. وقد توصلت الورقة إلى النتائج الآتية:
- تُعد الحوكمة أهم الإصلاحات الإدارية الحديثة التي تتطلب توفير أرضية تنظيمية وقانونية تتناسب مع مبادئ الحوكمة، مع العمل على نشر ثقافة مبادئ

الحوكمة الشفافية والمساءلة بين جميع العاملين في الجامعات.

- من أهم معوقات تطبيق الحوكمة في الجامعات الثقافة التنظيمية للجامعة التي تقاوم العمل بمبادئ الحوكمة وضعف التمويل.

14- **ورقة بحثية لمرزوق**، 2017: هدفت الورقة البحثية إلى التعرف على مفهوم الحوكمة في التعليم العالي، وأهم متطلبات تطبيقها في الجامعات، وتوصلت الورقة إلى النتائج الآتية:

- يجب على الجامعات القيام بعملية مراجعة الأنماط الإدارية التي يتم من خلالها إدارة الجامعات.
- تفعيل مبدأ المشاركة لجميع الطلبة والجهات الخارجية المستفيدة من التعليم الجامعي.
- العمل على فرض سلطة القانون في منظومة التعليم العالي.
- أن تتم عمليات التعيين والترقيات وفق معايير محددة.

15- **دراسة باطويح؛ وبامخرمة**، 2010: هدفت الدراسة إلى التعرف على سبل تعزيز مفهوم ومبادئ الحوكمة في الجامعات العربية من خلال رصد أهم التحديات التي تواجه الجامعات العربية، ومعرفة إمكانية تطويع مبادئ نظام الحوكمة وآلياته بما يتلاءم مع احتياجات الجامعات العربية، وتحديد أهم السبل التي تعزز مبدأ الاستقلالية والمساندة لتطبيق مبادئ الحوكمة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج:

- تتطلب عملية تطبيق مفهوم الحوكمة في الجامعات العربية إصلاحات في العديد من الجوانب الأكاديمية والمحاسبية والمجال القانوني والتنظيمي لتدعم العمل على تطبيق الحوكمة.
- تتطلب سبل تعزيز مفهوم الحوكمة في الجامعات مجموعة من الأمور، هي: تهيئة المناخ العلمي، فتح قنوات بين الجامعات والمجتمع، وضع معايير للقبول في الجامعات، توفير قاعدة بيانات، منح الاستقلال المالي والإداري، الإعداد الجيد للموارد البشرية، تطوير المناهج وطرق التدريس، تطوير اللوائح والهياكل التنظيمية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في الهدف المتمثل في تحديد متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات، وتلك الدراسات هي: دراسة (مسعودي، 2018)، ودراسة (آسية، 2021)، ودراسة (باطويح؛ وبامخرمة 2010)، وورقة (مرزوق؛ 2017)، وورقة (عرابة؛ وبن عيسى، 2017). كما يتشابه البحث الحالي في النتائج من ناحية تقديمها لتصور مقترح وهذا يتطابق مع دراسة (المفيز، 2017)، ودراسة (طيب، 2018).

كذلك يتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في التأكيد على أن الحوكمة ثقافة إدارية فعالة عندما يتم تطبيقها في ضوء التزام القيادات العليا، والعمل في ضوء مناخ إداري يتسم بالعدالة والمساواة والشفافية.

ويتميز البحث الحالي في دراسته عن الدراسات السابقة في هدفه من ناحية تحديد متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية.

الفصل الرابع
تجارب عالمية في تطبيق الحوكمة في الجامعات

يعرض هذا الفصل تجربتين ناجحتين في تطبيق حوكمة الجامعات، وهما التجربة الأمريكية والتجربة البريطانية على أساس أن مؤسساتهما الجامعية من أقدم الجامعات العالمية وذوات العراقة، بالإضافة إلى ظهور العديد من جامعات الدولتين ضمن التصنيفات العالمية، وتم تناولهما كما يلي:

1- التجربة الأمريكية في تطبيق الحوكمة في الجامعات:

تعتمد الجامعات الأمريكية في تطبيق الحوكمة على مظلتين رئيستين، هما: وزارة التربية والتعليم، ومجلس اعتماد التعليم العالي؛ لتكوِّن الهياكل الداعمة للحوكمة، وتحكم معظم الجامعات الأمريكية بواسطة مجالس الأمناء وبعض المجالس الأخرى لتؤدي تلك المجالس الأدوار الرئيسة لإدارة الجامعات التي تم توضيحها كما يلي:

المجالس الرئيسة: تتنوع مجالس الإدارة التي تمثل السلطة العامة في الجامعات الأمريكية، وتتركز معظم إدارة الجامعات الأمريكية الحكومية على مجلس الأمناء Board of Trustees الذي يتكون من رجال الأعمال والمهنيين وممثلي الهيئات ممن قدموا هبات للجامعة، بالإضافة إلى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من خارج الإدارة التنفيذية (ناصر الدين، 2012: 92). يتضمن هذا المجلس العديد من المجالس العلمية والطلابية المختلفة، فيما تعتمد بعض الجامعات مثل جامعة ميتشغان وواشنطن على مجلس الأوصياء، وبعضها الآخر يعتمد على مجلس الزملاء (آسية، 2021: 52)، ويتم تشكيل جميع تلك المجالس عن طريق انتخابات يشرف عليها المجلس وأعضاؤه الذين يعيِّنُهم حاكم الولاية، وهو رئيس المجلس في أغلب الجامعات الأمريكية الحكومية.

تؤدي تلك المجالس العديد من الأدوار الأساسية، منها تعيين رئيس الجامعة الذي يتم التصويت على اختياره فيعمل بدوره على اختيار أعضاء مجلس الجامعة، فيقوم هؤلاء الأعضاء باختيار أعضاء المجلس الأكاديمي ليتولوا إدارة الشؤون الأكاديمية بالجامعة وتقديم التوصيات لرفعها إلى مجلس الأمناء ليتم الموافقة عليها (بارة، 2017: 185). يعمل المجلس على اختيار نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات وكبار موظفي إدارات الجامعة، والموافقة على ترشيح رؤساء الأقسام، ومتابعة مدى التزام الجامعات بتوجهاتها الاستراتيجية من رؤية ورسالة وأهداف ومراقبة ذلك، والإشراف على النواحي المالية.

وتتشكل مجالس الأمناء والمجالس الأخرى من أعضاء منتخبين تفرزها انتخابات يشرف عليها المجلس، ويتم تعيين أعضائه من طرف حاكم الولاية التي تقع فيها الجامعة، ويشغل عضوية تلك المجالس الأعضاء المهمين في الولاية، كعمدة الولاية وبعض أعضاء المجالس التشريعية والرقابية وكبار رؤوس الأموال ورجال الأعمال، وكبار رجال الدين، وذوي المكانة العلمية، ورئيس الجامعة، وبعض الطلاب البارزين الذين لا يزالون يدرسون أو ممن تخرجوا ولديهم إنجازات كبرى. ويختلف عدد أعضاء تلك المجالس والمدة الزمنية التي يمارسون فيها أدوارهم من جامعة لأخرى وفقاً للتنظيمات الداخلية لتلك الجامعات (آسية، 2021: 52).

ويتم تشكيل لجان فرعية مساندة في عملية اتخاذ القرارات، منها: لجان تنفيذية، مالية، لجنة استثمار، لجنة شؤون الطلاب، لجنة الجودة، لجنة السياسات التعليمية. وتُعد تلك اللجان همزة وصل بين مجلس الأمناء والمجالس المماثلة لها وبين الهيئات الإدارية التنفيذية وأصحاب المصالح بالجامعات (محمد؛ وعبد الرزاق، 2019: 356).

المجالس الأخرى: تعد هذه المجالس مساندة لمجلس الأمناء بحيث تهتم بمتابعة الجوانب الأكاديمية، ومن تلك المجالس مجلس الجامعة University Council ومجلس العمداء Council of Deans، ويمثل هذان المجلسان الجانب الأكاديمي والفني ويكونان معنيين بالشؤون الأكاديمية للكليات والأقسام والمراكز البحثية؛ بحيث لا ترتبط العضوية فيها بالرتبة العلمية. وتمثل تلك المجالس معظم أعضاء مجتمع الجامعة تمثيلاً نسبياً لكل فئات الجامعة، وتتشكل عن طريق الانتخابات أو بالتعيين ويتولى رئاستها نائب رئيس الجامعة، وعادة ما ينحصر في كبار الموظفين الإداريين. وتختلف طرق اتخاذ القرارات في تلك المجالس بحسب عدد أعضاء تلك المجالس؛ فقد تكون عن طريق التصويت أو عن طريق المداولات، وتباشر تلك المجالس دورها من خلال لجان فرعية تناقش المواضيع المعروضة للدراسة، ومن ثم يتم تقديم المقترحات إلى مجلس الجامعة لاعتمادها، كما تتولى تلك المجالس الإشراف على إدارة الشؤون الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وشؤون الطلبة، والإشراف على النشاطات البحثية والاجتماعية والثقافية.

وكالات الجامعات: بلغ عددها في الولايات المتحدة ما بين (40) و(12) وكالة، وتتنوع أهدافها وأنشطتها ما بين أنشطة أكاديمية وإدارية، ومنها وكالة الجامعة للشؤون الأكاديمية، ووكالة الجامعة لشؤون الموارد البشرية، والشؤون البحثية، شؤون الطلبة، ووكالة الجامعة للمبادرات والاستراتيجيات العالمية، ووكالة الجامعة للعمليات المالية والتجارية.

تمارس الجامعات الأمريكية الحوكمة من أعلى المستويات من خلال الهيئات المذكورة؛ لامتلاك تلك الجامعات أهدافًا استراتيجية موجهة لتقديم دورها في خدمة المجتمع، وتتجسد مستويات المشاركة في كل من له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بالجامعة، إذ يتم تمكينهم من الانخراط في تلك الجامعات عن طريق التعيين أو الانتخاب، ويتم تحديد المسؤوليات من خلال التشريعات الجامعية بحيث تتوزع المهام حسب مستوى وأهمية كل هيئة بالجامعة، ويخضع الكثير من المسؤولين باختلاف المستويات للمحاسبة والمساءلة، كما تمنح الجامعات الحرية الأكاديمية (آسية، 2021: 53- 54)، وقد أشار Lee أن تاريخ نظام الحوكمة في الجامعات الأمريكية قائم على الآتي:

- نشر ثقافة الحوكمة المشتركة بين أعضاء هيئة التدريس والإداريين مما أدى إلى تحسين العلاقات داخل الجامعات.
- توفير نظام جامعي فعال يقوم على المسؤولية المشتركة، والعمل بروح من التعاون المثمر بين جميع العاملين، والتسلسل الهرمي المؤسسي المتضمن لمجالس الأمناء وكبار الإداريين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب في إطار من التشريعات التي تحدد نوعية العلاقات (Lee & Land, 2010:6).

ومما سبق تخلص الباحثة إلى أن حوكمة الجامعات الأمريكية تعتمد على الآتي:

- **المجالس**: تكوين مجالس رسمية متنوعة الأعضاء من قيادات إدارية، وأكاديمية، وطلابية، ومجتمعية، وممثلي الهيئات المختلفة، ورجال الأعمال، والطلبة. ويتم تكوين المجالس عن طريق الانتخابات لتمارس دورها في ضوء مهام محددة وواضحة، من أهمها وضع الخطط الاستراتيجية للجامعة والتعيينات والمتابعة الإدارية، مع وجود مجالس مساندة مثل مجلس الجامعة ومجلس العمداء اللذين يهتمان بالجوانب الأكاديمية والفنية للكليات.
- **اللجان**: وجود لجان تنفيذية تدعم المجالس الرئيسة في الجوانب الأكاديمية والمالية والإدارية.
- الابتعاد عن المركزية، وسيادة جو من الديموقراطية في عملية التعيينات.
- مشاركة الجهات الداخلية والخارجية في متابعة الجامعات في عملياتها الإدارية والأكاديمية والمالية وذلك وفق أطر قانونية واضحة.
- تكوين المجالس الرئيسة المتنوعة التي يعمها الجو الديموقراطي في عملية التعيينات، وإصدار القرارات، وتشكيل اللجان المساندة لعمل المجالس داخل الجامعات.
- توفير مجال للحرية الأكاديمية لجميع الأكاديميين لعملية الإنتاج المعرفي لما فيه خدمة المجتمع.

- وضع الأطر القانونية التي تحدد العلاقات بين جميع الأطراف الجامعية وبين الجهـات الخارجية.
- العدالة في إتاحة المساءلة والمحاسبة لجميع المسؤولين في الجامعات الأمريكية.
- العمل على نشر ثقافة المحاسبة والشفافية بين جميع العاملين في تلك الجامعات.

2- الجامعات البريطانية والحوكمة:

تتميز الجامعات البريطانية بأنها هيئات مستقلة وتتصف مهامها الخاصة بها في إطار محدد من طرف حكومي، حيث يتم وضع معايير القبول ومحتوى الشهادات والدروس المقدمة وسياسيات إدارة الموارد البشرية وإدارة الميزانية بشكل مستقل (بركات؛ ورحال، 2018: 355)، حيث تمنحها الدولة حكمًا ذاتيًا، وتترك الحرية لإدارة الجامعات في تحديد نوعية الطلبة الراغبين في الالتحاق بها، ولها الحرية في تحديد شروط التعيينات والترقيات لأعضاء هيئة التدريس، وتحديد احتياجاتهم ومتطلبات الأقسام الجامعية، وتحديد مواضيع الأبحاث العلمية التي تكون ضمن رسالة الجامعة وأهدافها ودورها في خدمة المجتمع، ويتمتع عضو هيئة التدريس بحرية أكاديمية ودراسة المواضيع التي تقع في مجال تخصصه داخل نطاق الجامعة، كما يمنح حق المشاركة في الإدارة الجامعية وحق المشاركة في الانتخابات الحرة للقيادات الجامعية، والمشاركة في صنع القرار الجامعي، كما يحق لعضو هيئة التدريس والتفرغ للبحث العلمي والتأليف وتطوير خبراته، أو التفرغ لتنمية مهاراته في بعض الأساليب والوسائل الحديثة (جفطة، 2017: 76).

يضم نظام الحوكمة في الجامعات البريطانية مجالس متعددة ولجانًا للتنسيق بين الجامعات، وتعد منظمة جامعات المملكة المتحدة الهيئة التي تضم في عضويتها كل مديري الجامعات وبعض كليات التعليم العالي غير المرتبطة بالجامعات، بحيث تعمل الهيئة على رسم السياسات وتوجهات التعليم البريطاني.

ومن الهيئات والمجالس الحاكمة في الجامعات البريطانية ما يلي:

- **هيئة ضمان الجودة**: تقوم الهيئة بإصدار الإطار العام للمؤهلات، والتأكد من نوعية وكفاءة التعليم العالي الذي تقدمة الجامعات البريطانية، ومدى التزامها بالأهداف في التدريس والتدريب.
- **هيئة تمويل التعليم العالي**: تعمل على توحيد التمويل الحكومي وفق سياسة تحفيزية، وتقويمية مقننة لأداء الجامعات في (60) تخصصًا، وفي ضوء النتائج يتم منح التمويل.

- **هيئة إحصاءات التعليم العالي:** تمتلك صلاحيات إيقاف مستحقات الجامعة التي لم تزودها بالمعلومات المطلوبة وفق المواصفات المحددة.
- **هيئات الاعتراف الأكاديمي:** تعنى بتمهين التعليم وتدريب القائمين من أعضاء هيئة التدريس، ووضع الأطر الأساسية لممارسة التعليم العالي.
- **مؤسسة القيادة في التعليم العالي:** تضع برامج تدريب للقيادات الجامعية بهدف توحيد المهارات لديهم.

وتتلقى تلك الهيئات دعمًا حكومياً مع اعتبارها هيئات مستقلة؛ لذلك تكون عرضة للمساءلة والمحاسبة، كما أنها تكون ملزمة بكشف جدوى عملها بتكريس الشفافية. وتشترك أغلب الجامعات في أكثر من مجلس؛ فمثلاً: يحكم جامعة أكسفورد مجلسان، وجامعة مانشستر أربعةُ مجالس، وجامعة كارديف ثلاثةُ مجالس، ولا يوجد نظام موحد في تكوين تلك المجالس الحاكمة في الجامعات البريطانية، ولا في عدد الأعضاء أو طرق اختيارهم، إلا أن المشترك فيها وجود رئيس للمجلس ونائب للرئيس. كما يوجد في معظم الجامعات البريطانية «رئيس شرفي» يكون من خارج الجامعة لا يقوم بمهام رئيس الجامعة.

وبخصوص المجالس فإن لها مجموعة من الصلاحيات والمهام التي تقوم بها ما يلي:

1- **المهام الإدارية:**

- العمل على إدارة الجامعة، وممتلكاتها ومواردها المالية.
- دعم مهمة الجامعة في تنفيذ استراتيجياتها وما يتعلق بها من الرؤية والرسالة والقيم.
- تعزيز عمليات المتابعة للجهات المسؤولة عن التعليم، والبحث العلمي، والتعيينات، ومنح الدرجات الفخرية أو سحبها.
- اتخاذ القرارات فيما يخص المقترحات المقدمة لإجراء إضافات أو تعديلات للوائح والأنظمة داخل الجامعات.
- متابعة شروط اللائحة التنفيذية المتفق عليها بين الجامعة ومجلس تمويل التعليم العالي.
- تحديد الهيكل الأكاديمي للجامعة.
- التأكد من أن الجامعة تمتلك إدارة فاعلة للمخاطر، ونظام للرقابة الداخلية (آسية، 2021: 55).

2- **المهام الأكاديمية:**

- تعزيز دور الجامعة وتنظيمها ومراقبتها في وظيفتي التدريس والبحث العلمي.
- مناقشة الأمور الأكاديمية واتخاذ القرارات بشأنها، وتقديم المشورة حول السياسية التعليمية.
- تحمل المسؤولية في الحفاظ على مستوى البحث العلمي والتدريس.
- المحافظة على منتسبي الجامعة من الأكاديميين والباحثين، والاهتمام بالحياة الطلابية.
- تحقيق جودة وفعالية التعليم والبحث والتوظيف والتطوير (محمد؛ وعبد الرزاق، 2019: 359).

إذن، تتضح مبادئ الحوكمة في الجامعات البريطانية من خلال تمتُّع تلك الجامعات باستقلالية تامة في ممارسة العمليات الإدارية، مثل عمليات التعيين والترقيات وما يخص عمليات القبول للطلبة، وتوفير إطار للمشاركة من خلال المجالس المتنوعة وتحديد مهامها، مع ظهور مستوى عالٍ من الشفافية في عمليات التعيين، ووجود نوع من المساءلة فيما يخص الأمور المالية والإدارية، ووضوح مهام وصلاحيات المجالس.

ويمكن الاسترشاد من التجربتين السابقتين بالآتي:

- تتنوع مبادئ الحوكمة التي يتم تطبيقها في تلك الجامعات في: الرؤية، الرسالة، الأهداف، الاستقلالية، المشاركة، المحاسبة، المساءلة، الشفافية.
- إدارة الجامعات عملية تشاركية بعيداً عن المركزية.
- وجود مجلس للأمناء بمعية مجالس ولجان تنفيذية متنوعة التكوين من أعضاء الجامعات والأكاديميين والطلبة والهيئات والمنظمات الخارجية ورجال الأعمال.
- إشراك المجتمع الخارجي والمحيط بالجامعات في تلك المجالس.
- العمل في مناخ يتسم بالديموقراطية والانتخابات في اختيار العناصر القيادية والإدارية للجامعات والكليات.
- تنظيم العلاقة بين تلك المجالس وبين اللجان المتنوعة وبين أعضائها من خلال توفير الأطر القانونية الداعمة لمبادئ الحوكمة.
- وجود آليات للرقابة الممنوحة لأصحاب المشاريع ذات العلاقة بالتعليم الجامعي، من حيث:
  - الاهتمام بالرقابة الداخلية من خلال وجود لجان متخصصة بالقوانين واللوائح لمتابعة كفاءة النظام الجامعي.
  - وجود هيئات خارجية حكومية أو غير حكومية بغرض القيام بعمليات الرقابة وتقييم أداء الجامعة.

الفصل الخامس
متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات

تتطلب عملية تطبيق الحوكمة في الجامعات القيام بتنفيذ مبادئ الحوكمة ذاتها، وتوفير البيئة المناسبة لذلك. وسيعرض هذا الفصل متطلبات تطبيق الحوكمة كما يلي:

1- مبادئ الحوكمة في الجامعات:

بما أن نظام الحوكمة ارتبط بالأنظمة التجارية، ثم انتقل إلى قطاع الجامعات؛ فإن مبادئ الحوكمة الجامعية لا تختلف عما وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وغيرها من المنظمات التي اهتمت بالحوكمة؛ فقد نفذ البنك الدولي عام 2013 دراسة لفحص حوكمة الجامعات شملت أكثر من (100) جامعة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنها اليمن، وقام الفحص على أساس خمسة من المبادئ هي:

- **الرسالة والأهداف**: وهما الإطار العام لمنظومة التعليم العالي والتفاعل بين المؤسسة والدولة، ويتمثل جانب الحوكمة في تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف الجامعة ورسالتها، ومراقبة أداء مديري المؤسسات على أعلى مستوى وإخضاعهم للمساءلة.
- **توجه الإدارة**: وتتضمن القرارات التي تعمل على تيسير شؤون المؤسسة، منها: آليات اختيار رئيس الجامعة ونوابه، وأعضاء الهيئات الإدارية الأخرى، وتحديد مسؤولياتهم، وتوضيح تسلسلهم الإداري ومهامهم، وما يخص الطلبة في مواضيع القبول والتسجيل، واعتماد الدرجات العلمية، وما يخص أعضاء هيئة التدريس والإداريين، وإنشاء المنشأة وصيانتها.
- **الاستقلالية**: وتتناول الاستقلالية المالية والأكاديمية، المالية من حيث: قدرة الجامعات على توضيح الرسوم الدراسية، تجميع الاحتياطات، ترحيل التمويل الحكومي الفائض، اقتراض الأموال، استثمار الأموال في الأصول (المالية والمادية)، امتلاك المباني والأراضي وبيعها، تقديم الخدمات التعاقدية. أما الاستقلال الأكاديمي فمن حيث: مدى قدرة الجامعات على تصميم المناهج الدراسية أو إعادة تصميمها، إدخال برامج الدرجات العلمية أو إلغائها، تحديد الهياكل التنظيمية، تقرير عن عدد الطلبة، تحديد معايير القبول وعدد الطلبة في كل برنامج، تقييم البرامج، تقييم نواتج التعليم وطرق التدريس، وغيرها من الأمور الأكاديمية.

- **المساءلة:** إن منح الاستقلالية يقترن بالمساءلة بقدر كبير، ويتخذ شكل الإثباتات القابلة للقياس لما يتم تنفيذه وإنجازه في سبيل تحقيق أهداف الجامعات، ونشير هنا إلى مساءلة المدراء وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والمجالس الإدارية، كما أنها ترتبط بعملية تقييم إنجاز الأهداف المؤسسية ونشر المعلومات عما تتضمنه هذه الأهداف، وعن نتائج تحصيل الطلبة وإدخال الخريجين سوق العمل، وتقييم المؤسسة داخلياً وخارجياً، والاعتماد وتوضيح الأساليب المستخدمة في تقييم الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعاملين الإداريين، والمراجعة المالية، وعملية إدارة المخاطر والتعامل مع سوء السلوك.
- **المشاركة:** يتضمن مدى مراعاة أصحاب المصلحة المباشرة ومصالح أعضاء هيئة التدريس، والطلبة والخريجين، والحكومة، وممثلي الصناعة، والمانحين، والجمعيات والاتحادات، في الدور الذي يؤدونه في عملية اتخاذ القرارات (البنك الدولي، 2013: 3-2).

وقد أوضحت العديد من الدراسات، مثل دراسة (الفرا، 2013)، و(عرابة؛ وبن عيسى، 2017)، أن مبادئ الحوكمة في الجامعات تتلخص في الآتي:

- وجود رؤية استراتيجية واضحة للمؤسسة تراعي البيئتين الداخلية والخارجية للجامعة.
- التوزيع المتوازن للمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمستفيدين بما يتضمن الكفاءة والفعالية في الأداء.
- الشفافية والإفصاح الكافي عن أداء المؤسسة المالي.
- نظام متكامل للمحاسبة والمساءلة مع تطبيقه على جميع متخذي القرار.
- أنظمة وسياسيات وإجراءات المؤسسة المطبقة بما يضمن السلاسة والتجاوب السريع عند التعامل معها، إضافة إلى تفاعلها مع قضايا المجتمع ذات العلاقة بنشاط الجامعة (الفرا، 2013: 10).

في حين بينت دراسة (طيب، 2018) ودراسة (عبد الرحمن، 2018) ودراسة (فلاق؛ وبخديجة، 2020) ودراسة (آسية، 2021) أن حوكمة الجامعات تتضمن المبادئ الآتية:

- **السلطة:** يقصد بها السلطة الممنوحة لرئيس الجامعة من طرف الهيئات الحكومية في الدولة والتي يمارسها عن طريق نوابه، ونائب رئيس الجامعة، والعميد، ورئيس القسم، ومسؤولي الإدارات للتنسيق مع وحدات الجامعة من الكليات والأساتذة والطلبة.

- **الاستشارة:** يقوم رئيس الجامعة وباقي الإدارات بالاستشارات مع الكليات والأطراف المعنية لمناقشة القضايا الجامعية، مع القيام بعملية الإعلان المسبق لتلك الأطراف ووفق إجراءات قانونية مع الأخذ بعين الاهتمام بالتغذية الراجعة والاتصال بالمؤسسات المعنية في الوقت المناسب.
- **التمثيل:** تتطلب الحوكمة في الجامعات هيئات تمثيلية مهنية وأكاديمية وطلابية على مستوى كل كلية، بحيث تتم عملية الاختيار بموجب انتخابات، كما أن عناصر الهيئات المهنية تمثل عناصرها على مستوى سياسات الجامعة والقرارات الإدارية والمستوى المالي والإجراءات التنفيذية.
- **المشاركة:** إن توفير المعلومات يتيح مجالًا للمشاركة جميع الأطراف المكونة للحوكمة الجامعية عن طريق ممثليها في جميع الأمور الإدارية والأكاديمية والمالية.
- **التقييم:** الحرص على التقييم على مستوى الأقسام، والكليات والجامعة ككل بصفة دورية وبمشاركة جميع الأطراف، وبالذات الطلبة، والقيام بتغذية راجعة لتحسين الأداء عن طريق تحديث البرامج الأكاديمية، وتحسين الأداء الأكاديمي.
- **مراعاة حقوق المستفيدين:** يتوجب على الجامعة الإفصاح والشفافية لجميع المستفيدين عن أدائها والملكية، ومسؤوليات الجهاز الإداري، والمحاسبية، مع إتاحة الفرص لهم للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تخص الأمور الجامعية.
- **المراجعة المنظمة للمستويات:** وهي تعد جزءًا من المحاسبية الذاتية للجامعة؛ إذ لا بد من وضع مستويات الجودة واختبارها في الجامعات.
- **المحاسبية:** ويقصد بها المراقبة الدورية لأداء الجامعات بحيث تكون بمنتهى الشفافية، وأن تتم كل الأعمال في سياق من الحقوق والمسؤوليات المحددة من قبل الإدارة الجامعية.
- **الاستقرار المالي:** تحتاج الجامعات إلى موارد مالية كافية لإحداث التنمية؛ لتمكين المؤسسات من مواجهة نقص العجز في ميزانيتها المالية (طيب، 2018: 208-209).

أما دراسة (الزميتي، 2019) فقد حددت مبادئ الحوكمة فيما يلي:

- **الرؤية الاستراتيجية** (visionStrategic): ويقصد بها امتلاك الجامعة رؤيةً واضحةً لأهدافها ومتطلباتها المستقبلية.
- **الكفاءة والفاعلية** :(Effectiveness & Efficiency) وهي القدرة على استغلال الموارد البشرية والمادية لتوفير احتياجات العاملين والمستفيدين والمجتمع المحيط بالجامعات.

- **العدالة والمساواة** :(Equality & Equity) وهي الاستناد إلى حكم القانون في تسيير شؤون الجامعات.
- **المشاركة الفعالة** Effective participation: ويقصد بها تهيئة المناخ لكل الأطراف ذات العلاقة للإسهام بفعالية في عمليات صناعة القرارات واتخاذها.
- **الشفافية والمصارحة** Transparency & Honesty: ويقصد بها توفير نظام للمعلومات والعمل على إعلانها لجميع الأطراف العاملة في الجامعة والمستفيدين.
- **المساءلة والمحاسبة** Accountability&Accounting: ويقصد بها خضوع أصحاب القرار للمساءلة القانونية، وتفعيل الإجراءات الرقابية (الزميتي، 2019: 25).

وتتلخص مبادئ حوكمة الجامعات في الآتي:

- توفير استراتيجية واضحة للجامعات تتضمن الرؤية والرسالة، الأهداف.
- توفير هياكل تنظيمية واضحة المهام والمسئوليات لجميع العاملين حوكمة في الجامعات.
- توزيع المسئوليات بين مجالس الحوكمة والإدارة التنفيذية والمستفيدين لضمان الكفاءة والفعالية في الأداء.
- الشفافية والإفصاح الكافي عن أداء الجامعة الإداري والمالي.
- تهيئة المناخ لمشاركة الأطراف المستفيدة في عمليات صناعة القرار.

وبموازاة ذلك أوضحت العديد من الدراسات بعض الآليات الإدارية والقانونية لتعزيز تلك المبادئ، وهي:

أ. آليات تعزيز الرقابة: إن الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية هي من أهم عوامل نجاح حوكمة الجامعات؛ لأنها تساهم في تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية، ومن تلك الأسس:

- الشفافية: وتعتمد على درجة وضوح الجامعة في توفير المعلومات والقيام بالإجراءات اللازمة والمساندة لعملية اتخاذ القرارات، بحيث يتم توضيح ونشر المعلومات الخاصة بالمسؤوليات والحقوق والواجبات لجميع العاملين مع غرس الثقة والمصداقية، وإعداد أدلة إرشادية توضيحية لخطوات المعاملات الإدارية المختلفة كتقديم المقترحات والشكاوى وإنهائها وغير ذلك.
- المساءلة: وتقوم على مدى توفير جهة خاصة بالمساءلة عن الأعمال وتنفيذ المهام، والعمل على اتخاذ الإجراءات المحاسبية عن مستوى الأداء، سواء كانت قانونية أو مالية أو إدارية أو فنية، بحيث يتم توزيع المهام من خلال توفير لوائح نظامية تكفل جودة العمل وتمنع وجود تضارب في عملية تأديتها.

– اللامركزية والاستقلالية: إن الاستقلالية تعني عدم وجود جهة تسيطر على إدارة الجامعة وقدرتها في اتخاذ قراراتها الإدارية أو الأكاديمية، فإدارة الجامعات في ظل الحوكمة تحتاج إلى الاستقلالية بحيث تكون هي الجهة المسؤولة عن الإدارة الأكاديمية والمالية من خلال توفير لوائح إدارية تنظم الحرية الأكاديمية، وتدعم قدرة الإدارة الجامعية على تعيين أعضاء مجلس الجامعة والأكاديميين والإداريين، وبناء الخطط الاستراتيجية التي تحقق طموحها مستقبلاً، وهياكل تنظيمية محددة المهام والمسؤولية، وتوفر نظامًا ماليًا مستقلًا تحدد فيه الرسوم الدراسية، مع حرية امتلاك الجامعة للمباني واستثمارها لصالح الخدمات الجامعية.

ب. آليات تعزيز المشاركة: يتطلب تعزيز المشاركة داخل الجامعات العديد من الأسس موضحة في الآتي:

– المشاركة والاستجابة: إن تطبيق الحوكمة تستدعي مشاركة جميع الأطراف من داخل الجامعة (أكاديميين وإداريين)، ومن المجتمع المحيط بالجامعة بحيث يتم تحديد العديد من الأطر الأساسية لعمليات الحوكمة، ومنها تحديد مصادر التمويل، وبناء الخطط الاستراتيجية، وتحديد آليات الرقابة، مع الحرص على مراعاة الصالح العام، وتبيين أسلوب الحوار والتشاور، وتشجيع العمل الجماعي والتعاون بين جميع الأطراف المشاركة.

– حكم القانون والعدالة والمساواة: يرتبط ضمان حقوق جميع الأطراف بمنظومة قانونية وتشريعية وتنظيمية عادلة يتم من خلالها ضمان استقلالية الجامعة، وحرية العمل الأكاديمي للأكاديميين في البحث والإنتاج العلمي ونشر المعلومات، وتحديد الصلاحيات والمهام لجميع العاملين، وتحديد كيفية عمل الأجهزة الإدارية والعلمية والطلابية.

– الفاعلية والفعالية: يرتبط تحسن مستوى الأداء في الجامعات بتفعيل مبدأ الفاعلية والفعالية، واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق أهداف الجامعات بأقل جهد ووقت، ويعدان مؤشرين مهمين لقياس الأداء من خلال تحقيق الأهداف بمستوى عالٍ من الجودة، ودرجة استقلالية المؤسسة الجامعية، وجودة الأنظمة الإدارية ومصداقيتها، ويتم قياس الفاعلية في الجامعات على أساس الخدمات المقدمة، وتطوير القوى العاملة، والتنسيق بين المناهج التعليمية، وضبط المصروفات، والعلاقات بين الطلبة والعاملين، والتأكيد على سمعتها الأكاديمية.

ج. آلية تعزيز الاستراتيجية: في ظل تطبيق الحوكمة يفترض من الجامعات العمل على تبني توجهات مستقبلية لما تطمح إليه مستقبلاً؛ بحيث تتم عملية بنائها بمشاركة جميع الأطراف بغرض الوصول إلى رؤية مشتركة

ومعبرة عن ذلك، وتتضمن الاستراتيجية توضيح الرؤية المستقبلية والرسالة والأهداف التي تتطلع إليها القيادة الجامعية، والعمل على توفير ما يلزم لتحقيق ذلك وبما يساهم في رفع مستوى جودة الخدمات الجامعية (بارة، 2017: 179-182).

2- متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات:

تعتمد الحوكمة في الجامعات على توفير الاقتناع الكامل لدى الإدارات الجامعية وقبول مبادئها والإشراف والرقابة، مع توفير الثقة بين جميع الأطراف المعنية داخل الإدارة الجامعية، ووضوح التشريعات والسياسيات القانونية، ووضوح آليات تطبيق نظام الحوكمة بما تتضمنه من توجيهات وإرشادات. كل ذلك في ضوء اختيار قيادات إدارية وفق معايير محددة للكفاءة والجدارة (الدهدار؛ وآخرون، 2017: 67). إن ضمان وجود أساس فعال لتطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات يتطلب وجود إطار من القوانين والتشريعات المساندة لتطبيق تلك المبادئ، وتشجيع مبدأ الشفافية والمشاركة تحت مظلة نظام مؤسسي فعال يضمن تطبيق تلك المبادئ ويحدد الوظائف والمسؤوليات لجميع الأطراف المؤسسة، مع مراعاة القيم الداخلية التي تخص المؤسسة (عزالدين، 2014: 154).

كما أوضحت دراسة (محمد، 2019) أن من أهم متطلبات تطبيق الحوكمة ما يلي:

- بناء الإطار القانوني الذي يحدد حقوق كل الأطراف الأساسية في المؤسسة بحيث يحدد المسؤوليات والاختصاصات لمجلس الإدارة وكل المجالس التابعة له، ويوضح العقوبات الناتجة عن عمليات القصور التي من الممكن حدوثها أثناء تأدية المهام الإدارية داخل المؤسسة التعليمية.
- تحديد الإطار القانوني الذي يتضمن الهيئات الرقابية المناط بها للتأكيد من تطبيق إجراءات الحوكمة والمنظمة لعمل المؤسسات غير الحكومية في المؤسسات التعليمية.
- إنشاء الإطار التنظيمي وتوضيح الهيكلية والمسؤوليات والتخصصات لكل عضو في المؤسسة.
- وضع استراتيجيات موضحة الأهداف والقيم والمبادئ، تكون معلنة لجميع العاملين لمنع الفساد في جميع المعاملات.
- وضع السياسات التنفيذية التي تلزم القيادة العليا، وتحديد المسؤوليات لجميع العاملين داخل الهيكل التنظيمي.

- ضمان كفاءة أعضاء المجلس الإدارة ومنحهم فرصًا للمشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي، وصناعة القرارات من خلال إتاحة ونشر المعلومات لتحديد أوجه القصور التي تواجه عملية تنفيذ المهام (محمد، 2019: 14).

تتطلب عملية تطبيق الحوكمة التخفيف من حدة المركزية ومنح الجامعات نوعاً من الاستقلالية والصلاحية في إدارة المهام والعمليات الخاصة بتحقيق أهدافها، كالتمويل والتعيينات وإعادة توزيع السلطات والمسؤوليات بين الجهات المركزية والجامعات؛ بحيث تمنحها القدرة على الإدارة الذاتية وبما يتيح الحرية في التخطيط والتصرف الإداري والتوجيه والإشراف والمتابعة، وبما يحسن من الأداء، مع ضرورة التركيز على آليات المساءلة والمحاسبة. كما تعد مصادر التمويل وطرق ضبط الموازنات المؤسسية والتصرف فيها إحدى وسائل دعم الاستقلالية للجامعات (عباس، 2019: 158). ومن أهم المتطلبات لتطبيق الحوكمة في الجامعات ما يلي:

- إصدار التشريعات التي تؤسس الجامعات لتكون كيانات مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي.
- التقليل من سلطة الدولة في بعض الوظائف ومنح الجامعات صلاحيات في عمليات التعيين فيما يخص مجلس الجامعة وأعضائه.
- إنشاء هيئات ووكالات مستقلة تهتم بالرقابة المالية أو تقديم خدمات أخرى.
- اعتماد نماذج التمويل التي تمنح الجامعات نوعاً من الحرية وتحفزهم على توفير مصادر تمويل ذاتية.
- تطوير أشكال المساءلة عن طريق إعداد تقارير الأداء والنتائج في تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة الجامعية.
- إنشاء وكالات خاصة تهتم بجودة الجامعات (Lee; & Land: 2010).

أما (عرابة؛ وبن عيسى، 2017) فقد أشارا في دراستهما إلى أن تطبيق الحوكمة في الجامعات يتطلب متطلبات عدة تتمثل في الآتي:

- توفير الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الجامعات بأبعادها الكمية والكيفية.
- تنظيم العلاقة داخل الجامعات من خلال توفير هياكل تنظيمية واضحة المهام والحقوق والواجبات، بحيث يتم تنظيم العلاقة بين مجلس الجامعة والمجالس الأخرى.
- تنظيم العلاقة بين المجالس العلمية داخل الجامعة بمختلف تدرجاتها.
- إشراك جميع أطراف اتخاذ القرار على مستوى القطاع ككل أو على مستوى الجامعات بما يضمن الشفافية في العمل والمساءلة عن الأداء والنتائج (2017: 48).

مما سبق، ومن خلال استعراض تجارب الدول، والدراسات المتعلقة بمتطلبات الحوكمة، وواقعها في الجامعات اليمنية، ترى الباحثة أن تطبيق الحوكمة في الجامعات يستوجب متطلبات متنوعة تم تحديدها في الشكل الآتي:

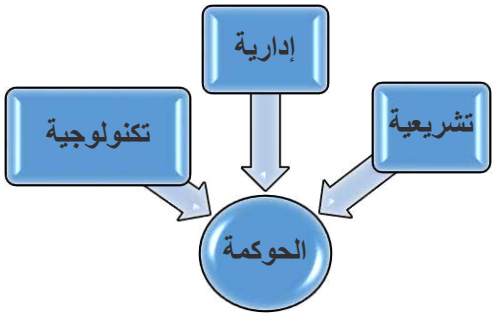

شكل (2): متطلبات الحوكمة للجامعات اليمنية.

***المصدر: الباحثة**

- **المتطلبات التشريعية:**

- توفير التشريعات التي تحدد الأدوار للجهات المتخصصة في إدارة التعليم العالي والجامعات، مع الأطراف الأخرى (الإدارية، الأكاديمية، الطلبة، النقابات طلابية، والأطراف المستفيدة من خارج الجامعة).
- بناء قوانين خاصة بمجالس الأمناء، والإدارات التنفيذية الأخرى.
- تحديث القوانين الحالية في الجامعات لتتلاءم مع مبادئ الحوكمة، ومنح الجامعات الاستقلال الإداري والمالي.
- تفعيل قوانين المحاسبة في جميع المستويات الإدارية داخل الجامعات.

- **المتطلبات إدارية:**

- انتهاج التخطيط الاستراتيجي في الجامعات بوصفه مدخلًا إداريًا فعالًا أثبت نجاحه في مختلف مؤسسات التعليم الجامعي؛ لبناء الخطط الاستراتيجية بمشاركة جميع الأطراف داخل الجامعة وخارجها، وإعلانها للجميع، وتحديد الأدوار لجميع العاملين من الإداريين والأكاديميين.
- الحد من مركزية القيادات المشرفة على الجامعات، ومنحها استقلالًا ماليًا وإداريًا.
- العمل على الالتزام بالشفافية ومعايير التعيينات، للقيادات الجامعية وللأكاديميين، المبنية على الكفاءة والجدارة، والابتعاد عن المحسوبية وتسيس المناصب.

- توفير فرص للتدريب المستمر لجميع القيادات الإدارية والأكاديمية لتنمية قدراتهم الاستراتيجية.
- توفير الفرص لإشراك المجتمع الخارجي والمستفيدين ودعم قدراتهم الإدارية ومهاراتهم العملية في تطبيق الحوكمة.
- تفعيل الحوافز المادية والمعنوية للأداء المتميز.
- توضيح الهيكل التنظيمي داخل الجامعة، وتوضيح المهام والمسؤوليات لجميع العاملين بمختلف المستويات الإدارية.
- تأسيس مجالس للأمناء خاص بكل جامعة يتكون من أكاديميين وطلبة وهيئات المجتمعية وممثلين عن المجتمع ومنظماته المختلفة، ويتبع ذلك المجلس العديد من اللجان التنفيذية الأكاديمية والمالية والإدارية المساعدة لدوره في المجال الإداري والأكاديمي.
- وضع اللوائح والأنظمة الإدارية والأكاديمية التي تنظم العمل داخل الجامعة، والعمل على تطبيق نظام للمراقبة الإدارية لمنع الفساد.
- توفير مدونات أخلاقية وأدلة إرشادية توضح القيم والمبادئ والسلوكيات المرغوبة داخل الجامعات وخارجها.
- تفعيل دور الرقابة الداخلية والمحاسبة والمساءلة القانونية لجميع العاملين في الجامعات بصورة مستمرة.
- تفعيل دور الرقابة الخارجية مثل هيئات ضمان الجودة، والمنظمات التربوية الأخرى.
- الشفافية التامة في المعلومات التي تخص الجامعة لجميع العاملين والمستفيدين.
- توفير أنظمة فعاله لإدارة التقارير المالية.

- **متطلبات تكنولوجية:**

لا بد من توفير بنية تكنولوجية مساندة لجميع مبادئ الحوكمة يتم من خلالها ما يلي:

- بناء قواعد معلومات متنوعة ومحدثة عن العمل بين جميع الكليات داخل الجامعة الواحدة.
- توفير قواعد معلومات عن البرامج الأكاديمية في جميع الكليات، مثل نظام قبول وتسجيل الطلبة، ونوعية البرامج الأكاديمية، ونتائج التحصيل العلمي، ونظام للأكاديميين وإنتاجاتهم العلمية، وللأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع وغيرها من الخدمات التي تقدمها الجامعات.
- توفير قنوات اتصال إلكترونية بين جميع الأطراف داخل الجامعة وخارجها لرفع مستوى الفعالية والكفاءة داخل الجامعة، وإتاحة المجال للمساءلة.

الفصل السادس
منهجـية البحث ونتـائجه

يتناول الفصل الحالي منهج البحث والنتائج التي توصلت إليها الباحثة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي (Analytical Descriptive Approach) الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع المبحوث من خلال جمع المعلومات والبيانات من المصادر المختلفة من مؤشرات ووثائق رسمية ودراسات عربية وأجنبية متخصصة في مجال حوكمة الجامعات لتحليلها وتفسيرها للوصول إلى الاستنتاجات.

ثانياً: نتائج البحث:

خلصت الباحثة إلى موجوعة من النتائج المهمة تبينها الفقرات الآتية:

1- الحوكمة نظام إداري للمؤسسات، يجمع بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لتكون صانعة قرارات في ظل توفير معايير تضمن حقوق جميع المشاركين ووجود قواعد تشريعية وإدارية وتنظيمية تعمل على تنظيم عمل تلك الجهات بما يساهم في خدمة المجتمعات وتطويرها.

2- الحوكمة في الجامعات توجه إداري لإصلاح واقع مؤسساتها من خلال وضع معايير وآليات واضحة لكل العاملين فيها، وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة، ومشاركة لجميع المستفيدين في عملية الإدارة والتيسير وصناعة القرار والتقييم.

3- ضعف التزام الجامعات اليمنية بمبادئ الحوكمة؛ لأن واقع حوكمة الجامعات يتصف بالآتي:

- غموض السياسة الإدارية داخل الجامعات اليمنية.
- ضعف وتناقض القوانين والأطر الحالية لإدارة الجامعات.
- ضعف ممارسة المجالس الحالية لأدوارها في إدارة الجامعات.
- المركزية الإدارية من قبل الإدارات الجامعية.
- المركزية المالية من قبل وزارة المالية.

- ضعف الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية، مما أدى إلى انتشار الفساد الإداري، وضعف عمليات المتابعة والمحاسبة داخلياً.
- محدودية مشاركة الأكاديميين والمستفيدين من خارج الجامعة في تيسير الإدارة الجامعية.
- انعدام دور هيئة الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات.

1- يعاني واقع الجامعات اليمنية من صعوبات متعددة تحول دون تطبيق الحوكمة وتتلخص تلك الصعوبات في الآتي:
- صعوبات قانونية.
- صعوبات إدارية.
- صعوبات تكنولوجية.
- صعوبات مالية.

2- أثبتت نتائج تجربتي الولايات المتحدة وبريطانيا أن حوكمة الجامعات قائمة على تطبيق مبادئ الحوكمة، بما تتضمنه من شفافية ومساءلة ومشاركة، وفي ظل مجالس تتكون من أعضاء الجامعات (أكاديميين، إداريين، طلبة، منظمات خارجية، رجال أعمال)، بالإضافة إلى اللجان التنفيذية المتنوعة المهام، وإلى جهات خارجية أخرى كهيئة ضمان الجودة وغيرها من المنظمات التي تمارس دورها في حوكمة الجامعات.

3- من أهم متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات:
- متطلبات تشريعية، متطلبات إدارية، متطلبات تكنولوجية.
- مبادئ الحوكمة التي يحتاجها واقع الجامعات اليمنية الرؤية والأهداف، الشفافية، المساءلة، المشاركة، الكفاءة والفاعلية.

نتائج البحث الحالي والدراسات السابقة:

اتفق البحث الحالي مع بحث (فلاق؛ وبخديجة، 2020) و(Kentab، 2018) ودراسة (بركات؛ ورحال، 2018) في أن الحوكمة في الجامعات توجه إداري لإصلاح واقع المؤسسات الجامعية من خلال وضع معايير وآليات واضحة لكل العاملين فيها، وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة والمشاركة لجميع المستفيدين في عملية الإدارة والتيسير وصناعة القرار والتقييم.

اتفق البحث الحالي مع دراسة (الشاوش، 2021) ودراسة (بركات؛ ورحال، 2018) و(طيب، 2018) في أن مبادئ الحوكمة في الجامعات تهدف إلى توفير مناخ إداري يتسم بالعدالة عند تطبيق اللوائح والأنظمة الداخلية. كما يتفق البحث الحالي مع دراسة (آسية، 2021)، ودراسة (عبد الرحمن، 2018)، ودراسة (طيب، 2018) حول نوعية المتطلبات اللازمة لتطبيق الحوكمة في الجامعات، وتتضمن متطلبات تشريعية وتنظيمية وإدارية تساهم في تحسين مستوى الأداء وضمان جودة العمل الأكاديمي والمخرجات التعليمية.

الفصل السابع
التصور المقترح لتطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية

من خلال ما تم عرضه في الفصول السابقة، وفي ضوء النتائج النظرية التي توصل إليها البحث، وبعد الاطلاع على خبرات الجامعات الأمريكية والبريطاني في تطبيق الحوكمة، والأدبيات والدراسات السابقة، تم تقديم تصور مقترح لتطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية، وُضعت فيه العديد من المتطلبات لذلك، من خلال ما سبق وُضع التصور كما يلي:

منطلقات التصور المقترح:

- أوضحت نتائج البحث النظرية وجود قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات اليمنية.
- التوجهات الإدارية لقطاع التعليم العالي في اليمن نحو حوكمة الجامعات.
- اتفاق جميع الدراسات السابقة أن تطبيق الحوكمة في الجامعات يساهم في تجويد العمل الإداري ومخرجات العملية التعليمية.
- اتسام العصر الحالي بالتطورات الإدارية والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة.
- الانتشار الواسع لتطوير حوكمة الجامعات في معظم الجامعات العربية والأجنبية.

ضمانات نجاح التصور المقترح:

- اقتناع القيادات الجامعية بتطبيق الحوكمة.
- قيام القيادات الجامعية بإعادة النظر في الأساليب والأنماط الإدارية الحالية بحيث تتلاءم مع طبيعة التطبيق الفعلي للحوكمة.
- ضرورة العمل على منع الخلط في المهام والأدوار عند القائمين بها في المجال الإداري والأكاديمي.
- تقنين دور الأكاديميين والطلبة في حوكمة الجامعات.
- العمل على إبعاد الجامعات عن المؤثرات والتوجهات السياسية.
- ضرورة قيام وزارة المالية بإعادة النظر في النمط المتبع في وضع الموازنات المالية للجامعات.
- ضرورة منح الجامعات استقلالية إدارية ومالية.

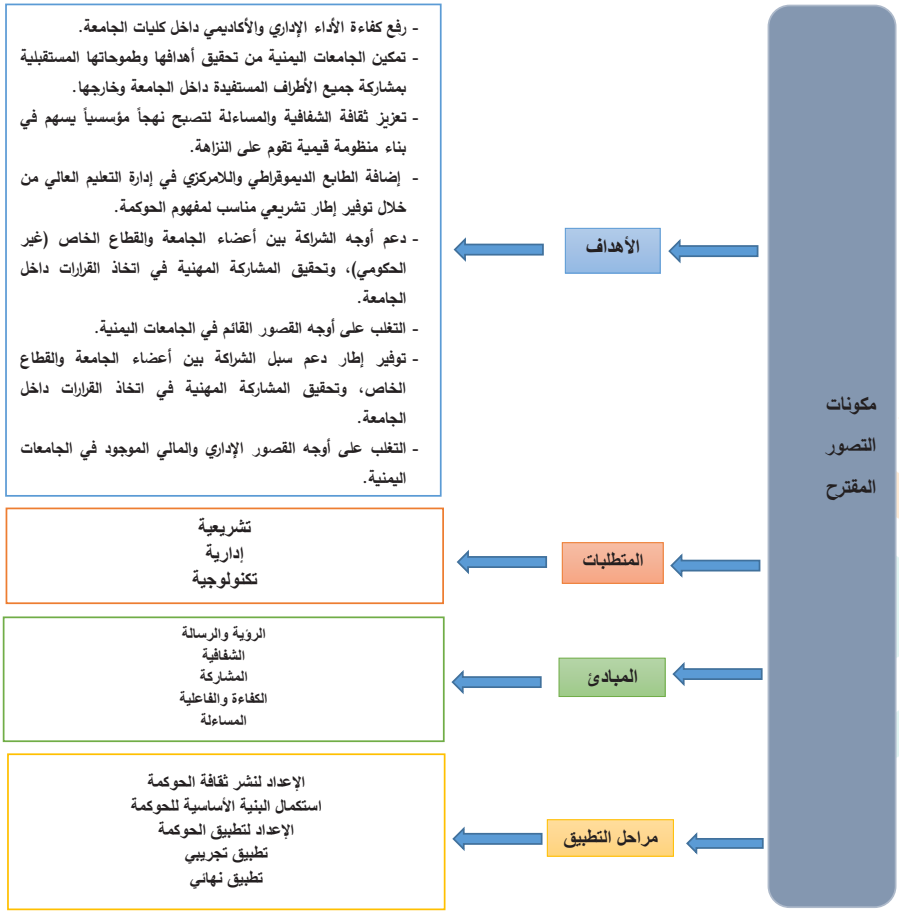

شكل (3): مكونات التصور المقترح لتطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية

***المصدر: الباحثة**

أولاً: أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور الحالي إلى تطبيق الأهداف الآتية:

1- رفع كفاءة الأداء الإداري والأكاديمي داخل كليات الجامعة.

2- تمكين الجامعات اليمنية من تحقيق أهدافها وطموحاتها المستقبلية بمشاركة جميع الأطراف المستفيدة منه داخل الجامعة وخارجها.

3- تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة لتصبح نهجاً مؤسسياً يسهم في بناء منظومة قيمية تقوم على النزاهة.
4- إضافة الطابع الديموقراطي واللامركزي في إدارة التعليم العالي من خلال توفير إطار تشريعي مناسب لمفهوم الحوكمة.
5- دعم أوجه الشراكة بين أعضاء الجامعة والقطاع الخاص (غير الحكومي)، وتحقيق المشاركة المهنية في اتخاذ القرارات داخل الجامعة.

ثانياً: متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية:

من خلال نتائج واقع حوكمة الجامعات اليمنية، وبعد الاطلاع على تجارب الجامعات الأمريكية والبريطانية، والدراسات السابقة تم تحديد متطلبات تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية كما يلي:

1- متطلبات تشريعية:

- توفير التشريعات التي تحدد الأدوار لكل من وزارة التعليم العالي والجامعة بما تتضمنه من أطراف إدارية، وأكاديمية، وطلبة، ونقابات طلابية، وأطراف مستفيدة من خارج الجامعة.
- تحديث وإعلان التشريعات التي توضح الصلاحيات والمهام المنظمة للعمل داخل الجامعة.
- إصدار قوانين تتلاءم مع مبادئ الحوكمة في الجامعات، وتمنح الجامعات استقلالًا إداريًا وماليًا.

2- متطلبات إدارية:

أ- **مجال التخطيط الاستراتيجي:**

- التزام وزارة التعليم العالي بالتوجه الاستراتيجي في الجامعات بحيث توفر الوزارة استراتيجيات بعيدة المدى لتوضح الأدوار التي ستقوم بها نحو الجامعات الحكومية.
- بناء الجامعات اليمنية لخطط استراتيجية خاصة بكل جامعة من خلال تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للجامعة وبمشاركة جميع الأطراف داخل الجامعة وخارجها بغرض تحديد التوجهات الاستراتيجية والطموحات التي يسعون إلى تحقيقها.
- الحرص على مشاركة جميع الأطراف المستفيدة داخل الجامعة وخارجها في عمليات التخطيط.

- العمل على توضيح استراتيجية الجامعة لجميع العاملين وتحديد الأدوار للأكاديميين والإداريين، والمتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ بواسطة مؤشرات الأداء المحددة.

ب- مجال التوظيف:

- الابتعاد عن تسيس المناصب الجامعية.
- تفعيل تعيين القيادات الجامعية والأكاديمية بناء على معايير علمية وبحسب الجدارة والكفاءة بحيث يتم اختيار أصحاب الكفاءات والخبرات في العمل الإداري، ودعم القادرين على الإبداع الإداري في عملية القيادة للمؤسسة الجامعية.
- الالتزام بالشفافية في عمليات التوظيف والتعيين.

ج- مجال التدريب والحوافز:

- توفير فرص للتدريب لجميع القيادات الجامعية والأكاديمية والإدارية لتنمية قدراتهم الاستراتيجية.
- تعزيز دور مشاركة المجتمع الخارجي والمستفيدين من خلال دعم قدراتهم الإدارية ومهاراتهم العملية في تطبيق الحوكمة.
- إقامة الندوات والورش لنشر ثقافة الحوكمة في جميع المستويات الإدارية والأكاديمية وبمشاركة المستفيدين من الأطراف الخارجية.
- تحفيز جميع الأطراف داخل الجامعة وخارجها على تقديم ما لديهم من الابتكارات الإدارية، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لتحسين جودة الأداء الجامعي.

د- المجال التنظيمي:

- تأسيس مجلس أمناء خاص بكل جامعة يتكون من مجموعة من الشخصيات الذين يتم اختيارهم، وفقاً للنزاهة والكفاءة والخبرة والجدارة، من المجتمع الجامعي كرئيس الجامعة وممثلين من الأكاديميين والإداريين والطلبة، أما المكونات من المجتمع الخارجي (المستفيدون) فممثلون من القطاع الحكومي والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، ورجال السلطة المحلية، وهكذا يمارس المجلس مهامه التي حددها القانون رقم (31) للعام 2010 حيث حدد في مادته (22)، وقيامه بالتنسيق مع المجلس الأعلى للتعليم والجامعات الحوكمة للعمل على تبني فكرة الحوكمة ليكون توجهًا إداريًا في جميع الكليات.

- تفعيل قانون مجلس الأمناء ومهامه الذي تم إصداره سنة 2010 في جميع الجامعات الحكومية.
- تشكيل لجان تنفيذية فرعية مساندة في عملية اتخاذ القرارات، مثل: اللجنة المالية، اللجنة الأكاديمية، لجنة شئون الطلاب، لجنة الجودة، وغيرها من اللجان التنفيذية.
- توضيح الهيكل التنظيمي داخل الجامعة مع توضيح المهام والمسؤوليات لجميع العاملين.
- وضع وتطبيق اللوائح والأنظمة الإدارية والأكاديمية التي تنظم العمل داخل الجامعة، والعمل على تطبيق نظام للمراقبة الإدارية بمعايير محددة من الشفافية والنزاهة والمساءلة لمنع الفساد.
- تفعيل الدور الإشرافي لجميع القيادات الجامعية، والأطراف ذات العلاقة وتحمل المسؤولية داخل الجامعة وخارجه.

هـ- مجال الرقابة والمتابعة:

- قيام الوزارة بدورها في متابعة الجامعات الحكومية من ناحية إعداد اللوائح الداخلية والتنظيمية والأكاديمية والإدارية، واستكمال إجراءاتها القانونية، وفقا للقوانين واللوائح النافذة.
- ممارسة وزارة التعليم العالي لدورها في عمليات المتابعة والرقابة لأداء الجامعات.
- تفعيل دور هيئة ضمان الجودة في الجامعات بصورة واقعية وفعلية لتقوم بدورها في عملية التقييم دور الجامعات.
- الشفافية التامة في المعلومات التي تخص الجامعة لجميع العاملين والمستفيدين.

و- مجال الإدارة المالية:

- منح الجامعات استقلالية مالية.
- توفير أنظمة فعالة لإدارة التقارير المالية.

3- متطلبات تكنولوجية:

- استكمال البنية التحتية والمعدات التكنولوجية في جميع الجامعات اليمنية لتكون قادرة على تأدية المهام بين إدارات الجامعة المختلفة بفعالية، وبينها وبين والجهات الأخرى.

- توفير قنوات اتصال إلكترونية بين جميع الأطراف داخل الجامعة وخارجها، وتوفير المعلومات لإتاحة مجال للمساءلة، والمساهمة في عملية صناعة القرارات المناسبة لرفع مستوى الفعالية والكفاءة داخل الجامعة.
- توفير قاعدة معلومات محدثة عن جميع ما تقدمه الجامعات من برامجها أكاديمية، وكل ما يخص الأكاديميين وإنتاجهم العلمي، وأنشطتهم العلمية المختلفة، وكل ما يهم المتعلمين في مجال القبول والتسجيل، والاختبارات، والنتائج، والخدمات التي تقدمها للمجتمع بحيث تكون متاحة للجميع.

ثالثاً: مبادئ الحوكمة في التصور المقترح:

من خلال نتائج البحث لواقع الحوكمة في الجامعات اليمنية، واطِّلاع الباحثة على مبادئ البنك الدولي وبعض الدراسات العربية، كدراسة (الفرا، 2013) ودراسة (الزميتي، 2019)، وبعض الدراسات اليمنية كدراسة (الشاوش، 2021) ودراسة (الحدابي؛ والعزيزي، 2019) ودراسة (الدحياني، 2015) ودراسة (المليكي، 2017)؛ فقد تم تحديد مبادئ الحوكمة للجامعات اليمنية في: الرؤية والأهداف، الشفافية، المساءلة، المشاركة، الكفاءة والفاعلية كما يوضحها الجدول أدناه:

جدول (2): مبادئ الحوكمة للجامعات اليمنية

المبادئ / الدراسات	الرؤية		المساءلة	المشاركة		كفاءة الأداء المؤسسي وفاعليته		
البنك الدولي	*	--	*	*	*	*	--	--
دراسة الحدابي	*	*	*	*	*	*	*	*
دراسة الشاوش	--	*	*	*	*	--	--	--
دراسة الدحياني	*	*	*	*	*	--	*	--
دراسة الفرا	*	*	*	*		*	--	--
الزميتي	*	*	*	*	*	*	--	*

إعداد الباحثة : -- غير متوفر * متوفره

- **الرؤية والأهداف:**

- توفير خطة استراتيجية واضحة الرؤى تعكس فلسفة الجامعة.
- إشراك جميع الأطراف الداخلية (من أكاديميين وإداريين وطلبة) والأطراف الخارجية المستفيدة في عملية بناء الخطة الاستراتيجية.
- دعم القيادات الجامعية لعملية تطبيق الحوكمة.
- توفير هيكل تنظيمي واضح المهام والأدوار.
- اعتماد معايير واضحة ومحددة في عمليات التعيينات للقيادات الإدارية.

- **الشفافية:**

- توفير الجامعة موقعًا إلكترونيًا أو صفحة إليكترونية لتوضيح أنشطتها.
- التزام الجامعات باللوائح والقوانين والإعلان عنها بوضوح.
- تطبيق القوانين على جميع العاملين بدون تمييز.
- توضيح معايير التعيين والترقيات لأعضائها.
- توفير دليل إرشادي للطلبة الجدد.
- نشر تقريرٍ سنوي عن أنشطتها.
- نشر نتائجٍ التقييمِ العام للجامعة بشكل كامل وشفاف.
- توفير نظام للإعلام بحقوق جميع العاملين وواجباتهم.
- إتاحة المجال لحرية تدفق المعلومات لجميع المعنيين داخل الجامعة وخارجها.
- توفير نظام للشكاوى وتفعيله.
- توضيح ميزانيتها السنوية وسياستها المالية.

- **المساءلة:**

- توفير نظم فعال للمساءلة والمحاسبة لجميع العاملين بالجامعة.
- مواجهة جميع أشكال الفساد المالي والإداري.
- التزام جميع العاملين في الجامعة بواجباتهم المهنية.
- تحمُّل متخذي القرار مسؤولية قرارتهم قانونيًا وأخلاقيًا.
- ربط بعض المستحقات المالية بجودة العمل.
- تقييم كفاءة العاملين بالجامعة وفق نظام محدد.
- تفعيل أساليب الرقابة الإدارية.
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع دون تمييز.
- إتاحة الفرص للمستفيدين، وللأطراف ذات الصلة مساءلة ومحاسبة متخذي القرار.

- **المشاركة:**

- إشراك الأكاديميين والطلبة والإداريين في وضع الأنظمة، كلٌّ فيما يخصه.
- إشراك جميع منتسبي الجامعة في صناعة القرارات ذات العلاقة بمهامهم وحقوقهم.
- إشراك المجتمع المحلي في صناعة القرارات ذات العلاقة بهم.
- تبني اللامركزية ومنح الصلاحيات وحرية اتخاذ القرارات بما يتناسب مع تراه الكليات والأقسام والإدارات.
- تبني مبدأ الشورى في عملية اتخاذ القرارات.
- التشجيع على تقديم المقترحات لتطوير أدائها من داخل الجامعة وخارجها.
- إتاحة المجال لمشاركة المتخصصين من الخبراء في مؤسسات المجتمع لتطوير برامجها الأكاديمية.
- توفير نظام لربط الجامعة بمؤسساته الإنتاجية وحاضنات المعرفة.
- توفير اللوائح والتشريعات المشجعة على الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.
- اعتماد الجامعة على الانتخابات الديموقراطية في اختيار قياداتها.

- **الكفاءة والفاعلية**

- استثمار الجامعة لجميع إمكانياتها وقدراتها المادية والبشرية بطريقة مثلى.
- عقد دورات التنمية المهنية لجميع العاملين بصورة مستمرة.
- الأخذ بمبدأ الديموقراطية والشورى في تيسير أعمالها.
- منح الجامعة قدراً من الاستقلالية في إدارة شؤونها.
- اعتماد معايير الجودة والاعتماد في إدارة شؤونها.
- التزام الجامعة توفير احتياجات المجتمع من الخريجين.
- اعتماد الأنظمة الإلكترونية في الإدارة والتعليم.
- نشر ثقافة الحوكمة بين جميع العاملين في الجامعة.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة لإدارة شؤونها.

رابعاً: مراحل تطبيق التصور المقترح:

المرحلة الأولى: الإعداد لنشر ثقافة الحوكمة:

ينبغي أن تلتزم القيادات العليا في وزارة التعليم العالي بتطبيق الحوكمة في جميع الجامعات اليمنية.

تعمل الوزارة على متابعة الجامعة في استكمال البنية التحتية من اللوائح والأنظمة الداخلية.

العمل على نشر ثقافة الحوكمة في الجامعات اليمنة عن طريق:

- عقد دورات للتنمية المهنية لجميع العاملين في الجامعة لتنمية مهاراتهم وقدراتهم العملية، كلٌ في مجال تخصصه وعلمه.
- عقد دورات تدريبية وورش عمل لجميع العاملين حول مفهوم الحوكمة وأهدافها وأهميتها ومبادئها في الجامعات.
- توفير قنوات اتصال فعالة مع جميع الأطراف ذات الصلة بالجامعة من الطلبة وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي بما يحتويه من هيئات ومنظمات حكومية أو أهلية.
- دعم وتشجيع الأبحاث المتخصصة في مجال الحوكمة.
- إعداد دليل للحوكمة في الجامعات اليمنية يتضمن المرتكزات والمتطلبات والمبادئ والمراحل لسلامة التطبيق.

المرحلة الثانية: استكمال البنية الأساسية للحوكمة عن طريق:

- توفير التشريعات القانونية الإدارية والتنظيمية الملائمة لتطبيق مبادئ الحوكمة وإعلانها للجميع.
- توفير قنوات اتصال فعالة الإلكترونية داخل الجامعة وخارجها.
- توفير الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على إدارة نظم المعلومات.
- استكمال البنية التحتية لبعض الكليات التي ينقصها مواردَ مالية، أو كوادر بشرية.
- توفير أجهزة الحاسوب والربط الشبكي لجميع الكليات.

المرحلة الثالثة: تطبيق الحوكمة:

1- تشكيل مجلس الأمناء واللجان التنفيذية (الأكاديمية، وشؤون الطلبة، الجودة، المالية، التعيينات، المكافآت)، وغير ذلك من اللجان التي قد يطلبها واقع الجامعات اليمنية للمساندة في عملية تحقيق أهدافها.
2- قيام الجامعة ببناء استراتيجية واضحة الرؤية والأهداف بمشاركة ممثلين عن المجتمع الجامعي والمجتمع المستفيد خارج الجامعة.
3- تفعيل دور جهات المتابعة والرقابة الداخلية في جميع الجامعات وكلياتها.
4- الحرص على العمل في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.
5- العمل على استثمار الكوادر البشرية من الإداريين والأكاديميين، وتوفير الحوافز المشجعة لأدائهم، مع القيام بتطبيق مبدأ الثواب والعقاب لعمليات التقصير، وتنفيذ الجانب التدريبي للعاملين بحسب الاحتياجات التدريبية لتلك الكوادر.

6- عقد الشراكات مع الجهات الخارجية المستفيدة من التعليم الجامعي.
7- العمل على تفعيل الأنظمة الإلكترونية في العمل الإداري والتعليمي، والقيام بعمليات النشر لدور الجامعات وأنشطتها في مختلف المجالات الإدارية والأكاديمية والطلابية.

المرحلة الرابعة التطبيق التجريبي للتصور المقترح:

1- يتم اعتماد جامعة حكومية كنموذج لتبني تطبيق الحوكمة للقيام بالآتي:
- بناء استراتيجية خاصة بالجامعة تتضمن رؤيتها ورسالتها وأهدافها بمشاركة جميع الأطراف داخل الجامعة وخارجها، وفي ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة.
- العمل على نشر ثقافة الحوكمة في الجامعة المحددة وفي كلياتها المختلفة، والحرص على التزام جميع العاملين بتطبيق اللوائح الداخلية والقوانين في جميع المعاملات، وحشد كل الطاقات المتاحة لتطبيق مبادئ الحوكمة.
- ممارسة مجلس الأمناء دوره في تنفيذ مهامه، ومتابعة تنفيذ الوظائف الجامعية، وإعداد التقارير الدورية عن مستويات إنجاز الجامعة لأنشطتها.

2- تقييم التنفيذ والمتابعة: من خلال العمل على متابعة مستوى التنفيذ لمبادئ الحوكمة داخل الجامعة، ومدى تفعيل القوانين واللوائح المختلفة، وقيام الجهات الرقابية بالمحاسبة وفق أسس إدارية واضحة لجميع العاملين، ومن ثم القيام بعمليات التقييم في ضوء رؤية ورسالة الجامعة واستناداً إلى مبادئ الحوكمة التي تم أخذها في الاعتبار أسسًا لقياس مدى تطبيق نظام الحوكمة.

3- التعديل في نظر التصور المقترح: بعد عمليات التنفيذ والمتابعة تتم عمليات التعديل بغرض معالجة السلبيات والصعوبات التي واجهت عمليات التطبيق، وبذلك تتم عمليات التعديل بصورة أكثر واقعية وموضوعية.

المرحلة الخامسة: التطبيق النهائي للتصور المقترح:

بعد المراحل السابقة التي شملت التنفيذ والمتابعة والتعديل، يصبح التصور المقترح قابلاً للتطبيق في الجامعات اليمنية الحكومية.

خامسًا: معوقات تطبيق التصور المقترح:

- المركزية من قبل القيادات داخل الجامعة ووازرة التعليم العالي.
- عدم منح الجامعات الاستقلالية في الجوانب الإدارية، والأكاديمية، والمالية.
- عدم اقتناع القيادات العليا بحوكمة الجامعات، ومقاومة التغيير من قبل القائمين في المناصب الإدارية.
- الاستمرارية في تسييس عمليات التعيين للكوادر القيادية والأكاديمية والإدارية داخل النظام الجامعي.
- الاستمرارية في جمود القوانين والتشريعات الحالية، وعدم القيام بعمليات التحديث والتطوير بما يتطلبه واقع الجامعات.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- السعي نحو توفير الاستقرار السياسي للبلد.
- نشر ثقافة الحوكمة على مستوى جميع المؤسسات الخدمية للمجتمع.
- ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بتوفير استراتيجية قومية لمنظومة التعليم والبحث العلمي مرتبطة بعمليات التنمية التي تتطلع لها الدولة.
- العمل على تفعيل الجهات الرقابية للمؤسسات الجامعية بصورة مستمرة

الخـــــاتمة:

مثلت الحوكمة الرشيدة إحدى موجات الإصلاح الإداري، وأهم الثقافات الإدارية التنفيذية في الكثير من الجامعات على مستوى العالم؛ فالحوكمة تمثل خطًا تنفيذيًا واضحَ الخطوات لما يجب أن يكون بطريقة قانونية وإدارية واضحة ومعلنة لجميع الأطراف القائمة والمهتمة بالجامعات ودورها، فعند الحديث عن حوكمة الجامعات نجد أننا نتجه نحو مدخل التخطيط الاستراتيجي الذي يتم من خلال خطواته إشراك جميع العناصر داخل الجامعة وخارجها في التخطيط لما يجب القيام به في ظل إطار قانوني بمعايير محددة، وهذا بدوره يهدف إلى جودة العمل الإداري والأكاديمي في جميع المستويات لتحسين الأداء ورفع مستوى الإنجاز أثناء تنفيذ المهام والمسؤوليات من قبل الجميع، حيث تتم المساءلة والمحاسبة عن أي خلل أو تقصير وسط مناخ إداري يتصف بالعدالة والمساواة التي تحقق مستوى عال من الرضا الوظيفي وتَدعم تَحقيق المهام بقدرٍ عالٍ من الإبداع. ومما قد يعرقل تطبيق الحوكمة في الجامعات إصرار القيادات على بقاء المركزية التي أصبحت تسيطر على العديد من الأنظمة الجامعية وتفرض الكثير من القرارات التي تدعم الآراء الشخصية والفردية لخدمة أشخاص محددين لا يخضعون لأي معايير أو شروط، وهذا بدوره يحد من استقلالية الجامعات في إصدار القرارات المساندة لتحقيق دورها وأهدافها المحددة والمعلنة لجميع المستفيدين.

في الجامعات اليمنية هناك الكثير من الاختلالات التي تتطلب تطبيق الحوكمة لإصلاح واقعها الذي يتصف بالمركزية والغموض وغياب السياسة الإدارية والمالية عند جميع العاملين فيها، وانعدام صور الرقابة والمتابعة، كل ذلك أدى إلى ظهور العديد من صور الفساد التي أثرت على تأدية المهام؛ ومن ثم تنتشر الرشوة، والمحسوبية، والتجاوزات، وعدم الالتزام بالقوانين في التعيينات الإدارية والأكاديمية، وضعف الثقافة القانونية في مختلف المستويات الإدارية.

وبناء على ما سبق، تحتاج جامعتنا إلى نهضة إدارية تنفيذية كالحوكمة لضمان الشفافية والمساءلة ومشاركة كل الأطراف داخل الجامعة وخارجها، وهذا يستوجب وجود متطلبات تشريعية وإدارية وتكنولوجية داعمة لعمليات تنفيذ تلك المبادئ، ولتساعد الحوكمة على التكيف مع واقع البيئتين الداخلية والخارجية للجامعة من خلال وضع الرؤية والأهداف الواضحة وإعلانها لجميع الأطراف، تحت مظلة الالتزام والمتابعة الحكومية ممثلة بسلطتها الرقابية، والقطاع الخاص، والمستفيدين من المخرجات الجامعية.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية:

1. آسية، محجوب (2021): نظام الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات نجاحه، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، ص: 59-39.
2. الشاوش، على عبد الله (2021): مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة إب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، العدد 10، ص: 51-7.
3. فلاق، محمد؛ وبخديجة، نبيلة (2020): تطبيق آليات الحوكمة الجامعية كأداة لضمان جودة التعليم بالجامعة الجزائرية، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، العدد 4، ص: 390-378.
4. محمد، أمجد حسن عبد الرحمن (2019): دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية «دراسة ميدانية»، جامعة عين شمس، كلية التجارة.
5. الحدابي والعزيزي، داود ومحمود (2019): مستوى تطبيق الحوكمة في الجامعات اليمنية – دراسة مقارنة بين الجامعات الحكومية والخاصة، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثاني عشر، العدد 39، ص 62-31.
6. محمد، زيدان؛ عبد الرزاق، زيدان (2019): حوكمة الجامعات: عرض نماذج جامعات رائدة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ص: 364-346.
7. عباس، زهرة (2017): حوكمة الجامعات كمدخل لإصلاح التعليم العالي بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، ص: 162-139.
8. مسعودي، بوعلام (2018): متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة دفاتر الاقتصادية، العدد 2، المجلد 10، ص: 97-85.
9. بارة، سمير (2017): الحوكمة الجامعية والمقاربة الحديثة في تيسير مؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 1، ص 190-174.
10. الحاج، أحمد علي (2017): الإدارة المتميزة الشاملة في التعليم الجامعي، دون دار للنشر.
11. جفطة، سناء (2017): دور حوكمة الجامعات في تحسين جودة التعليم العالي من وجهة نظر الأطراف ذات المصلحة، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر.
12. سيف، عبد الحميد حميد (2017): متطلبات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 1، ص: 65-50.
13. طيب، عزيزة عبد الله (2017): دراسة تحليلية لمفهوم الحوكمة الرشيدة ومتطلبات تطبيقها في الجامعات السعودية، ص: 227-184.
14. الدهدار، مروان حمودة؛ وآخرون (2017): واقع حوكمة الجامعات الفلسطينية IUG Journal of Economics and Business، Vol 25, No1, 2017, pp 62-88

15. بركات، سارة؛ ورحال، إيمان (2017): استقراء التجارب الأجنبية والعربية في تطبيق حوكمة الجامعات وتحليل واقعها في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي (CHEEC)، المجلد 6، العدد 10، ص: 366-343.

16. عرابة، الحاج؛ وبن عيسى، ليلى (2017): حوكمة الجامعات بين المتطلبات والمعوقات، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 8، العدد 3، ص 54-45.

17. المليكي، محمد عبد الجليل (2017): أنموذج مقترح لحوكمة الجامعات اليمنية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة إب.

18. مرزوق، فاروق جعفر (2017): حوكمة التعليم العالي المفهوم والمتطلبات، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 172، الجزء 2، ص: 435-423.

19. المجلس الأعلى للتخطيط (2015): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2013-2012، الأمانة العامة، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، رئاسة الوزراء، الجمهورية اليمينة.

20. الدحياني، ناصر سعيد (2015): تصور مقترح لتطبيق معايير الحوكمة في كليات المجتمع اليمنية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

21. الحمزي، أمة الباري محمد (2015): تصور مقترح لحوكمة الجامعات اليمنية في ضوء مدخل إدارة التغيير، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

22. شرف الدين، علي يحيى علي (2014): تطوير الأداء الإداري للجامعات اليمنية في ضوء إدارة التميز، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

23. المجلس الأعلى للتخطيط (2014): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2013-2012، الأمانة العامة، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، رئاسة الوزراء الجمهورية اليمينة.

24. العريني، منال (2014): واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملين في جامعة محمد بن سعود، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 3، العدد 12، ص: 148-114.

25. عز الدين، عطية (2014): المبادئ الدولية في مجال الحوكمة، المجلة الجزائرية للراسات السياسية، المجلد 3، العدد 2، ص: 152-141.

26. المجلس الأعلى للتخطيط (2013): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2013-2012، الأمانة العامة، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، رئاسة الوزراء، الجمهورية اليمينة.

27. البنك الدولي (2013): مقارنة نظام الحوكمة كأداة لتشجيع التغيير: 100 جامعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمهد الطريق.

28. المجلس الأعلى للتخطيط (2012): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2013-2012، الأمانة العامة، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، رئاسة الوزراء، الجمهورية اليمينة.

29. مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم (2012): الإطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، الجمهورية اليمنية.

30. ناصر الدين، يعقوب عادل (2012): إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات إدارة الجودة الشاملة، مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد 1، العدد 2، ص 103-85.

31. غادر، محمد ياسين (2012): محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان «عولمة الإدارة في عصر المعرفة» المنعقد في الفترة 17-15 ديسمبر 2012، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

32. المجلس الأعلى للتخطيط (2011): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2013-2012، الأمانة العامة، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، رئاسة الوزراء، الجمهورية اليمنية.

33. البنك الدولي؛ والجمهورية اليمنية (2010): تقرير حول وضع التعليم التحديات والفرص.

34. المجلس الأعلى للتخطيط (2009): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2013-2012، الأمانة العامة، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، رئاسة الوزراء، الجمهورية اليمنية.

35. وزارة الشؤون القانونية (2008): قانون الجامعات اليمنية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

36. وزارة التعليم والبحث العلمي (2006): الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية، خطة العمل المستقبلية، 2010-2006.

37. العدواني، عيد فالح (2009): الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري ومتطلبات التطبيق في الكويت، مجلة النهضة، العدد الرابع، المجلد العاشر، ص: 96-67.

38. الشمري، صادق (2008): الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر، ص 142-113.

39. الريمي، يوسف سلمان (2010): الفساد الإداري في الجامعات اليمنية الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

40. وزارة الشؤون القانونية (2010): تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع الوجيه، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

41. بامخرمة، أحمد سعيد؛ وباطويح، محمد عمر (2010): تطبيق مفهوم الحوكمة في الجامعات العربية - السبل والتحديات، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 8، ص: 24-42.

42. برقعان، أحمد؛ والقرشي، عبد الله (2012): حوكمة الجامعات اليمنية ودورها في مواجهة التحديات، المؤتمر العلمي الدولي-عولمة الإدارة في عصر المعرفة، المنعقد خلال الفترة 15-17 ديسمبر 2012، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان.

43. المفيز، خولة بنت عبد الله (2017): تطبيق الحوكمة في الجامعات السعودية الحكومية، مجلة العلوم التربوية، العدد 15، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص: 293-199.

44. الحاج، أحمد على (2000): **التعليم الجامعي اليمني (الواقع والتحديات، خيارات المستقبل)**، اسنتسل، اليمن.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. Mebarki ,L, BENLAHBIB, M (2020): Research governance in Universities: The example of Westminster University and the status of Algerian University, University Education and Socio-economic Environment: University Governance, PP1- 15.
2. Kentab, Mohammad (2018): The Applicability of Governance at King Saud University in Riyadh, Universal Journal of Educational Research 6(1): 25-41
3. Alshaera , I, Al hilab,A, Al Shobakic. M. Abu Naserc,S(2017):Governance of Public Universities and Their Role in Promoting Partnership with Non-Governmental Institutions, International Journal of Engineering and Information Systems, Vol. 1, p214-238.
4. Dani. Shefali(2015): GOVERNANCE IN INDIAN EDUCATION SYSTEM: AN OVERVIEW. International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences. Vol. 4 | No. 2. P 155- 165.
5. Lee -Lung-Sheng, Ming H. Land,(2010):What university governance can Taiwan learn from the UnitedStates?, Paper presented at International Presidential Forum, Harbin Institute of Technology, Harbin, China, 6 June 2010, P02 Lung-Sheng ,(pp. 179-187)
6. Wang, L .(2010). Higher Education Governance and University

a. Autonomy in China. Globalization, Societies and Education, 477-495

7. OECD. 2009: Governance and quality guidelines in Higher Education.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، متاح على الموقع: https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf.2021 -12 -1 ، تم الاطلاع بتاريخ
2. https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11315

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-425622